

الجزء الأول الشاخي من الرجز المشرقة

**السفر الثاني من بلاتة اجرام
الرهور المشرفة والتفات العقب**

التي طلع للمع شتاها فبهرت وتعتبت معاني طبع الامم
المقام الاصل والظهور الاكمل شأن في العبرة النبوية
عقد في الله المحمدية العلامة الصدر العذرة الصدر
سمن الدنيا والدس الحافظ العلوم الائمة القادر
القصبة السانعة في الامان يوسف
من احسن عمال في الله عنه وان شئت جعل
لحمه مشرحة وما واك وحارة بالاسنان وبما فاه
وجمع دنيا ونسوة دار كرامته وعظم رسمه
سنة وكرمه وفعله وحور عذرة اله اذ روف
رحم ولا حارة سمع كرمه

والحمد لله على كل حال من الاحوال

والصلوة على سيدنا محمد وآله خير عتبة وآل

هذا الكتاب من اجرام
واسم الكتاب في
وغيره من اجرام
السفر الثاني من بلاتة اجرام

وقد
الاجرام

هذا الكتاب من اجرام
واسم الكتاب في
وغيره من اجرام
السفر الثاني من بلاتة اجرام

وقد
الاجرام

هذا الكتاب من اجرام
واسم الكتاب في
وغيره من اجرام
السفر الثاني من بلاتة اجرام

ولو انك كنت صبيخ الناس فاطمه ودرت ولا امره
او بتا طوا طرا انا التلوهم ضيقا ضايقا ابدا
ولا اناسد الانفاق انفاقا ضم ٥٥٥



[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

Handwritten Arabic script from a manuscript page.

١٠٠٠
 ١٠٠٠

کتاب الطلاق و مہر

طلاق حوايد ووقتي معي الطلاق وادله و حكمه اما معناه انه خفقتان
 لغة واصطلاحاً ما دام العقد فهو ما خول لادخله اطلاق والعلمه تعال اطلاق الحوايد
 ادخلت سبله وطلق وحده فلان من العوض اذا اخللا طلقت المرأة اذا
 خرجت الى الولد من بطنها واما في اصطلاح فالطلاق قول مخصوص او ما في معناه
 برقع به النكاح او بطلت لما قول الحق الموت والرضاع والحول لا يحصى من احوال
 النكاح وهو من الفسوخ واما في معناه لتكسر النكاح بالاداء لا ترفع به ١١
 النكاح للثبات او سلبه للواحد والى والى وهو صبر طلاق المرأة يعني اللام قال
 الاخفش ولا يقال طلقت نضر الام والدليل على صبر طلاق المرأة من الكتاب
 الاخفش طلقت نضر الام هكذا في الاصطلاح واما في الكتاب الطلاق
 مريان ولا يحتاج علمه ان طلقته النساء من السنة قوله طلاق بعد ما قول في
 بنحو وعنه واما بعده ما كان وكان طلاق حصه من عمر ثم راجعها ١٢
 والاحاد طاهر واما حكمه فهو قسم للحكمه اقسام واحده مسي ومخطو وكذا
 وبها ما الواجب في ثلاث صور الاولى اذا عرفت انها تحصى فاما الناس
 اذا اوجب عليه الوط او الطلاق الثانيه حيث خطر عليه النكاح بالبرق
 من نفسه انه لا يقوم بالحقوق الزوجية مع العبد واما المسي في صور ثلاث
 الاولى طلاق الامه اذا عرفت على الامه اذ ذكر ذلك في الشرع المساء طلاق المهر
 بالزنا الثالث اذا عرفت ان الزوجه تضر بذكر المهر وهو لا يقدر عليه
 وفي عقده واما المخطو فوحا في الاول الحسب عليه النكاح وعلى سوا هذه
 التي معه الناس طلاق المدعيه والام المكره فوحا في الاول ان يطلق
 المرأة لخال من طلاق لانا ذكر في الشرع انما في حقه نسخ الباطل ورجع
 سوا هذه واما المباح طلقه في اعياد هذه الاوتام واليه اعلم وقار في
 الاصطلاح اذ لم يكن شيئا من خلفها وامر خلفها فالطلاق مكره لقوله عليه
 بعض المباح الى الله الطلاق **قوله** ينقسم الى طلاق سنة وطلاق بدعي
 وحقي واما في كل قسمين الاولين ينقسم الى حامي لا يما اقامت مرارعة مصلحه
 بعضها بعض **قوله** اما طلاق السنة فهو طلاق العده واما في طلاق العده
 لا يما يتبدد الاعتداء او لا حصه بعد وقوع الطلاق ذكره في المفسر على طوله
 اذ ان زلزال ان طلق واحده فقط وطلاق السنة والبدعي كما سوي وان زاد
 ان يطلق ثلاثا بعد ما سوي اقسامه وان يطلق في ثلاثه طاهر وقال في
 وكه واس الى العوار من هذا طلاق العده واما طلاق السنة فهو ان يتركها

[illegible]

الى خصتي والى طاعة في الاسلام وقد قال الله في المذهب من طلق ثلاثا فماتت بعدة وهو
بواحد ثلاثا في رجل عتق من امرأته ثلاثا فماتت بعدة من له وان كان له امرأه فماتت بعدة
حالة اسرائيله من غير حد في عقد فان طلق ثلاثا لا يستحل المصاهرة من غير تزويج كان
عزوا ولا يصح الاستباحة من البر في هذا العقد **قوله** فان تزوجه فماتت بعدة هذا
وحيث وقار كات هذا احسنه فان اصبح احد الطرفين **قوله** فليزوجه في هذا لا يصلح
في وقوع طلاق امرأته بعدة من وجهي الاول قوله فليزوجه والوجه الثالث
الوجه الرابع والثاني قوله فليزوجه حتى يظفر ثم خضع ثم يظفر ولو كان عازا في
الفرج حتى يظفر فوط والاقبال **قوله** في الاول فان زوج لسانه من غير جوارح
العفة من هذا القول من بانه اذا طلق لسانه ثم يعقبه الوط في الطهر انطلق العفة
وقال حواشي المذهب انه لا يسلع عذسا بزا عفتا وانما في هذه الروايات وجوب
العفة وما في قول انه لا يزوجه لسانه لان الزوج موطى فخطوبه في حال
في الزوائد ولا يطلق وان القطع ليس حتى يغسل منه **قوله** في الثانية ولو خضعها
فيه فصل ولا يعقبه جوارحه ولا يطلق احسن بعد تزوجه **قوله** في الرابعة لم يفسخ
ان يطلقها ثلاثا بخلاف فيما ساق من ان شاء **قوله** الا اذا خافت الزوجه معهود
هذا انها اذا خافت حان لها طلق الطلاق فان في مخرج الى مصور يجوز لها طلق
لزوجها في الدوح واضرارها في الفراش وغيره واما الزوج فلا يجوز له ان يزوج
الا اذا خافت الزوجه فيلزم وجوبها على ما حقه لقوله تعالى لئن لم يجدوها يحسن بعض
ما يمشون الا ان ياتي فاحسنه بخلاف بين اهل التفريق في معنى الابه وهو ما يصلح
او عسفه فاما لو خافها لمسجد عازا لم يخرجه القعدة لقوله تعالى وان لم تجدوها
استبدل زوج متزوج **قوله** في الزوجه **قوله** عفي ما يرضى ما امرها الله من طاعة قاله
الرواية ومن التفريق بانها لا يوافق في زوج عفي ما يرضى ما امرها الله من طاعة قاله
سنيور وكافة اصحابها **قوله** ولغير ان يكون العوض خيرا من مهرها الى احسنه
اما قوله فماتت بعدة واما احسنه فماتت بعدة ثلاثا في قول الاول قول من الله وحيث انه
يجوز بامتناعه من قليل وكثير لان البيع مطلق للزوج الاول الثاني قول الهادي
ون وك انه لا يجوز له ان يزوجها بعدة بعد عتقها وتزويجها ولا يراها والوجه الثاني
وهو انه علم لما قال لامرأة ثابت وقد طلعت الخلع تزويجها عليه حديثه قال نعم ولا يراها
قال اما الزوجه فلا قال في تزويجها الامانة وهو على بقعة العدة لانها احسنه حسب القصة
فانقضت المهر وجاز عتقها بغيره الا لا لان كل من جوز على بقعة العدة يجوز على بقعة
الاول ولا قبل وجوز بكذا ما ساق اليها بعد المصاهرة وتقبله بعض هذا ولا يظن
الحديث بل على خلافه لانه مسلم قال اما الزيادة فلا ولم ياب له قد اتفق عليها ما لا
واما الزيادة معوض على وجه التبرع لا على وجه المصاهرة **قوله** الثالث ذكره في

وجوازه عن من الله وحيث في قوله لله في المذهب من طلق ثلاثا فماتت بعدة وهو
يجوز ولو ابتدأت الحواشي فان في الثاني وهذا اختيار في قوله يجوز الزيادة بغير عتق
واما الوجه فقد قال لا خلاف في جواز الزيادة بغير عتق وسقط ذلك واحد من المهر وقعة
العدة وتزويج الاول لا تنبيه اما المهر فيصح المصاهرة عليه سواء كان مبرا او موطى
فان كان قد بتراته فيه استحققت له اذا مضى عليه كماله سواء كان مبرا او موطى
تزوج عليها نصفه ولو كانت موطى له او بترته لم يزوجها الا اذا سدد فان لم ياد
كان ذنبها في ذمتها والطلاق ما بين ذكره في الوافي قال واما المكاتب فلا يزوجها
قال ويصح النكاح على المالك مده معلومة وفي الامتناع وعزوان المكاتب كالمكاتب
في عدم الخلع واما بقعة العدة فليس سواء في الامتناع لان المالك لا يعقبه عوض المصهر
ولا يقال انها لم يزوج لان قد وجد سببا ومن المصاهرة عتقها فلو مات قبل العتاق
او موطى وجب للزوج ما لا يملكها منها ما بقي من العدة ذكره العفة فان قيل
من شرط المصاهرة النكاح ومع النكاح لا يعقبه ما بقي من العدة ذكره العفة فان قيل
انما يقع له سقط لانه لم يحصل نشوز في الحال بل خافا حصوله في المستقبل وذلك
بطلع الخلع ولا سقط البقعة الواحدة الثاني ذكره الامام في بابه من احمد وهو على غير ما
ان المسقط للبقعة النكاح وهو ان هذا الزوج من النكاح العتاق في البقعة في النكاح
للغير لكن الظاهر من المذهب خلاف هذا وهو ان هذا المسقط للبقعة الواحدة الثالث
ان المصاهرة على التفريق على مثل البقعة محله ولو كانت اشتركت لانه من تزويج العدة فلا
يخرجه سقوطها بالنشوز كسقوط بعض المهر بالطلاق واما تزويج الاول ولا يعقبه
فصح وان لم يقدّر وقال في لا يزوج الا بالقبول فلو كان من عتقها بطلع بطلع المهر فارق
الواقي فلو ماتت المرأة والاولاد استحق الزوج من تركه المهر فان كان يبعثه
قوله ما ساع سنيور وقار من الله سنيور في البقعة وسبع في الثاني **قوله** كان واحد
من المرأة مردودا او الطلاق جوارحه اعلان هذا المسقط على وجهي الاول فيجعل
الطلاق مطلقا الثاني على طريق العقد كان يقول طلاق عال ولم يعل هذا
كما ذكرناه في بيع الطلاق رجعا ولا يلزمها في الوجه الثالث ان يعلقه بالمال على طريق
قد وقع من عتق شي سخي قال في السرخ حرجه عن من بطلع الابن زوج ابنته الصغيرة
في الطلاق نص وان يطل في حال العقد **قوله** في هذا امره بطرارة مطلق
بالرك فاذ لم يخلد يترك لم يقع طلاق فيمن على انه حمله على جهة العقد قبل اذا
كان بعد ذلك ان العقد كالمصاهرة لم يقع طلاق ولا يزوج **قوله** واذا انفق عتاق قال
لها الزوج الى اخره قد تضمن كلامه ثلاثة اشياء هي بيان الحال التي يجوز المصاهرة
فيها وبيان العوض وقد رتب ما والثالث في بقعة العتاق لوط المصاهرة

على وجوه اربعة **فصل** عقد وشروط وعده وحطاب اما العقد فالواجب
على واليا والام نحوهما الف واللف ولا بد له ان يحكم الاول انه لا بد من القبول
في المجلس قبل الاعراض او امسار الامور فالقبول ظاهر والامسار كان بقوله على هبه
فهذه السلعة بينهما فان لم يتأخر الامسار في المجلس كقبول الدار في حجبها فاقول
فذكر العدة في التذكرة انه يقع الطلاق وقيل لا يقع لان الامسار لم يحصل في المجلس
فلم يتأخر انه لا يقع الطلاق الثالث لان بيع الزوج منه من قبل الزوج قبل قبولها
وبع من الزمان تزوج قبل طلاق الزوج قال من يملكه من هذا الوفاق طلاقا كذا في التذكرة
او يدرك فقال ان طلاق العرف وعي بالله بعد طلوع السبع ويكون كتابه واما
الشرط فادبووا انه ان اذ اوفى وفي ما وهما وغير ذلك من حروف الشروط وله
بلاته احكام الاول انه لا يعتد في القبول حصول الشرط لحصل به لغيره وسواء
حصل في المجلس او في غيره الثاني انه يطل بالموت الثاني انه لا يقع الرجوع منه قبل
الزوج ولا من قبل الزوج وبطلان الوفاق طلاقا لا يترك قبضان كما ذكره في قوله
ان طلاق للسنة بعد زوال الشرط فانه قال اذا ابرأني بما قد رتب في قوله للسنة
وقال من يملكه في الاقامة اذا قال طلاقا خرجك انه لا يفسخ بل لا يفسخ
طلاقا واما العدة فهو ان يقول لها ابرئي وانا اطلق او تقول طلاقا والابرة
فاذا حصل الطلاق فاما ان يقول ما وعدت من الزمان لان الرجوع في الاشياء ان
حصل الموعود به من الزمان والطلاق بعد الزمان اما ان يكون في ذلك المجلس او في غير
ان كان في ذلك المجلس فقام بالله في الاقامة انه يكون خلعا لا نه بغير وعده وقام
في الزمان ان يكون خلعا لا نه قال اذا انا فاقنا ان طلقها بما مهرها فطار طلقها
ولم يقل على مهر لم يترك خلعا قبل وكذا في الثاني عري وتأخر العدة قول الزمان
عنان العوض وهو ان لم يحصل الا لو حصل كان خلعا واما اذا كان في المجلس
احرازه لا يكون خلعا قال بعضه الا ان تقول الزنا لك لاجل طلاقك او يقول
طلقك لاجل تزويجك واما الخطاب فهو ان تقول للزوج طلقني فقول الزمان
فيكون ثم يطلق ولا يعلق الزمان الطلاق فهذا رجب في عده لا كذا في قوله الزمان
قال اذا قال له ابرأه طلقني فقال سكتي مهرك فقال سكتي فقال الزوج طلقك قالت
لا يا طلق قال لا يا طلق بلا يا بان عده بالثلاث لان الزوج لم يعمل على ما سكت فكانت
كلها صانعا فاعلمنا حصل الطلاق سبع الطلاق دل انه رجب وكذا اعيا قول هو رجب
في العدة **فصل** ولا رجعه له هذا قول اكثر العلماء خلافا لابي نوز **فصل** قبل
اعضاء العدة وقال احمد لا يجوز الا بعد العدة **فصل** ولعن بكز وجه الزنا
فصل في الاول فان ادعا الزوج انه
بمو الطلاق اعلم ان لعن الخلع والممان خلافا من وجهه الاول بها طلاقا

في
الاول
فان

عندنا لا يصح قال في مخرج الالبانة وسجد قول واحد قول شافعي وهو قول
الصادق والباقر وابن عباس فصح حال الخلع في كفاية نية الخلع وان قلنا
انه طلاق هل هو صرخ او كتابه وفي هذا الالة احوال الاول ظاهر قول الزمان
اياه كانه مطلقا وهكذا في مخرج الالبانة القول الثاني انه صرخ مطلقا وهذا ذكره
في الثاني عري وهو قول الجمهور لان العرف يعنى به صرخ القول الثالث المعصوم
من كلامه في التنازل انهم يقدم ذكره كذا العوض صرخ والا فكانه وهو خلع
انه اذا قدم **فصل** في الرجوع كان نقول الطلاق على الف فقال جالسك وخلص
بالقدم الذكر **فصل** لخطا بان لسلط غيرة بالاحساس طبع الوجوه والخلع
الا ان لم تدخ المرأة **فصل** في البائة احد هان يقع محضا على ذكر الرجوع
بعد قبول الخلع والى ذكر الرجوع قبل ان يعمل المرأة **فصل** عندنا وعده من مثله
في الزمان يدعي العز لعائ والوجه انه ذكر خاضه الابن وهو العوض خاصية
الرجوع وفي الرجوع مطلقا وفي طلاق مطلق **فصل** عندنا تنط الرجعة ثلاث
شرح الالبانة وهو قول عامه اهل السنة وهكذا في التنازل ذكرتم بالله الزنا داف
والوجه ان السرد طبعها بعد البيع والاحراز مطلق وبيع العقود وهذا الظاهر
من قول ابن ابي العوارش وش **فصل** في الثانية فان كان في طلقها وله فهو له يعني يكون
بابها **فصل** لا يعني بطلان الخلع سواء لا يعني بطلان الطلاق ان الخلع فهو باطل
فصل فله عليها مهر المثل والوجه انها عترة هنا لان المثل ما يتخذ في الزمان
وهي على ما ينظر هذه المأزبة وذلك لا يعني المثل فقدر في خروج النسخ من عترة
عوض وعده في مهر المثل وذلك لا يعني المثل فقدر في خروج النسخ من عترة
قال على حله عترة المأزبة ثم خرجت منها طلق الصنع له امة وحاصل المله ان امان
بوجودها امان وان وحدها اسحقه وكان بابها وان لم امان يسمى ما يلقى بالمال امان
كان تقول على ما في ذلك او يدعي او يظن جاريتي فهو رجب ولا شيء له وان ذكرته
ما يلقى للمال كان تقول على ما في ذلك او يدعي او يظن جاريتي فان كانت هي المسد
له فله مهر المثل لانها عترة وان كان هو المثلوك فعلى لا شيء له لانها لم تفرقه
فصل في الزنا عترة على ما عترة الزنا رجم اشتهت المصاهرة وجه المصاهرة
الطلاق في المسلمين لم يسقط في عقابته شي واما المسلمة من الاب تسقط مانه
مكة في هذا نظر لان بدلا عن الخلع يجرى من العترة فهو عوض للطلاق ولو كان
فصل عما هذا العترة فاذا هو خير الى اخره وفي الزنا والوفاء بانوطه خلافا
قال في الثاني اذ الخلع اعلم ان كفها من البراءة لم يملكه شي فالكلام في

من عوسق في الواقي اذا خالجهما على عبد فوجد حيدرا فهو رجب كالتي يور
في الخامسة روج ابتدأ آخرها وفيها ابتداء الاول ان يقال من سطر للروح
الشور وهذه متعينة لا معصية لها جواب ذلك من جوه الاول ان شورها شور
وهذا اصغر جدا لان القلم مروج عنها الثالث شور الاب سور لها وهذا متعينة
الثالث ذكره العبد وعبره وهو الصواب ان الشور لما سطر اذا كان العوسق في روج
لا من عوسقها السؤال الثاني على قوله ومن المهر فغان الصان لم له الحق
لا من غلبه خلق قبل الحول ان هذا على سبيل التلخيص الروح والا التزام له متبيلة
مسلم ان يقول طب دار من دنان وقد خلت لك تنها مثل ولو التزم لغة التي
من عوسق في روجها فهاها قد حصل عوسق وهو الطلاق وهذا هو في تمام
على من عوسق العبد يقول بصفته لعموم قوله طله الزعيم عاير اننا ان كان يقال
لم سطر ان لصن الاب وهذا في من الاب ان خالف بهز الصعيرة كما سطر وعلاها
يقول المولى ان عوسق المهر ليس بان فان قبل هلا انما المهر للمهر كما يترك المولى
فلما اصاب قول من لا يعرف الشور فيقول ذلك اذا عوسق ان المصلح خرد حيا من
هذا الزوج اما ما قول من يعرف الشور فالعبد يقول في رجب هذا من عوسق
لجوز الاب ان يزوجه الصعيرة كما في من عوسق العبد يقول في رجب هذا من عوسق
ومن يقول المولى فيه شق في عبد نق على الصعيرة وبعض من مال الصعيرة وهذا
فيه نظر لان العوسق اذا كان في حال الزوجه فلا بد من الشور ولا شور للصعيرة فاذا
قلت هذا في كنيهه الخالق من العبد على الزوجه الاول ان يقول طلق بلى
على اى ضامن مطلق او يقول طلق على اى ضامن يقول قلت هذا متبيلة الصعيرة
صحيح المعانيه ومهر الثقات والمزوجه ان يرجع على الاب وقال في سائر المذهب
لا يلزم الاب شي وكذا في الصافي عيط وع قال في خواص المذهب ومثله ذكره ابو على بل
الناظر وهو قولش وهل يكون هذا الطلاق رجعا او بائنا فان في البيان انه رجب
وهو ذكر في سائر المذهب وتعليل الشرح يعني بانه يكون بائنا لانه اصح على ان يلزم
طلاقا بان ان الروح لما ملك البذل لم تحزن ملك المبدل والادرك للرجع فيها
لكن هذا التعليل اذا قلنا لزم الاب لاجل الخلق لا لاجل الصان فاما اذا لزم لاجل
الصان فليس بد من الصعير وقد ذكر في مما تقدم اذا خالجه على حرة او حريم هذا
المعنى وحقق هذه المسئلة ان يكون رجعا او بائنا ليس على اصل وهو بل لا حدة في
مقابل الصان ام لا ان لم يكن متعاقبا فهو رجب وان كان في مقابلته فهل يصح الصانع او لا
ففي قول الواقي ومن زيد في شرا لانه يعني بدل العوسق من العبد فليكون بائنا وعلى
التي توش ومن بالله وهو العبد في حكمه في الصافي عن المصنف ويطبق في ايه لا يصح
فكون رجعا الوجه الثاني ان يقول طلق ابني وقد اخرجنا من مهرها او

على انك تترك فاطم الهادي ان ذلك يصح وتكون انزاوا حمانا له ابني تأوله ابني
عانه حاملا طلق الصان الوجه الثالث ان يقول طلق ابني على مهرها فاطم
فقبله يكون رجعا لان هذا عقد نكاح فلا بد منها ولا يلزم الاب كالمهر وعلى الشيخ
ط يلزمه المهر وان لم يصح معناه ليعمل لا يصح من الاخير بدل العوسق اذ ان يقول
طلق ابني على الف ولا تصف الى المهر فانه يعني على ذكر في الكتاب ان بدل العوسق
يفصح من العبد وحكامه ولا يوجب الصافي عن عامه العبد وحكم على الهادي والعبد
ون ان بدل العوسق لا يصح من العبد كقول في نور **قوله** ان طلق مهرها على حرة
ان جعل او نصفه ان لم يدخل وهذا اذا لم يخل الاب على نفسه وتعليل الخواص
فان فعل ذلك فقد اسلم ما في ذمته الاب اذا كان الاب وصيا للبنت مصطفة
للحواله **قوله** والمزوجه ان يزوجه جمع على الاب بما صنفه وهو يرجع لجميع المهر
ولو قيل ان حوله **قوله** في السادس لا يصح بان كل بطلت في بيع عقد اخر كان
قد بان ولا بد من بشور بعد كذا عقد ولا ينفك الشور الاول **قوله** عاير ان هذا
اشارة الى خلاف فانه يقول ان على الف لم يسر سباحي بكل اللاتي وان قالت
يا فاسحق بواحدة ملك الالف فان **قوله** لو كان القابل للزوج بان قالت
بليسو فلها الف فقلت قلت واحدة ملك الالف فانه لا يصح في بيان الزوج لم يرض
ببعض هنا خلاف البيع **قوله** في السابع رجع عليها نصف المهر وهذا اذا ركن
عليه فانه لا يرجع عليها **قوله** في الثامنة رجع المهر ونصف قال في البان خلاف ما لو خالجهما باليسق
والاقرار والندى لم يلزم على اقل **قوله** ثم خالجهما على علي عبد المولى لا يلزم
المهر لهما اذ انما فطا **قوله** عاير الكتاب في الخبر **قوله** في السابع رجع
مهرها وهذا قولش قال في الخلق بوج المهر المأزوم من كل حق فلا يفي لاجل هذا
الاخر شي ولم يقع مقاضته عندنا لانها حلقا **قوله** في العاشر في
حوالي الاقاربه عن من زبد اذا علق الطلاق بدخول المأزوم وقع من غير قبول كانه ليس
بلا **قوله** لم يذكر المسئلة بل زاد في المسئلة السؤال ان يقدم للموافقة والسؤال
وقيل في هذا لم يقدم وتاخر وضوايه ولم يذكر في المسئلة في الكتاب العبد
قوله يعني الهادي علمه وتاخر وضوايه ولم يذكر في المسئلة في الكتاب العبد
ابن الفوارش وهو شاذ في كلامه **قوله** في الاثني عشر ط **قوله** اجاب
على قوله قبل المأزوم بالاعطى الملك والمأزوم بالاجاز ان رجع عليه بالطلاق لان
الملكه كاجبه من غير قبول كرهذا العبد وقال العبد طاهر وان العبد

في
الكتاب
الاول

صلوة و ذلك اذا تروى هذه المراه هذه الامام وقد كان الروح الاول اشارة الى
 متجدد او الما موصي حصصا و بعد كانه الاسامع مع موصي من الارض القوي
 و هما جميعا فلان ان المراه لها ان اذ ان سقطها لا يتراف ذلك كثيرا وان اذ ان سقطها
 سقطها القوي على ذلك لان الطبع يبعثه وان صفة المراه وان اذ ان سقطها لا يتراف
 هذه نظرا ايضا **قوله** او سقط بانها اذا لم تعد ان الحارة عائلته فان سقطا
 ذلك فقال الموصي بكونه عدم ماله في غير المصالح على ان كثير من المراه ولا يكون
 عند الهادي والعلم والناظر وتصادفها بها اذ ان سقطها وقار من المراه وانه لا يتراف
 الزيادة وكذا في الكافي في علم الهادي اذ اذ سقطت مراه من زوجها بعد خالعي على
 ماله كما اذا و هبته من العز بغير هذا لعل البراءة لا يسفقا فادانت هذا فما سقطت
 المسلة بها اما ان يعلم سقوط المراه او احدها او فحل ان علما او الزوج فلا يكون
 والطلاق رجعي الا ان بعد اقل عائلته وبما قدان على ذلك وان جهلا او الزوج فاما
 ان يترك بذلك او في ان يترك فلا يكون له الا في المراه وان بدات وعلمها المراه
 فانها غرضه هكذا ذكر المصنف **قوله** في الاربع عشرة سنة المراه عائلته غير مذكور
 بها و ترك في السوا والافاضة والغايبة والمذكور لها وغاير المراه بها شوا
قوله ليس لان يزوج في هذا سوال وهو ان يقال لم يترك رجوعه ولم يطل
 رجوعها كما في اول المسلة والموصي بانه اوجه الاول ان كان من جهة الزوجه
 فانه لا يصح الطلاق فله الرجوع عند او سقطا والاول ان كلامها عقد في رجوعها وكلامه
 الطلاق ولم يبع رجوعه عقد او سقطا والاول ان كلامها عقد في رجوعها وكلامه
 سقطا ولم يبع رجوعه عقد امه ليج او سقطا منها ليج الثالث انه لا يصح الرجوع
 من جهته مطلقا لانه يصح الطلاق وله قوله في المصنف كالعق والوقوف ان ما
 كان من جهته فاصح الرجوع في عقد لانه عليه لا في سقوطه لان السقوط طالع الرجوع
 كما في قول غدت والسند يفر رجوعه لا موقوف **قوله** في المربع سنة كان رجعا
 هذا هو المصنف خلاف الظاهر من المراه عشرين **قوله** في السبعين سنة ذكر على
 ما احدث من هذا بناء على الزجر وحب المصلحة **قوله** عازة الكتاب يفر الاقاربه
قوله فانه لم يخاله في رجوعه ان لها ان رجوع في المصلحة لان المصلحة طل وانما رجوع
 اذا امسح من الطلاق وبع نظيفة في حلال كما في هذه البراءة في هذا نظر لا اصل
 من ان بعد ز العوض الذي ليس حال لاسب الرجوع في الهبة والزواج و ذلك
 المصلحة ان معنى قوله فانه لم يخاله انه ليج المصلحة في رجوعها قبل طلاقه وان لم
 يمنع لان الطلاق جزم المصروف لو طلق في مجلس آخر لم يكن عوضا في المراه رجعا
قوله احللكم الاجزاء قال الموصي هذا اذا كان المراه يباذلوها عينا كان ذلك ابا حه
 يزوج معها في النكاح وكل اذا كانت ابا حه فالعقل هذا يكون رجعا و ابا حه
قوله ان الجواب القبول في الجواب لفظ الطلاق قبل وهذا من الاشياء العنسية

سوط **قوله** في احد عشر سنة التي في مراه لا فرق بين ان يكون مراه او غير مراه
 ولا فرق بين ان يكون الان مراه او حبيب **قوله** ثالث الهبة عوضا عن طلاق
 طاهر هذا ان عوض جبه الهبة وان عوض اذا صار ان غير الروح كان خلعاً وهذا
 خلاف حال المصنف عسروان تأويل هذا كما ذكر في اصل المسلة ان الخلع عقد او ما يشبه
 من الاثر لم يكن منه مناسفة وهذا هو المصنف واذا قلنا ان جميعها عوضا عن الطلاق
 فلا يزوج فيها و هبت للان مطلقا وان طلق ان عوض الطلاق المصنف الذي لم يفرق
 ابن فان كان من غيرهما كان لها ان رجوع وقد ذكر في هذه المصلحة ان عوض من
 المنهيب وقد لا يزوج فيما سائر الا ان لها هبة عوض وهو الطلاق وان كان منها
 وهو باق فلا يزوج ولا نه رجوع وان كان صغيرا يترك الرجوع على اصل محمد بن
 على اصل ماله والموصي بالهبة هبة هبة التي بعد المصلحة لا ما سطر على
 الاسم كما في ايمان و لهذا اعترض المصنف هنا **قوله** وفي القبول ولم يترك قوله ان هبت
 سوا الا على القبول لانه حبه مبرور طار في هذا سوال وهو ان يقال المصلحة
 ان العوض سوط في الهبة فلم قاله نعم بالقبول و جواب **قوله** هبت لانه الاول انه ذكره
 عاذه هبت المراه ان العوض ليس سوط الثاني ذكره الموصي ان الارض في هذه القبول
 فأكبر على احد قوله ان العوض سوط وان كان الموصي في اليد النكاح ان ما سطر بالهبة
 لا يخل الطلاق فاما العوض فهو للمصلحة و انما خرج عن المجلس **قوله** وقوله لم يترك
 ماله والمراه وقوله **قوله** عقدا وما هبت هذا هو المصنف دون ظاهر المسلة
قوله فلا رجوعه عليها لخل لا يزوجها من الطلاق لانه يابن و خلع لا يزوج
 فيها وهبت للان لانه لم يخاله اذ ابا حه اذ ما سطر بالهبة **قوله** في الاثني عشرة ثم
 استحققت من المراه اذا جعل لها لغيره فلو علم فلا يخل له ان رجوع البضع لا قيمه
 له خلاف النكاح و اما اخذ المراه كانه الرجوع الهبة و بين هذه المصلحة لهذا
 يرجع الى المصنف في المسلة لانه معلوم وان خلاف الاستاذ انه لا يسقط الا الهبة ولو
 المراه كما ذكره المختار اذ اعترضه **قوله** طلزوج الخبان لها مشارف معينة
 وهذا بناء على عوض الخلع يترك جه الزجر بالبع وقال في الكافي لا يزوج بزوجيه
 ولا يزوج بغيره كان العيب او غيرها لان رجوع البضع لا قيمه له وعقد يترك بالبع
 لان رجوعه له **قوله** في الثلاث سنة اذا سقط بالانساخ ذكره استاذ المسلة اذا
 وهو ان قال لانه قد سقط فاشبهه اذا سقط بالانساخ ذكره استاذ المسلة اذا
 سقط لم يسقط شيئا لا يباين ان يقال فصد الى مثله لان الزوجه متكررة **قوله** ان كانت له
 لا يخلل يعلق العقد بالشرط بطلان المراه بالطلاق ان السوط مسقطا يترك
 ان مكنت ان دخلت الدار بعد اذ كان خاليا كغيره مكنت ان يرد **قوله** بطلان المكنت يعني
 اذا استوفيت بالبيته او يعلم الحاكم لا اذا استوفيت بكون الزوج و اذا تزوج او تزوج المصنف
 وقد تروى هذه المسلة في المعاه فقال المصنف يترك رجوعه من مسقط خالفا عن
 الصلوة و فرق بين الامام وبين امرائه وحب رجوعهما موافق وهو المصنف و اعاد

يكون لفظ الطلاق هو الله و قوله له انك الخلق عظماء ان لها الرجوع فيه
في سبع عشرة مصلح وفي الطلاق لا اكسال في العيول يقع به الطلاق في سوا عاقل
ما عاقل الامانة وما عاقل ان على علمه هو يمكن على بالحق يكون منتهي للرجوع
من انك من نفسه و اما ان على بالامان فقامت ودخلت الوان فقال العفة لا يكون
ذلك امسا لانه حيلة في جلي احذ وقد يقدم ما ذكره العفة في المذكورة انه يكون اعتدالا
الموضع الثاني قول ما كان ملغو لفظ الطلاق مثل قول
و سوان خيرا مثل ان طلق وقد قلنا ان ذلك مثل ما طلق في احوال المثل للمذهب
في نفس الاول الذي قاربت طلق والطلاق فيه في العتاق فقال الله لا يكون
مصرحا لانه لا يفسد ما هو من المصدا ذروا طلاق يكون مصرا لوجود لفظ الطلاق
وقد يفسد انما من المصدا ذروا طلاق في طريق المصدا كقول رضاء على تقدير تجد في
المصدا ذروا طلاق واللفظ الثاني اذا قل لم يزل الطلاق عليه في هذا لانه
القول الاول ما حكاه في العفة عن من جعفر قال والله ان شاء الله تعالى والعفة
والمنعني ان كتابه الثاني ما ذكر من بعض من ظاهر قولها ولا الية انه صرح الثالث
للسيد اربش النعماني والامام انه ليس بصرح ولا كتابه ولا في على لفظ الطلاق
العراق والسراة قال في قوله ان حله او بزيه من الصرخ **قوله** ان مطلقه
وقال ليس بصرح حكاه في الاستان **قوله** والصرخ لا يعقد في السنة هذا الخبر
له للهارق والعفة وهو احتياط بالله واكثر العفة قال في الزواله وعند العادة
والباقي والامام في صرخ لم يزل في صرخ في العفة في الزواله وعند العادة
قوله صرخ ثلاث حد من حد الحر والعفة على البيع والاجارة وحده الاخرين
قوله وان عزمه والطلاق **قوله** علم الاما ان النيات اذا ثبت بعد افاقا في الطلاق
الصرخ على وجوه الاول ان يعتد باللفظ والى المعنى فطلاق لا خلاف الثاني ان يعتد
باللفظ فقط وهو مختار وهذا لما لم يصرح خلافه في من معه من قول الصرخ
مع عفة في النبي الثالث لعفة الجمعي من غير لفظ كان في قول الطلاق بقله جاريا
فلذا يقع عندنا وعند بعض فانه في الاما ان لا رويان الرابع ان لا يقع
لفظا جامع كادانهم ومن سبقه لسانه فلا شيء منه وفاقا ما لم يعرف وضع اللفظ
لطلاق كالفارسي يتكلم بالعربية فانه لا يقع ولو جهل محل لطلاق كان بوجه على امره
بعده انما احسبه فالتكلم بها امره ان قال في الاستان في ذلك وجهان المختار وفيه
لان العلم ليس بصرح وهكذا ذكر ابو مضر في الطلاق والعنقا والبيع وادعاه فيه
الاجماع **قوله** لم يثبت في العفا هذا ظاهر في المذهب واما من يقول ان من مفسد في
السنة في الزواله اذ في جعفر لا يثبت النوا ومنها ذكر العفة ابو على وابو مضر انه

بدین کا کلمات **قولہ** طلاقاً یفیع علیک وقت واحد والوجه ان عام طلاق
 لا یفیع **قولہ** عوطیانی والوجه ان یسمع الثانی الصل **قولہ** یکن أو لیس منک
 لغیر ذلک احدی اولی وقت واحد لان هذا خبری واحد وبنی انکشافها
 فی مصله الثانی جاری الطلاق وبعده وهذا فی نظر کلامه غلط ما ذکره
 خبری واحد وبنی انکشافه خبری واحد احدی اولی واذ انکشافه خلیل
 قال بعد عدم الطلاق **قولہ** فی الثانی
 من الثانی وهو النبا بعد وکلیم الفاظ الثانیات فیہ معنی العرفه قال و یحمد
قولہ لیس فی ما زاد لیس کما به **قولہ** حلیه عا غارک قال فی الصلح الغازی بنی
 السلام والعق وانما قد ادر عبت انی الخطا علی غار بلانها اذ انی الخطا لم
 یکنها الذی سأل عن هذا ان قال قال و قبل حلیه علی غار کما اذ هی حلیه شہدت
قولہ او ثابته و الباقی قبل انما کان فی نفس الحامله من الذکر اذ اؤتمن من بنی
 فقیه شہد بل ما زاد عنک لیس فی حلیه خبر عا حلیه شہدت و لم یسک و لا یفیع من
 ولا کلامه و قبل کان فی النفاذ اولی عنک الطل کما انی شہدت لیس ترکک فی شہد
 لیسها الاول لھا و الصلح فی شہد قاذ ما ثبت الکلمه و الباقی انما العا حلیه
 الخجل اذ قال العلامة انت سابقه عنک و لم یکن و لا مدعیه و یفیع و بعد ما حدث
 شأ و هذا الذکر و رد الفهر عنه هكذا فی الصلح **قولہ** او استبرأ قال فی الزاویه اعند
 حو کما به و لو قبل الذخول **قولہ** استحلل احیا غیرا لا حنیبا علی وجوب **قولہ** اذا
 کان الفوز علی محمل قبل ان اذا کان حیوا اطلب الطلاق و قبل ان اذ انی الصلح
 او انکامله کثیر لما بدین طابا و لا ظاهرا **قولہ** یهشمه علی معناه ترکک
 و اذا قال ابنی فمعاذ عن الازواج **قولہ** عیوی الثانیات علی اقول العرفه حکاه
 فی العرفه بنی علی قبل و هو احدی قولی ما قاله فاذا مر ابنی فی فهو من عدهم
 و قال فی سراج ابانہ الفلانی و العرفه و وجو انه کما مطلقا و هكذا فی الاسان
 عنی و لا یظهر فی قار و انما یکن فی هذا صرحا او کما به لم یعرف ان موضوع لطلاق
 قاصدا ان یعرف الغازی لفظ الطلاق لما اوضحه او العرف لفظ الطلاق الغازی لما اذ
 وضع فهو کما یفیع بنی فی محاصل النظم انما طیف بهذا اللفظ اما ان یعرف
 ان وضع لطلاق انما کان جوابا فهو صرح سواء فی الیه ان فی الاملا کما شہد
 الثانیات و کذا اذا کان حال العصب وان لم یکن جوابا عن سوال الطلاق قاضا
 بقضیه صا قول یهشمه و یفیع ابنی ان اصرر کما به احدی قولی ما قاله او صلیه
 اللفظ الاخر یفیع او انما یفیع صلیه او بنی حلیه او بنی حلیه **قولہ** علی حرام
 لا احرام و حاصل ذلک انه ان بنی به الطلاق ان لا یکن فی الطلاق کان

ان لم يعرف فلا شيء مطلقا
وان عرف قلنا ان يكون
حواجا على سوال الطلاق

حوانا عی
ام لا حج

حوانا عی
ام لا حج

[illegible]

والحكام **قوله** ملائش قبل بان الخلاف المذكور في مسله الولد في غير عبد الارقي
ونقص الحاكم عند الحكم للغير واليه مصره الاستدلال **قوله** اما ان يريد رفع اليد عن
اصطلاحه برفع الكائنات ان يساوي في الطلاق **قوله** الوجه المجهول
فهما هما باليه كدوا الوجه المجهول ومما باليه كذا الوجه المجهول ولم وهذه العبرة في
ذلك لا نه لاني **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
مما باليه وطاها لاني **قوله** كذا **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
ثم اختلفوا ابن مشور في الخلاف فقال **قوله** وجه مجهول لم وهذه العبرة في
طلق شاه **قوله** اجماع ثم قال **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
فهذه ليست مجهولة ومع لم **قوله** فاما اذا طلق واحدة ثم قال **قوله** وجه مجهول
قلت فها هو الاول وحسن من الاول **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
ثم اجمعت من طلعت **قوله** الاول ان يقول مثل هذا الاول **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
كان اول ان هذا اجماع عليه وقد نطروا فقالوا **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
وكلام الكتاب **قوله** ثم انشأ طلقها منك بانا واما قال **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
المرة الاحقر كانه لو عكس فقام من لم كس طلقها منك او لم يرفع على المطلقة بانا لان
الطلاق لا يبيع الطلاق **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
لان الطلاق عند بيع الطلاق **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
في الطلاق **قوله** لم يقول من لم كس طلقها او لم يرفع على المطلقة بانا لان
هذا مجهول لكن اذا راجع العتق حان انما قال في قول المصنف او انما طلقها بانا لان
فما قول النفي بما يقدم **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
او لا راجع مثل **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
ان يدخل بها او لا **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
واهل العتق هل بعد ثرائي او على عدد من دخل بعد ذلك **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
المبيع ذلك وناقى عليهم وكذا في الميزان **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
سم لها فلا **قوله** لها ما لم يخلو خلافا للمبيع **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
وسيت هذه مسله حسب لما في العتق الثالث **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
واما العتق الرابع **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
وقد ذكر العتق في فصل الطون وذكرها بعد هذا **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
فها ان لم يدخل بها فلن يملك ثرائي **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
بعتقها **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
لم يدخل بها بعض النكح بطرق المجهول **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في
وطول الزائد وسبب زياده على هذا ان سألته **قوله** وجه مجهول وقد اختلفوا في الوجه المجهول لم وهذه العبرة في

طلق طلق كلهم اذ الرسو واحده هذا قول المتن في قوله الاثنان تنوين وهو قول
 في وجوبه من قول من عانى من العاهه وحده ان امرأه تكره ان ينفق
 بالعين في معرفه النبي ذلك في نسخة اخرى قاله الله بعد الاستعانة بالكون
 كما اذا قال حدك طالق قال الاثنان هو قول في وجوبه وهو ان ينفق
 التكرار في صفة النية العيني لم يقتضيه الجمهور في صفة الوجود في دفع الطلاق
 عاين اذ اطلنا بها هذا عهدنا وم بالله وقد وثق في هذا في السراج وقام على
 المحبة وفي الثاني على ان امرأه طلق على ان سرت في امره في ذكره ايوامه
 للمهر يقع على المحبة طاهره وعلى المهره باقره نطق و تحسان فقدمه لدايمه
 نسمة الاثنان الى المودة وبسببه الطلاق المأذاه صرف للطلاق من المحبة والاعاين
 ما لو المومع الثالث قوله خاتم خوت او اطفالا غير
 حده انه اعلم السوط بدفع بالاسان وعلى النطق وقد يكون ذلك معلقا بالزوج
 وتارة اذ وجوده تارة بالغير وحاصله ان النبي المعلق به امان لم يحرم حصوله واسفاه
 او علمه سفاوه وعلم حصوله ان جوبه الامران فاما ان يتعلق بالاسان او بالنبي
 ان على بالاسان كدخول البراء في العلق عينا وادعى العلماء وقالت الاماميه
 وبناصب الطلاق المتزوج بالان في عهد الامام في سرح الابان للنساء انه يقع مطلقا
 وعندما هي حصل الشزط حصل الشزوط وان على بالنبي وقع ان لم يخلط بشيء في
 هل يعتبر حصوله قول او على التراضي فاما اذا علمه اسفاه كنسبه الجذات وخلف الخاير
 وصعدوا بها فاما ان يتعلق بالنبي او بالاسان ان على بالنبي كقوله اطلق ان لم
 تصعدت السما وهو ذلك وقع الطلاق في الحال وان على الاثنان كقوله انيت
 طالق ان سأل الحد او معدن السمانه او في طابع قال وكذا اذا قال ان كنتين
 العباد لم يعرف خلاصه في الاثنان هكذا اعلمنا نضه محمد بن يحيى في قوله اطلق
 من وهو احد قولين وهو المحذور قول ثانيا الاخر والمزور ولا يقع الطلاق
 وبطل السوط واما اذا كان معلوم المحصول فاما ان يتعلق بالنبي واما بالثبات
 علقه بالاسان كقوله ان طلق الشمس ذهبت الزلخ وهو ذلك في حصول الشزط
 حصل الشزوط وفارق اذا كان علم حصوله وقع في الحال ان على بالنبي كقوله ان لم
 لطق الشمس فان طلق لم يقع الطلاق في حصول الشزوط وقع الطلاق يعني اذا
 وقع وهو رجحه فلو وقع وهو معصيه الكاظم لم يقع في وجهه ذلك الخلة اذا طلق
 الرجل امرأته ان نعت بغيره الا بعد ان لم يقع في نعتها امرأته ان واخيها
 الابن او احداهما بغير ذلك فلو لم يكن له من نعتها امرأته ان واخيها
 فانه لم يقع كما خفي به ان امرأته لم يفعل الشزط الطلاق فحصل بمسبه لم يعقد
 بها ولا سمي للطلعه مهرًا حتى لا يجب لها شيء وهذا كله اذا كان الشزط صفتا

اما لو كان ما قبله ان يقول ان ابراهيم كان في مكة فالتجواب وكما قد مر ان
 فتبين منه ان الاقدار قد لا يقع فلا بد ان يقع ان بعض الاستسقاء وطريقه
 قوله ان ما في قلبه مع طاقه وكان فلا بد حيا وبالطبع لا يقع طاقه وان قال
 ما في قلبه يعني ان وقع حال البلطع هذا كلامه اما قد قال في الساجدة قوله لم يزل
 في الماضي لم يقع على الصحيح وقيل يقع في صحة الاستسقاء وكذا قال في كتابه في الابرار
 وقع ان كان قد ابراهمه وازاد الماخى قوله في الاول ان دخل في الارض فابو العباس
 اعدان يكون له تبعه اما ان كانت له به حملت بنيه وبناته ووجه في العباد ان لم
 يكن له بنيه فقال ابن ابى العوارش ما في الكتاب انهم يطلق بالوجه الثالث وهو ان
 خضل الهول من ضمنهم معهما في اعراف وفيه سوال وهو ان يقال هذا الحالف
 لما قاله الهادي عليه في مسله الجوارش والسواب انه ثبت لوط جاريه في البيت
 وجواب هذا ان بعض الابرار ذكره القمعي انها خلاصة من الهادي وابرار العوارش
 في المسائل ومع هذا في ابى العوارش كما قال في الايام في التناهي لا يخلو المجمع
 الجوارش الثاني ذكره القمعي وسماه القمعي عن القمعي ان المحلوف من تلقى بعضه
 وفي مسله الهادي والمحلوف عليه في مسله ان ابى العوارش في المناقلا من
 حصول جمعة فلا خلاف بينهما وطريق مسله الهادي لو قال ان دخلت في مكة
 فان كنت خضلت بدخول مكة واحدة في كل كلام القمعي في هذه الصورة
 نظر لان الشرط بدخول مكة ولم يخلص اما لو قال ابو العباس في واحدة
 واحد فولي من الله باقل المجمع كما اذا وقع على الفقهاء وطريق كلام ابن ابى العوارش
 في مسله الامان لو خلت لا يخلو هو وطلبه على الفقهاء وطريق كلام ابن ابى العوارش
 مسله عن قتادة على انه لا بد من حصول المحلوف منه والهادي وابرار العوارش في حالفه
 قوله في السابعة ثم راجعها فدخلت المحلوف منه والهادي وابرار العوارش في حالفه
 الاول في هذين ما في الكتاب ان شعث ابيه حبلان ثلثها وقع عليها الطلاق
 لحصول الشرط والام يقع ان شعث ابيه بعد الثالث وهو احد افرار الثاني
 لا يقع طلاق ان شعث ابيه بعد طلاق في كل كلام القمعي في هذه الصورة
 انه قد استوفى ما ذكره في السابعة لم يخلو فيها والثالث للثبوت ولو بعد الثلاث
 في هذه المسله سوال وهو ان يقال قد قاله الله اذا علق عبدا من دخل
 البرار ثم باعه وسأله لم يعلق بدخول البرار فقال القمعي في حالفه في
 وطريق خلاف صاحبه في مسله وكذا ذكر على خضلت وقال القمعي في حالفه
 لان في مسله العلق القطع الملقط الخفيه فطاهر حو عها الى العوارش

بعد الثاني ان يروح بك فانه يطلق ماها على الحلق واما ماها ووجهه
 في الثاني فاولد علما وجاهه طلوع في هذا السواد ان يرفع الامم ان يقال ان ماها
 العوم وكما قال انما جميع ما في بطنك علما لم يولد حقه علما لم يولد طلوع
 وجوان هذه وجوه الاول رايه بناها على العرف وعرفهم انما لا يعيد العوم انما
 رايه وفيه نظر انه كان يلزم ان يعرف علما ما في الثاني فقال قد وجد سطر
 الطلاق وهو العلامه وستر الطلاق مع الحماره فلم يرح شح شرط الطلاق قال العبد
 الجوان في الطلاق لا يحتاج سطر طالع مفق والطلاق مثبت فاحتما الى السطر الطلاق
 ان يقال ان كانت بطنى بالعلامه سوا كان معه جاز به امر لا فاقابيه قوله وان كان
 جاز به فليس بطنى قال العبد الجوان انه اذا انما باللفظ الاخر دين باطنا وظاهرا ومن
 بان به دين باطنا لا طاهرا الرابع ان يقال هذا الحماره لا ذكره في العنق حيث قام
 ان كان اول ولد له امر انك علما فاقابيه وان كان جاز به في حقه فاولد علما
 وجاهه لم يعق واحد منها وجوان هذا من وجهين الاول ذكره العبد ان ماها
 رايه وليس بطنى الذي دلوا كان كذا كمن كتبه العنق الجوان الثاني ذكره العبد
 ان ما ذكره في هذه المسله فيه نظر والصحيح ما في العنق وقد ذكر في الثاني بطنى
 فقال اذا قال الرجل ان كان ما في هذا الجوان في حقه فانت طالق وان كان شح
 معه حتى كان حقه وسقط فلا عناق ولا طلاق وقال فيه وفي الشامل ان كان
 ما في بطنك من الحمل علما فانت طالق واحده وان كان جاز به فانت طالق ثلثي
 علما وجاهه لم يولد واحده ولا يولد اذ انت هذا الحاصل هذه المسله
 على طريق الجوان انه ان يولد امرا لا يولد عمن يولد بها احمله باللفظ
 لم يولد بطنى العدم والجاز به او بالعلامه وعلى طريق العمس ان يقول
 اما ان يطلق الحمل من عثرته او يعيدها معا بانته او يطلق الاولى ويعيد الثاني
 او العكس ان كان الاول طلوع بالعلامه وحده او بالعلامه والجوان وفيه السواد
 الا ان يعرفه وان قيد الحمل ماها باننا كذا او بالاسماء او الاول بالاكله الثاني
 بالاسماء او العكس ان كان الاول طلوع باللفظ الاول وصورة انه ان كان ما في
 بطنك علما فانت طالق ونوك ولو كان بوجهه جاز به وفار وان كانت جاز به
 فليس بطنى ونوك ولو كان معها علامه سطر بطنى باللفظ الاول وبصره مثاله
 طالق على طالق ولا يفل الطلاق حصل بالثاني من غير لوط حيث ولدت علما
 وجاهه لان اللفظ الاول محتمل فقد نوى بعض ما محتمل اللفظ وان قيدها
 بالاسماء كان ينوي عيب الجاهه الاولى لان يكون معه جاز به وفي الجوان
 بالاسماء ان يكون معها علامه ماها بطنى بالثاني وان قيد الاول
 بالاسماء بالاسم كان الجوان هو حيث ان للطلاق وان عكس لم

عليها طلاق وان اطلق الاولى وقيد الاسماء باننا كذا طلعت بالاولى وبالاسماء
 بالاولى وبالاسماء وحده الاولى واطلق الاسماء فاما كذا طلعت بالاولى وبالاسماء
 لم يولد بطنى وحده بها **قوله** ان كان بطنى علما وحده هذا العبد هو الاول
 بالاسماء ان كانت جاز به وحده هذا العبد بالاسماء بالاسماء **قوله** وان كان بطنى
 ان كان في بطنها جاز به هذا العبد بالاسماء باننا كذا وقوله لم يقع عليها الطلاق
 يعني بالثاني **قوله** ان كانت وحدها لم يولد بطنى هذا العبد بالاسماء باننا كذا **قوله** وعلى
 الوجهه الاولى يعني حيث نوى جاز به وحدها وقوله وعلى الوجهه الثاني
 يعني اذا نوى جاز به وان كان معها عظم وزاد لانها لا يطلق بالجله بالاسماء الاولى
 الا ان يعيد الاولى بالاسماء **قوله** الرابع عشر من علم حقه وانما يكون
 الولد واما كذا بطنى والعاقبه وهي الوحام فبعد ان يولد الحمل بالحق والبا
 اسم الحمل منه يسميه صلام عن بيع خيل الخيله والحمل يعقها الصامه صدر خيل
 علق خيل خيل هكذا في الصيا بالحق **قوله** قد طلعت الامه قال في البافه في هذا اذا
 انزل وكان الطلاق بانها وانما بكره الروط وقد قيل هذه المسله محتمل على انه
 حصل بطنى القنوق بان يكون عاذا بها القنوق عقيب الروط فلو كانت لا يعق عقب
 الروط في العاذه او البس جاز الروط لان الامم عدم القنوق ونفا الكاح وجوان
 الروط وكما قاله في مسله العرايه ومسله العرايه واحده طالق ومسله السطوق
 قبل موت سهره وكذا ذكره المذكر في المسله التي قبل هذا به يجوز الروط حتى
 ينعق وان احتل ان ما في بطنها حمل علما ولا يفل انما لا سما حله عقب الروط عرا
 ما يسمي لا يسمي بها لعدم العلم فاذا نوى الحمل قبل انما حله من يوم كذا وهو يوم الروط
 وهذه المسله قد ثبت ان الحمل يكون عقب الروط وانما هذا في مسله جاز به
 الا ان اذا وطها الاخر وعلقت قبل الاخر وجوان احدها كقول العبد الثاني
 يجوز الروط حتى يلد الحمل قالوا وان قال ان كنت حاملا فانت طالق طلق ان انت
 به لا حمل من شفته شهت من ومن كلامه ان انت به لسنه اسهره ولو قال ان كنت حاملا
 فانت طالق طلق ان انت بول لسنه اسهره لا اقل **قوله** طلق حتى تظهر من حقه
 يعني حتى يقطع منها فلو كانت عاذا بها حقه وجاز في العشر تنبى الجواهر
 انما طلق في اخر الحامس **قوله** في الحامسه محمول على الاحتجاب والاحتجاب انما
 به مسر وطمان يقول ان لم يكن عرا فانت طلق وهذا امدها ومن وقال
 يقع الطلاق بالسك وحاصل هذه المسله ان الموضع انما يتنمى او يتنمى
 ان كان سحمتا فاما على سحمتا او يتنمى ان كان على سحمتا فاما سحمتا او يتنمى
 ان كان سحمتا واحدا لم يقع في وع مسله الكتاب وان كان حكى كطلاق بالاسماء
 وطهران الثاني او بلك فانما يجوز عليه معنى قبل فاذا خفي احدها وروعه

في الثاني
 في الثاني
 في الثاني

حلت وبقي الآخر مسكوكا فيه وفي ذلك نظر قد سبق العزم ولو على طهارتها
 فان اخرج كقار الطهار بعد العزم حلت وان قدم الواحلت واخرج كقار بين
 الاكلا ومع الطهار مسكوكا فيه وان كان على شخص في اثنائه لو وقع طلاقا فالواحد
 كما اذا طلق واحده والست وفي جائزين يعاقب الزوجه بهما بعد ان وسع كل واحد
 نصف منهما وفي زوجه وامه طلاقا وعتاقان بطرائق الجمله مع حرفت احدهم
 وان بطرائق الفصائل لم يلزم واحده مثل الطوائى الفصائل وان ونظر
 بان قبل بغير ذلك في الحق الواحد اذا او فعله طلاق وطهارا وان كان
 للمطلق شخص ولو وجتهما لاني وكذا في زوجيه وامه وفي جدهما لاني في الطاهر
 ولو شرا احدهما بعد الاخر في العزل يعني ان الثاني يكون ملكا لاول رجل وطهر
 ان يعقبا وسبق كل نصف منه في العدايه ان يكون في فاعينه طلاقا اذا
 ذلك الوقت وذلك ان نفورا لم اطلق ونوى في حب مطلق في غيبه فلو مات
 احدهما قبل لم يقع الطلاق بالوط وهذا محتمل وحاصل هذه المسئله انه ما مات يكون
 فيه امان كانه به عمت وان لم يكن له فيه امان ان يتزوج في السرا على النكاح
 على اساس ان كان على اساس دفع الزوج الا ان مع المسئله وان كانت على النكاح
 في ما بعد الا انه وان لم ينفذ واما ان لم ينفذ في قول في النفور والثاني في المسئله
 والعزم للزوج واما اذا لم ينفذ الاخوان في هذا الزوج وهو ان يبلغ حاله يعلم
 انه لم ينفذ في قول في النفور وانما صاحبها في النفور كمن هو بغير ان يكون
 لاط فلو كان في ذلك كما ان لم ينفذ في قول في النفور كمن هو بغير ان يكون
 يقع بالوط على معطى الى وقت انقضاء وقال السند لمعطى الى وقت انقضاء
 وكذا الموت كاشف فالملوك ان الطلاق باساقا موازيه ويجب لما قبل من الوط
 الا وهو احد ولو لم ينفذ في قول في النفور وانما في الساعه فان على طرفيه
 على معنى من قبله الجواز في سائر احواله السرا على لم ينفذ في قول في النفور
 في المسئله يعني مع اساق الوط وحذفها مع حذف الوط
 الطهر يعني ان ينفذ في قول في النفور كمن هو بغير ان يكون
 يقع هو بشانه بين العزم من حيث الحصول الحب باحده وان الحلت في السرا
 كذا في المسئله في قول في النفور كمن هو بغير ان يكون
 ان حلت الابن وقت بها هذه معطى على ان الحب لا يحصل الا بالوط
 كما ذكر في معنى الحب لا يحصل في هذه الا لا يجوز كما ذكر في الاكل ولا ينفذ
 وان كانت اخافه فيها وذلك لان فيها لانه احوال في قول في النفور كمن هو بغير ان يكون
 واحده في قول في المسئله الواحد ولا ينفذ في قول في النفور كمن هو بغير ان يكون

وطا حث الواحد ونخل ان دخلت عليه صوم كذا الواحدة والاسم
الطوائف الجرات الحمله لان الطوائف كالاجناس من حيث ان الاول بعد الحزم
والثاني محرم والاسم متوسط لكن اذا قاله ولازم صوابه تاكيدا قاله
او لا لا نعم في الدين بالله هذه الخبز على حبل الله والله وعلى مصر
والتي ان الكفاية لا يكون في نخل حث الطوائف ولا في الواحدة **قوله**
لنومه ما ذكره او لا وكل الصبح لزوم الجمع وقوله لان يكون نوي غير ما ذكره
صحيح لان العاين حاصله من غير نوي عدم العاين له لم ويبطل كذا
على حبل راجع الى الترتيب الى الجزا وبني انه لنومه بالحد الواحد الجزا الاول
ولا يلزم الجزا الثاني لا يدخله نومه لان يكون نوي في الجزا الثاني عن الجملة
مقتضى بعض الجملة الاولى في السامه نائب منه ثلاث وكل في كلام ابن العز
نظم من وجهين الاول مكانه للفظ فان ذكر الشافعيه انه لا يقع الواحدة فاذا
وقع الثاني ان ما ذكره للزم من انها ليس مصحف والصحيح خلافه لا والجزا
وهذا قوله وان كان الثاني والاسم لا يقع عليها في هذا
سواء وهو ان يقال هذا الحالف قد تقدم للم نابه في السامه اى واحد فانه
وقع الطوائف وجواب هذا من وجهين الاول ان الشافعيه هي من موافق الجواز
وانه لا فرق بين تقدم الجزا واحده وهذا المحكي عن الشيخ عليه السلام
للعينه وعنه ان في هذه لعدم الجزا معلقا على جواز في مسلم بالله انما تغلف
بما جمعها وهذه المثلثه سمها من ش الخاتم الترتيب على الترتيب ومن قالوا
لا يطقن الا المجموع لكن اصلها اولا لا يطقن قالوا على عكس ترتيب اللفظ وهو بطر
قوله ليع ولا يفهم ليع ان اردت ان اسمي ليع ان كان الله يريد ان يعكرو وقال
انفعال ليع الجمع على ترتيب اللفظ وقال الجوزي بعمل الجمع مطلقا هكذا حكى العقده
فكل ولو افهمه اذا دخل على ادا كقوله است طابق ان اكلت اذا دخلت اثار
الموت قول في الاولى اذا طلع الفجر واليه لان ما على بطر
مصدق على باوله واما بطر في المكان فيقع في الحالف ولو قال است طابق في الدار
وقع عليها ولو كانت في غير هذا لان يكون اذا دخلتها فله منه وكل هذا
هاب الى قوله في عدم مصدق طائفا وظاهرا واما اذا قال اذا عدا او عدا فلا
يصدر طائفا وظاهرا وهكذا في السج لان الظاهر باوله خلاف اذا انا في فهو محمول الاول
والاحز في كتب الحنفية ان قال اذات الصلوة لم يصدر ان قال عدا فان قال في عدا
سبق عدا وعند ضاحيه لا يصدر في السامه لانها طابق بقوله انت
طابق هذا عليك صحيح لانه يلزم من قال انت طابق عدا اليوم ان طابق اليوم وقبل

وقد قال بطلان عدل ولكن صواب المعلل ان الطلاق يتعلق بالنظر والاول
 ويلحق الثاني معلوم الاول معناه على الاول ان اليوم اذا اعد ما
 طلق عدل الوجه ما ذكر في الكتاب ومعناه ان السرى ط لا يجوز ان ينفق عليه
 السرى ط ولو طلق اليوم لم ينفع السرى ط على السرى ط ومن هذا اخذ الجمهور
 لا ينجح له بولي الى نفق السرى ط على السرى ط وصوته اذا وقع عليه طلاق فان
 طالق قبله نأوا واحدا على قول من يقول ان الطلاق كالمبيع الطلاق وهذه المسئلة
 فيها ثلاثة احوال الاول ما ذكره العراقي في الوساطة وكثير من مشيروا ابو بصير
 عن محمد بن الحسن ومحمد والامام في العفة ان هذه المسئلة تخصها ما عدا
 وقوع الطلاق لانها اذا وقع عليها الواحدة بعد ما طلق واذا وقع بها لثلاث
 الواحدة بتمام السرى ط والمشروط ما قبل طلق امرائه طلاقا مسرى وطا واذا
 ان تعلق الطلاق لمحتول السرى ط فالمسئلة ان تقول اذا وقع عليه الطلاق المشروط
 ثالث طلق قبله ثلاثا الموعود الثاني ان هذه المسئلة باطله وان الطلاق الجازي ينفق
 من المشروط هذا حكمه اذا استأثر من بعض من الفروع الثالث حكمه في المهر
 ان سري وطا من الصبي ع من من انه يقع النكاح في المشروط وكما في قوله
 ان العراقي يرجع عن صحة هذه المسئلة في بعض احوالها كما ساءا فكانا في قوله
 في مثله البرز ومن اجل هذه المسئلة من المذكر العفة والسند والعفة قال
 العفة ونفع الناحية ونفقه من الثلاث على قول هل الثلاث عيب الناحية والوجه
 انه يورث الى نفق المشروط على مسرى ط والى ابطال ما ساءا السرى ط للزوج لكن يقال
 فالقول بنبه وبين الكا حيف وهوان طالق قبل موت نسبه وفي تعليق المذكر
 زاده على هذه في خلق هذه المسئلة قاله الاستاذ ووردت مسله من عارف
 فيها بعد اذ قيل ان في هذا العام فامرت طالق ثلاثا ثم قال ان حصة نسبه
 هذه فامرت طالق حصة نسبه ثلاثا واحدا في جوابه واحدا في الطلاق الثاني
 الثاني قيل ولو قال ان طالق واحدا عليها واحدا كان هذا في النافه
 لا حين طلق اذا مات ووجه هذا ان لا يستعمل العاقبة ومعنى واسمها هذا
 العاقبة لا يبرأ من الطلاق كما كانت كانت معني واذ كانت معني مع فقد
 معني السرى ط اذا مات حتى والحسن لعله مستعمل للمصاح والمباكر
 يعني حتى يسون وحسن نصيحه ومعنى السند وعلمه بولي اكلها كل حتى
 وحل نسبه اسهر ومعنى ان يعي نسبه وعلمه قوله يعني هل انما الانسان حتى
 المفقود عن العز وعلمه في له ومعناه هل حتى فاذا اجمعت هذه المعاني
 حتى على المسئلة وهو العز لان الامل عدم الطلاق فاذا مات وكذا اذا
 ماتت ما جادل عليه لعل ان الطلاق السرى ط احزاب نص وقوله
 معنا كلام السرى ط ان الاحزاب اربع
 هذا المسئلة مخطا العفة

هذه المسئلة
 في العز وعلمه في له
 ومعناه هل حتى
 فاذا اجمعت هذه المعاني
 حتى على المسئلة
 وهو العز لان الامل
 عدم الطلاق فاذا مات
 وكذا اذا ماتت ما جادل
 عليه لعل ان الطلاق
 السرى ط احزاب نص
 وقوله معنا كلام
 السرى ط ان الاحزاب
 اربع هذا المسئلة
 مخطا العفة

الطلا

فيه وفي علمهم بطلان عدلها اربع سنه ولو مات بعد سنه كان المهر
 لا يقع طلاق كما قال ابن طالق بعد اربع سنه وقارص في سنه اسهر وهكذا
 قال الزمان او خف او دهر وفي الخامسة عد اصناف المهر في سنه
 احده قبل العزب واحده بعده طلوع الفجر في السادسة فان دخلها
 لك وقع الطلاق والوجه ان المهر لا يورث منه وقارص لا يطلق اذا قدمه
 في السابعة اذا رآه هلال ذك السهر ما واث سهر كذا بعد زوجه الهلال
 وكذا عند دخوله في المهر عند طلوع الفجر في السابعة طلوع الشمس واعداً لثلاث
 شهر كذا اربعة ايامه واثسته وقد دخل في السابعة في سبعين زوجه الهلال
 في الثامنة وذلك لوقوع السرى ط على كل المذكر ان كل عند الهادي بعد الزوجه
 وعندها لله وان لم يتزوج اذا خرج العدة ولو لم يولد فمضى طلاقا بالاول
 عند الهادي كمراته ولا يطلق بالثاني عند الهادي ان لم يتزوج في عدم ما لله
 ان طلق من الطلاق يقع حاله في الولاء انقضت العدة عشية فصل
 ان طلق عدل ما سري وطا وان طلق عدل ما سري وطا وان طلق عدل ما سري وطا
 رمضان وفي طارقه قبل بعد رمضان ولو هو في رجب وطلق في شعبان قال ابن
 طالق في قبل ما قبل بعد رمضان وكذا في قبل ما بعد رجب وطلق في شعبان قال ابن
 ان قال بعد ما قبل بعد رمضان او بعد رمضان وفي الحان ان قال بعد ما قبل بعد رمضان
 وفي على هذا في التاسعة اذا اجمعت الكتاب فان القرينة او المصوميه والوضاع
 على المصوميه كما لا يخار والمصوميه انما الطلاق فيل اذا عاين وكل لا يطلق الا
 في هذه لانه حقه مسرى ط في سابعه مصل الكتاب انك كانت تدرد طاهر هذا
 يملك او تكمل وعلى الوجهين ليس لهما الا الحان لا يطلق لانه قيد سابعه وهو
 الكتاب في ان يوافيه بها باعان ان كانه كانه في البيان عن من سابعه مسرى
 واجد حوت في سابعه ط لا كانه في بقائه قال ابو عمر بعد طلاق في الكا
 والسبع بالبقاء وقارص لا يملك في سابعه المصع على ط بالبقاء لانه كانه
 لسبع وحلها فوان لا في الصبي انه بعد ولا في الاستاذ في المعلل
 فمن الصحيح ذكره في بيان اللعان من السرى ط ان الاستاذ في الصحيح
 لا فرق لانه خرج من المصم والحزب على المحزبه منه في العاشر لم يقع
 في ذلك لانه علمه مسخيل وقارص في ابو جعفر اذا كانت حاله بالاض
 طلاق في الحال في الحاديه عشر قبل موت فلان في احزابها وحاصلها ان
 هل الطلاق بغير ما قلنا وان بعدك بزمان امر لان لم فاما ان لقول
 او جردان قال قبل وقع قبل ذلك الامر بغير ذكره في الاستاذ وعار

في العلم
 في العلم
 في العلم

في العلم

هـ ان ملك ولد وبع في الحال مائة اوله يطلق الطرف الا ان يترك قبل
 حمله النسل لكن ان كان مطلقا فحصوله حكم بالطلاق من الان وان لم يخلع
 حتى خجل كسب الطلاق عقب الكلام وقد مر ان لم يقع جلا طلاق وان
 فيه برمان فاما ان يكون بين الكلام وبين ذلك الامر هذا البرمان امر ان لم يقع
 ذكره في الزواج وعينه لا نه منه ان طلق امي وان كان **فصل** في ذلك البرمان فاما
 ان يكون المعلق به امرا واحدا او امرا ان كان واحدا فمن قبله هذه المدة وان
 كان اكثر من مئة فصاعدا فاما ان يقع او يخلفا ان يقع فاما ان يقع او يخلفا ان يقع
 يقع قبلها شهرا وان اخلفا فلذلك اكثر من ثلاثة اقول الاول ذكره العبد ان هذا
 الطلاق لا يقع لا صحته شرطه لانه لا يمكن ان يقع قبلها شهرا بل ان كان قبل الاول
 شهرا فهو قبل الاول ما عدا ذلك قبل الاول شهرا فهو قبل الاول ما عدا ذلك
 هذا القول غير انما ذكره القاضي ويعني في قول الثاني ذكره العبد ان هذا
 قبل الاجرة شهرا العتق الثالث للسيد قال رحمه الله قبل الاول شهرا وهذا القول
 من المذكرين هذا المصنف قد بينا في هذه المسئلة ولا فرق عندنا بين الوقايف
 والفعلية والعقل الوقت ولا فرق بين ان يكون العتق لله تعالى او للواحد
 منهما او احدهما لله والآخر للواحد مثانه عا ما ذكر من الاتفاق والاختلاف
 منهما او احدهما لله والآخر للواحد مثال مع موقوف او بعد موقوف فقال في
 وسبيل كلام الحق **فصل** في اذ اقال طلاق مع موقوف او بعد موقوف فقال في
 الاصح ان لا يقع شيء في حال البهونه وقال في البهونه اذا اقال طلاق اذا
 تمت اذ اتمت ان لم يقع طلاق بموت البهونه وان اقام احد من الطرفين لم يثبت
 يقع بمره في الزوجي فقال في وضاحه الاجرة اعلم انهم العتق في الوقت اذا علق
 برمان قبله انما طلق من اوان الزمان لانه معلوم ونفوج وضاحه اذا علق
 بعتل انوا احد مثانه يقع مع موقوف او اما فعل الله على صحة ما نوي لما كان
 مقطوعا لحصوله وضاحه سنها ما يقع للواحد منها لما كان محمولا فاما انما
فصل في خلافه وضاحه **فصل** في ذكر الوفا الهيم في علقه قبل موت
 والمهور ككلامه ان يقع بالامتن من مقدم **فصل** في مثل قول من جعل عتقه في هذا الوجه
 الشهير والاصح بقول كقول الهيم ليس محمولا موافقا لبا الهيم في هذا الوجه
 وقول الطحاوي وزفر كقولنا **فصل** في قوله ان حلف مكرها لم
 ينعقد الهيم وفالج بعدد والمزاد لعلنا لا ينعقد اذا اخرج دعوى الطلاق
 سواء صرح او اطلق واما لو نوى الطلاق في المرح ان الطلاق يقع ومثل
 لا يقع لان الاجرة صحت اللغو كمال لغو والا ان العمل عليه **فصل** في مخاف
 منه القول جدا لا كراهه عند الهدي وبه الذي يسقط معه حكم اللغو الا حالف

قوله و

ملف بحق او عمو وعدمه والله وذكره في السرح الكثر ما اخرج من غير
 الاحسان قبل وهذا قول اكثر من العلماء وسواحت مكرها او محض
 هذا هو المذهب وقد ذكر في الاما لا طامه اذ احدث مكرها فلا تراه وهذا
 قول من يراه وذكره في البيان وبذكره في الرواية على قوله بعضه الطلاق
فصل في كراهه في الخلاف الثاني وقد قال في الزوايا اذ احدث باسما لا يثبت
 عليه عند عا الباقى والمضاد وبك واحد قول من في الاول وان كان
 باسما لم يثبت والوجه ان الطلاق مقدم على الموت وهو الحكم الذي يعلم بحجة
 فيها عن العقل **فصل** في كان السيد احدا لا يراه اجرة ظاهر المسئلة انما خلاصه
 فيها يقع الطلاق اذ اصاب المرأة امر لا يراه عتق ولا يقع ط موعود يقع وقد
 اخلفا بينهما لئلا كلام لا يراه اذ كان العقل ينال بعد موتها كان يكون
 من جهة الزوج وط كماله ولو كان معلق بها وقع عند موتها وان لم يرق
 خلفا **فصل** في المسئلة ان شرا عتق اذ اطلق قد وجد عا اذ كان ملك
 الباقى بغير البيع وسواحه امر لا يراه عتق ولا يقع ط موعود يقع وقد
 فوجد فيها القيد **فصل** في ان كان رافعا والوجه انه يقع به التعامل
فصل في المسئلة سواء عتق من رافعا او غير عتق من رافعا والوجه انه يقع به التعامل
 ان هذه الاقايظ للفق فثبت بما رادعا العتق في جميع الاقايظ لا العتق
 وامامنا دون العتق من فوج عتق وسواها يقعوا انما لا يقع انما لا يقع
 فثبت بما رادعا العتق من فوج عتق وسواها يقعوا انما لا يقع انما لا يقع
 بلا يثبت فثبت بما رادعا العتق من فوج عتق وسواها يقعوا انما لا يقع انما لا يقع
 الا لا والفقار لا فاقا الا لا يثبت فثبت بما رادعا العتق من فوج عتق وسواها
فصل في لولف لا اكل هذه الزمانة عتق فالعبد العتق لم يثبت
 ولو قال لا كلها الا هو فالعبد العتق عند ط لا عتق **فصل** في
 الرابع ان حلفت طلاقا لاجرة وهو يكون خالفا اذا امضى الطلاق منعها
 او حشا او براه او بصرفا لا حشا او لم يكن من هذا لكن نعيم السرح
 عا الجزا بعد نازح عا خالف **فصل** في عا عا العتق انما هو المطلق
 لا يولي وان عقدا ولو كان له امر في شوه فاقا لاجرة كمالا خلف بطلاقك الثاني
 فثبت بشرا طواني قال في الثانيه كذلك له من البائنة كذلك سئل في الثاني
 والرابعة وتقع عا الاولى واجدة عا الثانية بدين هذا قول اهل الخلاف
فصل في قال اذا طلق عمره طلق بغير اللام وهذا من باب ما يقيم شرطه
 صحا جازيه فيالي فيه خلاف ش وبوقا اذا طلق بالشهد بطلت عتقه

سلف

فيكون زوجها والزوجه العبدان ان كانا
عقارى وان امكن في حال العبدية

حكمها كماله بقدر ما يعنى العدة مطلقا في الزوجه لا الابان
واما اذا كان عديها فهو انما العتق وان كان لكلى فكلولم بقدر ما يعنى
لمنى مطلقا ولا حتى في الزوجه دون الابان وهذا اذا جوز عليها الجواز
لمجوز على قول السندين فمتصور المستلزم ان يعقد بها لغير السندى فاقترن
حرفه وان كان عديها فهو لغيره فاما ان لا يملك العلق في حال الزوجه والعبد
او يملك معها او في العدة ان كان يملك معها بل يملك وان امكن معها فان لم يملك
سنة اشهر من يوم الاقرار حتى ولسته اشهر لا يملك الابان ولخلافه لان بيع
واما الزوجه فمقتضى ما لا يملك حرام بعد العلق ليعنى العدة وقال السيد طي
به لا يملك حتى من يوم الطلاق لجواز انه قد طلقها في العدة مع قول الابان
الزوجه ان كانت به لكون سده اشهر من يوم الاقرار حتى ولسته اشهر لا يملك
العقبة والسند وكلام السيد والعقد معن الطلاق لان الزوجه لا يملك
ومعنى الشهور على الحامل حتى قد قال في الزوجه اذا كان يملك العلق في حال
الزوجه والعدة فان جائت به لا يملك حتى من يوم الطلاق حتى في الزوجه والابان
والقول ان يملك حتى في الابان بل حتى في الزوجه ان كانت به لا يملك حتى في الزوجه
واما اذا امكن في حال العدة في حال الزوجه فانه حتى في الزوجه ان جائت
حتى ولست اشهر لا يملك الابان وبعد هذا يزوج الى البيع كلام الكتاب
الطلاق رجعا او باخر من هذا الشهر التي لا يملك علقها في الزوجه والعبد
قديم **قوله** والعدة مفسضة في الواقع في هذا السؤال وهو ان يقال في صفة
ذلك ومن الجائز ان يملك الدم او حاصه مؤه واحده او حصة واحده من هذا
بان المذاق عده الحق وامام العبد العقبه فلا ينفى الان الحميم وعن السمع عليه جعل
الوضع كنفه وضغياته ان يكون عده اذا كان من صاحب العدة كما تقدم امراه
المفقود **قوله** كان المبدأ اطلاقا اسما للزوجه يعنى كنفه الزوجه لان الولادة
رجعه اذ لم يملك بالرجعه قبل الولادة لسته اشهر وانما يملك ان تباين للزوجه
في الأربع السنين كما لا ضرورة في بقدر الوط في العدة وحتى هنا مضطرب وانما
تخلع الزنا في هذا السؤال وهو ان يقال هل يملك الزوجه في الولادة لوقوع
سوا صدق الزوج بالوطا كذب او يكون كنفه مضافا في الزوج **قوله** وحمل
على الصلح ان يقال للزوجه بالوطا محظورة لا تملك امها انما طلبت ان لا يملك بالوط
الزوجه لحان لها العتق لان هذا البش معصية من عا سباني بيانه ان شاء الله تعالى
قوله قالوا بل يملك الزوج قبل ولادة الزاوان لان تدعى شفعه في المصلحة خلافه
في لغيره **قوله** ولا يملك اذا اعتدت بالاشهر هذا في التي اعتدت بالاشهر لغير
قوله وان انتهى بدون ذلك فلا اعتد فلما اعتد في بعض النسخ وهو عذوف من

وقد كره ان حكمه كماله بقدر ما يعنى العدة في الزوجه لا الابان
بالزوجه هذا اذا مضى وقت ممكن كنفه وعشرون يوما **قوله** هذه الوفاة
قوله اربعة اشهر وعشرون يوما كان لفظ الموت قد تعذر بالطلاق والامتناع
الادراج وفيه بالامتناع واللفظ وان كان لفظ الموت قد تعذر بالطلاق والامتناع
كس بعد اربعة اشهر وعشرون يوما لانه حتى في حال الطلاق والامتناع انما اربعة
اشهر وعشرون يوما بل ذكر الحنفية **قوله** حازا الحنفية هذا قول الغني عليه واله في
وهو من روى عن علي بن علقم وقال في حق وصع الخليل وهو مروي عن عبد الله بن مسعود
قوله من يوم سلقها وقد تقدم الخلاف **قوله** الا اربعة والعشرون هذا كلامه في
وقال في حق خنجره ما لم يفسد جسد وجهه الطاهر لان ذلك ترك وهو يفسد
الصحة والعاقبة **قوله** كس موصو عا ان لا تنقض الا ان يكون الصبر بالحق
قوله ولا يملك حليا قال في الامتناع وبخلاف ذلك الطاهر الحزين وامام حنيفة
يفان كان من اليد او من يملك ذلك في حق الطاهر الحزين وامام حنيفة
قال في الامتناع وجوز ان يفسد بالسمي والوقت خلافا لما ذكره **قوله** ولا يملك
يعنى كما عذر الله **قوله** ومما امكن من ولا يملك من غير الخرج عن الولد
قوله على النواحي قال في الامتناع ولا يملك من ولد احد او اذ مات سلقها
لانها النكحة دون الشك في هذه المسئلة لانه اقول الاول
الهادي والعقود النكحة دون الشك في هذه المسئلة لانه اقول الاول
المعصية فانكرت في القديم لها المعصية والشك في النكح وسع الحول لا يملك
في الاحقر لا يملك لها ولا يملك لان الميت كان عليه وحيثما لم يملك الحول لا يملك
طريق المسئلة وحقق لما تقدم سببه ومقتضى تقديم السبب وهو عقد
النكاح هل ولا يملك قولان هل المسئلة قطعها او حياها **قوله** او يملك
بما وجهه فليدعى اذا وثقته من ارضي الوتة والرد في النكح بعد حدث شاك
على ما سلكي على وابرجعها وعاشه وحيثما قال في السفا وهو قول الغني عليه واله
ون والاختصاص وعذر زيد على لعنة بنت زوجها وهكذا النكح عن مسعود
واجب الوفاة قال في الامتناع في البراءة او لاجل الزوج من عتقها زحال ولا يملك
بغيرهم سدا **قوله** اربعة اشهر فيهما لانه حتى في هذا العقل لرب الزوجه
به ولم يذكر الحاشي وهو النكح وسما صله لهما اما يدخلوا لهما او باجدهما
في الاول لعنة كاملة في امير العتق ونصف للزوجه ونصف للزوجة واحدة
واما الثالث فاما ان يعرف المدخول بها **قوله** ان عرفت مفعليها في امير العتق
كاملة ونصف للزوجة واللى لم يدخل بها نصف وان جهلت في امير العتق لانه انما
وتنهم العدة البتة نصف **قوله** عده الامتناع فان اطلق حيفا من اربعة
اشهر وعشرون يوما كان النكاح صحيحا وبعبه العتق او العتق
ظاهر

ملائے اٹھاؤ ولاشے خضخض ملو کا ننت
عجیبا صفا دل دمن اگر صا والی کو کہی

[illegible]

ذلك وطبقه الزماعه اذا حصل الشيطان وحده العلم بأنه حريم والماني أو كونه
 عليه أو جعلها حريم لم يسقط فإن لم تحصل الشيطان فاما لم يقع بعد ذلك أو قبل ذلك
 قبل وقوعه نظر بان تكليفه بان نفسها محظورة وكونه لزوماً مدعيه المحل حريم
 محظورة فقال لها بعد ذلك بعد الصا وقد ادعى العلم اذا كان هناك صفة لم يقع بالزور
 بل ان ذكره بعد العلم اذا كان مدعيه الحريم لا يقع وعي من الله عليها لا صفة ولا العلم
 لما حكمه الشرع فيهما ان جعل في الطلاق ١ و ٢ شرطاً في حصول شرطه
 ١ و ٢ وعينه الشرط ان كان في الطلاق فعلى العكس البينه وان كان في شرطه فعلى البينه
 الشرط البينه وكان جعل في حصول الشرط ان كان في البينه ان كان له حقيقه أو خالف
 وان جعل في تكليف الشرط على ما في العلم في البينه ان كان له حقيقه أو خالف
 ذلك من ان جعل على الشرط على ما في العلم في البينه ان كان له حقيقه أو خالف
 من ان جعل على الشرط حذو ارجاء زبدان عجزه والثانية لا يعل
 رجوعه لا أثر لها حاصل هذه المسألة الروح ان كان له لا يعل الرجوع
 وان صيد على الرجوع مع الله فوال من طلق المذهب لا يعل الرجوع
 وهو حذو ارجاءه والى عجزه وهو في شرط ان يعل يشهد كان يقول
 علق اوست وعي من الله ان كان علقاً هذا الخلاف بان في حق اوست
 المسووع في الله الطلاق العاقبة الزماعه والعق واما حق الاوست
 مع الرجوع في المضامه واما ما حذو الله بقا المحصه على عوي منه
 فاعطى الله الحيد وقبل رجوعه وهو ما لا يعل في اوست ولا يعل في حوز
 بل خلاف في صفة السهولة ٢ الثالثة هو اوست من الزوج الطلق
 وهكذا لا يعل عواماً في العويع العود كما في حق اوست او ان يعل
 ومعطى العود فان حلف لم يعل الطلاق والوجه ان الطلاق لا يعل
 العويع خلاف البيع وحيد تسحق العقد يكون ماساً وحيد لا تسحق كون رجوع
 الا صامه في المراه نأباً لا صامه في الزوج ولا رجوعها ولا ارجاعها لم رجوعها
 ان يزوج في المراه تردد فلو ان هذا التعل اعتق هذا العقد لم يعل رجوعه
 ذنبه لوجه العقد والعق في المراه لا يعل ٢ الرابعة ان حث فاطم
 فاعول زوجاً وقد هذه الابنة العوض في مدته معللاً كلفه حثه
 سنة فاما عي العلاء فعليه البينه وهذه المسألة من الله وبناب خلاف
 هذا وعقد العاق هذه العلق حليل وكذا التعل على حليل بعد
 عي نراه نفسها ولا عقاب في كرس فيما صيد ماساً حاكم في حكم المراه لا يعل
 هذه ٢ وهذه امراه لا يعل له مدعيه ارجوع عندك ممان ومارب
 كاعقب هاهنا في القول بان ليس في التعل عاقبه في ارجاع الزوج ٢ ولم
 ليس العقب قتله كتب الحقيقه بعد امراه اذا طلق نأباً مدعيه الحريم
 قبل وقوعه باسمه ليس بشرط وكتب الحقيقه ما يدعي ان شرط فاطم

[illegible]

فلا تمه تقدم او تاخر صح
و لا حكم لقولها وان كانت معناه
تقدمها شهر فالقول قولها ولا حكم

بان كل ذكر من الحيوان يماطر انكسور الزكاف على ظهره فسميت الزوجه به وانه
 حمل وحده في اطلاقه هو لوط واما بعد فاعلم ان الاستمتاع من الزوجين
 لا يقع انكسار في كل واحد منهما فالحمل لا يقع الا من الاخرى ولكننا قد علمنا
 واما بعد فاعلم ان الذكر على الدرس يظهر في اعموم النساء وبنوعيات النساء
 ظاهر في راحته فليعلم ان الامه دعاء على علمه فاعلم اني قد علمنا ان احداهما
 يفسد من سائر فان لم اكل كل يوم ثلاث كلاب لم افسد فاعلم اني قد علمنا
 والاعاجيب ظاهر ما كان هذا اطلاق لما عليه فقل ان الطلاق في العلم
 فهو على لعمول فليعلم ان القوا في قوله **ان** او في غيرها فليعلم ان
 ان نسبه الزوجه او غيرها سوا كان العتي سائعا ومعنا سوا عتي عن الحمل والوك
 الام تاتى الامه لا كونه الام فهو كانه وقال لا بد ان يكون من الزوجه حراما عا
 فعينا عتي عن الحمل ويذكر من الام والابور الطلاق وان نوى الطلاق كما قلنا
 عنه وبني العلم في قوله لا يقع الا في الحرة وان نوى ان قبله ولو صح ان قال
 مطلقا مطلق في حاكمه والطلاق في حكم الطلاق بل في حكم طاهر الا في بعض
 الطلاق باقره ان نوى او هدا مذهبنا وقد عاهد وان من يكون في كانه في الطلاق
 او يلزم حكمه في الغضا هذا الذي خرج من ماله ان الصداق معتقد في النسبه
 وحالكم وط المزداد ليدل ان اول الصنف قبل من الصالح طاهر كما في طاهره
 اذ ان هذا فانقاع الطلاق بحال وجوه الاول ان بنوي التي لم يزوج الكافه
 قبل الوط وهذا طاهر لا اشكال في ان يكون له به طهاره خلاف خبره والله
 الثاني ان بنوي الطلاق فقد قدم الرابع ان بنوي خمره العتي قال في الامتنان
 فعليه كفارة وكذا في الرد صرح به ان يكون مطلقا ان خمره لا غير طاهر
 اذ الكفارة في الطهاره تزوجه وهذا فيه نظر لان العتي لا يكون نفسا خمره لا طاهر
 على ذكره التي لم يبعي بالانقاع لمعوله بها وقد قال في اصوليون الاعيان كما في صنف
 وخمره واما بعده فاعلم ان الاعمال المتعلقة بالحامس ان بنوي التي لم يلق
 فارجع وامر الله بان بنوي يكون طاهرا في الكفارة فكذا في الصنف او لا على كلام
 ع واما يكون طاهرا هكذا المطلق الخلاف في الكفارة كذا في الصنف الذي يقال
 ما عني التي لم يلق السائل ان بنوي التي كان يمتنان فلان في الامتنان
 ان بنوي لم يخرم الوط قبل ان بنوي يكون طاهرا فلا بد ان الطاهر له ولها
 في حقه الطهاره خمره يزوج الكفارة وانما السبب في هذا قال في
 عني هذا وقد حمله في هذا الامر بسط ما لو بنوي لم يخرم الوط وبني التي لم يلق
 والامتنان فيها هذه الوجوه وتزبد وجها متنا وهو ان بنوي الصنفه واما

محمد بن موسى بن النضر بن علي بن أبي طالب

[illegible]

والله اعلم
هذا المسمى الذي يكون بغيره من الاختلاف فوق ان اربعة اشهر فيكون فيه الجمع
عند قمر واحد وعبداء وقد اختلف الناس
وعلى ما لا يداني في عذت وقد اختلف العصب وعبد الصبغة والعرب في أصل الزمان وله
جمل من قال الطلاق يقع الطلاق وكلام الوافي وابن القوام في قوله كلامها في
في الطلاق مصنف في الابلا بن الابلا يعني الطلاق واسميه الطلاق المستروط لما كان يلزم
على ان الطلاق قاله سبوح الاباء ويكون فيه الابلا من يوم العمدى والجمعة والجمعة
من الروطا في عده الرجعي على وجهين مستوعر وعقد من يوم الزوجه في المستوعر
عده الموضع الثالث قوله ولا يرافعه قباله والوجه
قوله يقع للام بولون في سبام فربما اربعة اشهر وسواء كانت فيه الابلا في
او مضيه هذا مذهبا وكش وقيل في اربعة اشهر او بولون فيها وقيل عليها
طلقة بانه وهكذا في الزواجر من زيد بن علي وهو قول اس مسعود وابن عباس وزيد بن
باب وعنه مع ابن عباس يقول الا اذا اظهره او اذنا في المدة فعليه الكفارة عند
زيد بن كزيمه الزواجر وكذا في الزواجر وشجع الحق في الحنفية وقيل في قوله
الا حزن ظلمه السلطان في حق بلشانه وكل والمذهبه التي لا تحب الحنفية وقيل في قوله
اذا كان عاجزا بان في الناس قام مقامه الروط وقيل في قوله لا يرافعه الحنفية
اذا اقام المدة فلا كفارة عليه لغو لم يعل فان اقام وان الله عقوبت زعيم وسواء
الروط والناس في يومين قال ابن القوام في حاشيته في الثلاث
معنا المدة في قوله للزوم الصفاته في كلامه الذي من الماخرا في وقت
عاجد الطير في في المعجم هو الوجود في الوقت ونزك قباس الطرف الاحمر وهو
يوجد بعد الوقت وهو لصق القياس عاجد الطيرين في كالمفرد في الزواجر
عاجضا هذا كلام الهدي في قوله وعند الله في لوجود الشيب وهو عقد الكفاة
فانتهى اجرة البراء وخوذه في وهو اظهر من كلام الهدي في وهم يعزفون في اجازة
عقد معا منه محضه مثل ولها ان ترجع عنده الله مما يستعمل دون ما معي
وقد قال في الزواجر ان اذ تركت الزواجر حقوقها فلها ان ترجع في بهم حكم الابلا
في هذا سوال وهون يقال له كانت الثلاث بهم الابلا في الطلاق وجواب هذا
من وجهي الاول ذكره المعجم ان سزا في الهد وفيه الثلاث لا بهم الطهارة ان
لا بهم الصفاته واما الموضع الثالث بهم فيها وعلم ما ذكره مرانته في ان الثلاث لا بهم
الزواجر ما في ملة في الطهارة الجواب الثاني ذكره المعجم ان الابلا يعني الطلاق
فانتهى الطلاق المستروط وقد ثبت ان الثلاث بهم المستوط في الطهارة فليس
يعني الطلاق وح مع وك مع مرانته وهذه الابلا في كان لها ان ترافعه

كل وسوا كان طلقة واحدة أو اثنتين أو مائة أو ما أبد أفهلان تطلق على يد
 أو على طرف من جهة واحدة أو لا فإنه لا بد أن يكون له من عند معنى مدته وأما
 وقع للمصبر وجهه له من معن الأطلاق الأطلاق الأطلاق الأطلاق الأطلاق الأطلاق
 المدة من غير طلاق ولا باق **قوله** لا يصح التزويج وحده ولا طلاق وحده ولا طلاق
 محصور في غير وقت واحد وأحرع وعلى معنى وكذا لا يصح ولا طلاق ولا طلاق
 خلاف ما إذا كان له وسك فإنه يكون موبلا من هذا الموضع **قوله** لا يصح
 كان موبلا من هذه المسألة لا يحكم له في الأطلاق والأطلاق الأطلاق الأطلاق
 في ذلك لأنه في أحوال مذهبان جميعهم موبلا من سوا ما كان البعض **قوله** لا يصح
 البعض الأول وقيل في كون موبلا من سوا ما كان البعض **قوله** لا يصح
 الأطلاق وحده من غير طلاق في رواية وف وقيل يكون موبلا من سوا ما كان
 الثلاث يكون موبلا من أيا ما كان قبل سوا ما كان من غير طلاق أو في طلاق
 حيث سوط وهما لا تحت لوطي البعض **قوله** لا يصح التزويج وحده ولا طلاق وحده ولا طلاق
 البطل وحده عند عقد الأطلاق بقدر الأجزاء تحت البعض **قوله** لا يصح التزويج
 فكل موقوف خفية إما أن يكون وحده ثم التزويج كان موبلا من الجميع وأما الحكم
 الثاني وهو الكفاية فإما أن يكون الجميع أم كان نوى الجميع لم تحت الأطلاق على
 وقا وأما أن يكون كلامها إذا كانت تحت الواحد وقيل في ذلك **قوله** لا يصح
 الأطلاق **قوله** فإن مات من غير طلاق فهو موبلا من سوا ما كان في طلاق وحده
 هذا إذا مات من غير طلاق أو من غير طلاق أو من غير طلاق أو من غير طلاق
 معنى أنه إذا مات من غير طلاق أو من غير طلاق أو من غير طلاق أو من غير طلاق
 لزوم كفاية وحده والوجه أن الكفاية لا تلحق بالحق **قوله** لا يصح التزويج
 لأن الكفاية لا تلحق بالحق **قوله** لا يصح التزويج وحده ولا طلاق وحده ولا طلاق
 وعن شيخنا أن كفاية قبل الحب إذا كان الحب مباحا وعن كفاية قبل الحب
 في الثالثة فإما أن مات من السنة أو من غير طلاق أو من غير طلاق أو من غير طلاق
 المسألة في استحالة العلم واحد فهو منسبه والله لا يقرب منك شئني وقيل
 كلام ع فإنه أني لغيره على سبعة عشر وذلك ظاهر ولحق فيه كفاية أن مات
 لكن قد ذكر في العدة ثم غرض أن لا يفتي في الكفاية وحده وهذا أقوى كلام للعامة
 أنه لا بد من الأطلاق وحده ويقوى أن لا يفتي في الكفاية وحده **قوله** لا يصح
 من السنة الثالثة أو من غير طلاق أو من غير طلاق أو من غير طلاق أو من غير طلاق
 كذا هو في طلاقه أم قال العدة كذا أن يكون أو ساعه من السنة الثالثة
 في حاله أن ذك الوجب هو وقت فوج الأطلاق فإذا كان مطلقا فكان هو وقت
 عليها فقبل وقت بل إذا زوجهها وقيل في السنة الثالثة ساعه كان موبلا
 كما إذا طلق بغير الأطلاق لم يستحق من غير طلاق أو من غير طلاق أو من غير طلاق
 أو كان الطلاق باقيا ولم يسأل الله لا يفتي في الكفاية وحده **قوله** لا يصح التزويج

المراجعة والاربعه الاشهد ثم عادت اليه سوطان يكون مده ثلاثا باقيه لا بها الرسم
وبالاطلاق من اطلق بعد الاربعه فقد استحق المرافعه ولا يسقط ان يحمله عليه في المرافعه
في المرافعه

بمع هذا لا يوقف فليد ان تراجع واما استقام الغليل وقوسه فله هذه
 شله في الشرح بهي الا تم طلق تانه اذ استرجعها وقيل في شي من هذه الاما
 كان ثوبها وهذا على كلام العبد **وهو** وان الا فافز منه كان ثوب
 قال في السجدة لئلا العبد وحى اليه بعد انما العرف اذ هذا امان اليه المكن
 حب فيها الصفاء اذ ان عوفهم التي فيها **فصل** الفوارق في الاكل
 واما التي ونافي في هذه الترتيب ولو على الاكل كمنه زيد وفي ان شامنه
 الله امان يكون الحاء بصراء على قول الاسناد وخرج من الاما على محمدا
 وبع كذلك **باب**

الشعاع

الاسم على هذا الوجه الذي لا ينفك عنه في الخاتمة من ايمان الروح اوله ان يقبضه
والعقاد من وجهه الى ان احدهما عاض واللحى ما خوضن الطير والاعقاد
وعليه قول الماعز ٥ دعوى به العطاء والكتاب في هذا المذهب كالرجل العلى
والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع اما لكتاب فقوله تعالى والذين يؤمنون
واذ جاءهم الاية واما السنة فما فعله و الذي ملئ من غلال بل امة و وحسن
خوله بنت عامر حبان خيرة لها سرك بس شقاوا لاجماع طائفة و حكمه عند
حقول الطير برأ الى اذاه و اعلم بذلك خبير و لا يخفى ذكره في مذهب و الاشارة
وعليه المذهب في حرم و في الحديث من تذف حصصه احط الله عمله فان
الاسم على هذا الوجه الذي لا ينفك عنه في الخاتمة من ايمان الروح اوله ان يقبضه

وادلت حجة على ان معنى سلوكت مصطلح لا سلوكت مصطلح او اسير
 به في وجوهنا من استنباطنا وان لم يعلم بولا انه له نفيه واقرق بهي بطول
 الزمان لا مالا الا يعلم واني قول من ان الله لا علم به عليه وعندك في اوابه
 له ان بقا احاطوا بما هو عليه في وقت واحد سعة ايام واحد قول في ثلاثة ايام وقال
 في واحد ان يعني يوما فاما في وقت واحد سعة ايام واحد قول في ثلاثة ايام وقال
 لاسنة لان هذه الامة لا تفرق الا وقد علم ان نفيه في العباد وحدها
 للمها وهذا قول في وقت واحد سعة ايام واحد قول في ثلاثة ايام وقال
 او بعد زمان طويل اعلم انهم لم يولدوا الا جزء من هذا سوال الا انهم
 قال كيف قبل هذا الفناء ثم عايناهم لم يولدوا وقد اضاف الولاد به اليها قوله
 فاما الولد الذي ولد في وقت واحد سعة ايام واحد قول في ثلاثة ايام وقال
 او معناه لم يولد في وقت واحد سعة ايام واحد قول في ثلاثة ايام وقال
 اضافة قوله ما هذا الذي ولد في وقت واحد سعة ايام واحد قول في ثلاثة ايام وقال
 نصف البها اننا نعلم ان هذا الذي ولد في وقت واحد سعة ايام واحد قول في ثلاثة ايام وقال
 كما سطر القدر في بطون الجواب وقد قيل ان هذا وان العلم ما لم يكن
 كما هو من دون ذلك في وقت واحد سعة ايام واحد قول في ثلاثة ايام وقال
 قد قال في وقت واحد سعة ايام واحد قول في ثلاثة ايام وقال

واما لو كانا احديهما في قولها زيد بك لا يحسد علي وحيد منهما لان قد قدفها ولم
تسقط عنه الحسد ولم يحسد لها لم تقدر الامره ولم تكن قادره له لانها ضا في الزوال
بعثها ولعله مذكور في قولها يا نعيم وفي قولها يا نعيم يكون كل منهما قادرا صاحبها
نصفه بلا ضا في الزوال اليه ولعلها مكرهه انت اترى الناس هذا في القصر
اما مع الجيد فلا يحل الا لا اسمها من فلا سال فار في العرش على الكافي والواق في مرده
وش اذا ماها بوط في البريه بنت اللعان بينهما وفارح لا يثبت اللعان بنا عا نه لا
به الحسد عند فارح العاصي ولو ماها بغير او ثور فلا يحسد عليه الا بما
الموضع الثاني قوله اذا كانا ابني ابي ابي القتيبه وصا طوط
ان سبط القاذف ان يحسد عليه بشرط ان يكون قادرا في حقيقه عليه الجيد
من شي اذا قدف المعصيه كان عليها بعد ولو عا اذا قدفها في حال شأني في الجفاء
وقال ش بن عمار الكوفي واما الملهو كان في ذلك ثلاثه احوال عندك لا يصح بنا على
انه شهاده ولا شاهد للعد و قال ش بن عمار واما الجيد في القذف فالحذف كما في القاذف
الوجه سحره وان كان عبد او اما الجيد في القذف فالحذف كما في القاذف
وبه قال قاض الا انه يقول يصح بعد التوبه ما قبلها صا ثلاثه احوال وهي
المثله عا ان اللعان يشهاده وان يشهاده القاذف لا يصح قبل التوبه ولا بعد قول
مقول والله وحل ولو قال اشهد بالله كان هذا وفاقا وهذا محتمل ان
بالختم ان يكون للاسما منه مثل كعب بن العلاء وشارع السج والشفاء ان ذلك
يعني ولو قال اشهد بالله في الكفا القاض قال في البيان يصح بعد الباطل
واما الذي يعتز ولي او شهده معي وهذا قول من قاله قال في الله وهو طاهر
قول الجيد وبه كان مطلقا ولا فرق بين ان يكون هكنا ولده او لا يثبت القذف
ش فقال اذا كان ثم ولد يصح اللعان لقبه وانت يهوديه او مملوك
وحالف ابو جعفر في هاتين وقال لحيد لا نه زاراها عضا منه الى عضا منه
واللعان وان كانت ثقتا فللعان محل وكذا البكر لا نه لا عضا منه عليه
في القذف بين الاخرش والخبرش ولم يذكر في القذف اذا كان خبرشا وهو سلم
وقد اشار في السج ان انه لا لعان ابصا لان قاذف الخبرشا لا يحسد لحوار ان بعد
وقد ذكر هذا في الزايد في القسمه وما ذهبنا اليه هو قول في وقال في وش والواق
بمع اللعان بين الاخرش والخبرشا بالاشارة وكذا الجيد الاخرش بالله لا نه
بمع لقبه ما سبط عنه الحسد واما العاصي فليست في الاخرش بالله لا نه
سالمين وفي اقراء ما في الكتاب ثم تزوج بها واذك القوله على الذي
يزعمون ان واحمهم وهو ث ماها وليست بزوجه واذ ماها بزنا ولي الزايد
قد رماز زوجته فسق الزوجين لا يصح من اللعان وهكذا في السج
عن ان لعان القاضق ولا عاصي كما نه من اهل الشهاده ولعله اذا بملكه

الشهادة بان توبه ولا يصح عنده لعان العبد والقاذف لانهما اللعان اهلها
ان توبت لم يسقط اللعان قبل الخرج فيه نظرا لان الزنا خلاف شأ بالقضوق
فادانت فقد اذلت عا نعتها القهم وقاذف المهر لكونها اذنت هذا اما
ان يكون الزوجه منهم وقت القذف ام لا ان كانت منهمه فلا حسد ولا لعان
وان كانت عا منهمه ثم توبت بعد ذلك في حلاله او بالزنا وش وابو ثور
انه لا يسقط اللعان لانها وقت القذف كانت حصنه وفارح وش والواق
وكذا طوط في القذف وحكا نه ان صاحبنا انه سبط لها اذلت القهم
عا نفسها وحل وهذا هو الصحيح فارح لان يكون ثم ولد لا يصح لاجله
الموضع الثالث قوله او باسا وقار ش وكرا لا يصح
عنه البيان اذا اذات ثم ولد وقال في اذا اذات بعد القذف يطلق او غيره
فلا حسد ولا لعان ولا خلاف في صحته عه الزجي فان لعنت العده فلا
لعان وعن عهده وش بن عمار اذا كان ثم ولد وهو طاهر وقول القاذف فان لم
كن ثم ولد يثبت له ذلك فان لعن من س يصح لعن العا طنا سده الاطلاق
ود عطاها وفارح قال باب الحدود فانهم قالوا الملقن ما سبط عنه
الحسد لو جهن الا لو اخرج فانها صليهم قال في القذف لعن العا طنا سده
لعنت صلت وقال للملا عه انه لم يجره ظهر كالحا اذ خي لك من عذاب
الله الوجه الى ان في باب اللعان لا بد ان يكون احدهما كاذبا فشا
عا الصداق فلا يقدر الحادي على عطف وحدهما يقع اذا كانا كاذبا
ذهب بتناج صيح في الحسد والزجر وان ذهبت لعنه ثم تزوجت هذا الزوج
ولا عنها فلا يسقط لها او بعد الدخول مضيقا قبل الزوجه حد حيد
البكر فاما لو كانت عدر بها بانه فلا حسد ولا لعان كما يقدر في الرقا قوله
ونكول الزوج تكفي فيه مرة وتقول المرأة ابع مرات اعلم ان اعلما احلفوا
ما عوكت قذف الد و تزوجته فقال الحسد موكبه اللعان كالحسد
وان الارواح قد خرجوا من ابي القذف الى ابي اللعان فاذا امسح الزوج
من اللعان خيس حتى يلعن او يكره يسقط عليه حد ولا حسد كذا في مجمع الخبر وعكره
حلت حتى يلعن او تفرق مسقط عليه الحد ولا حسد كذا في مجمع الخبر وعكره
واما مدحها عا ما ذكر من ريد في السج وحكا نه ما باله وحسب
وقال في سز لا لعان انه عامه قول عامه اهل اللعان عوكت القذف
من الزوج وله ان يسقطه عن نفسه شهاده اهل اللعان كنهو الزجره
الحظ

بعض النور كان قبل اللعاب ولا بعد نطق الفرائض اللعاب وخلا على و طوق
يعرف الحكام اما قبل اللعاب وبعد له لا احكاما الرجعية با حصة بينهم
في استناد وضع لا يثبت سبه اسهر الى حيزها هذه المسلة فيها العوار
بلا لا اولا ما ذكره من رد ان الحق في حال الحرب يكون هذا الذي هو في الواقع
انه لو لم يكن سبه اسهر كان نصيبه اقل نعم بعد انه حلال في عليه بعد اللعاب
وان حاك به لسمه اسهر في حق النور ولاهال قد حان ما اذا كان حلالا
حاله العرف لانه اذا عد على سطر يكون في سطر قبل الفوا اليان ما ذكره
طاب اللعاب والى النور حال الحرب في سطر طاب بان ثاب في لو لم يكن سبه اسهر
وصونه وانتهى الى بعد ان في رتبته ان اللعاب في لو لم يكن سبه اسهر
قبل وقد حجت في قوله ولا يصح اللعاب عاني في المير مطلقا فهو ميمه انه في
مستوى طالع الفوا الساب فوك في ان اللعاب يصح في بعض مطلقا في الساب
والله في هذا انما من حله مذهبنا كقولنا في ان لا يولد حق اللعاب فلا يظلم
حده ليعتاد فيها وراك ومن الله او انصافا انه لست منه اسقى

الحصاه في الكسرة منعه من الحص وهو ما دون الاط

وهذا قال النور انما الكسرة في كس اللعاب الحصاه في حص النور اذا صبه
اليه ومنه حص الطائر منه اذا صبه في حصه و يكون الحصاه للفقير
والخوب والاصل فيها الكتاب والسبه والاصح انما انصافا في قوله تعالى
بعضه منه في لوقا الرجل انما حق في حمله بل في قوله في بعضه منه
ان نصيبه بقا ل حمله خضع وحمله فظا و و نصيبه سهوه وصعبه كره
وكان يظن له عطا و تحركه و طاب و دلي له شفا فقال صلته انت احق به قال
نكي والاصح انما طاهر على الجمله والحصاه في سطر وط سبه على الجمله وفي الحربه
والعقل والاسلام واما ما ذكره بان لا يكون فاسفه و هو من على الظفر وهذه
السوره وعبد الله في يقال وعدم المقترب كالحذام والقبض والله اعلم
ما لم يدرك وقال في المصنف ولو لم يدرك في حق في سوا طالع الرزقه
اول هذه قول المهد و و ك حلالا للميراث و و و س فقالوا بعد ما طاب فان
سوا كان رجعا و اياها وقال في الناس بعض الطا و في الرجعي بانصاف العدا
الوط في بطن حصاه امها هذا في حله وكذا سطر حصاه في الجمله و في
ط لا سطر في عدو الام المصنف ولم يذكر الحده في حال ترويح الام وحلها
في الدوايه سطر حتى الحده ام الامر فان وعد العدم و في و لا سطر
كما لو صفت طاهره لا فرق في حق و صفت و هكذا في الاستاذ و طاهره

فانه ذكر

بعض النور كان قبل اللعاب ولا بعد نطق الفرائض اللعاب وخلا على و طوق
يعرف الحكام اما قبل اللعاب وبعد له لا احكاما الرجعية با حصة بينهم
في استناد وضع لا يثبت سبه اسهر الى حيزها هذه المسلة فيها العوار
بلا لا اولا ما ذكره من رد ان الحق في حال الحرب يكون هذا الذي هو في الواقع
انه لو لم يكن سبه اسهر كان نصيبه اقل نعم بعد انه حلال في عليه بعد اللعاب
وان حاك به لسمه اسهر في حق النور ولاهال قد حان ما اذا كان حلالا
حاله العرف لانه اذا عد على سطر يكون في سطر قبل الفوا اليان ما ذكره
طاب اللعاب والى النور حال الحرب في سطر طاب بان ثاب في لو لم يكن سبه اسهر
وصونه وانتهى الى بعد ان في رتبته ان اللعاب في لو لم يكن سبه اسهر
قبل وقد حجت في قوله ولا يصح اللعاب عاني في المير مطلقا فهو ميمه انه في
مستوى طالع الفوا الساب فوك في ان اللعاب يصح في بعض مطلقا في الساب
والله في هذا انما من حله مذهبنا كقولنا في ان لا يولد حق اللعاب فلا يظلم
حده ليعتاد فيها وراك ومن الله او انصافا انه لست منه اسقى

فانه ذكر

بعض النور كان قبل اللعاب ولا بعد نطق الفرائض اللعاب وخلا على و طوق
يعرف الحكام اما قبل اللعاب وبعد له لا احكاما الرجعية با حصة بينهم
في استناد وضع لا يثبت سبه اسهر الى حيزها هذه المسلة فيها العوار
بلا لا اولا ما ذكره من رد ان الحق في حال الحرب يكون هذا الذي هو في الواقع
انه لو لم يكن سبه اسهر كان نصيبه اقل نعم بعد انه حلال في عليه بعد اللعاب
وان حاك به لسمه اسهر في حق النور ولاهال قد حان ما اذا كان حلالا
حاله العرف لانه اذا عد على سطر يكون في سطر قبل الفوا اليان ما ذكره
طاب اللعاب والى النور حال الحرب في سطر طاب بان ثاب في لو لم يكن سبه اسهر
وصونه وانتهى الى بعد ان في رتبته ان اللعاب في لو لم يكن سبه اسهر
قبل وقد حجت في قوله ولا يصح اللعاب عاني في المير مطلقا فهو ميمه انه في
مستوى طالع الفوا الساب فوك في ان اللعاب يصح في بعض مطلقا في الساب
والله في هذا انما من حله مذهبنا كقولنا في ان لا يولد حق اللعاب فلا يظلم
حده ليعتاد فيها وراك ومن الله او انصافا انه لست منه اسقى

فانه ذكر

منه على ما تقدم **١** او على مدحولها وقال في هذا من والاشعار اذ ابرور
ولم يطل و **٢** استغنى عن مذهب من يوم العقد لم يستحق نفسه كانه مذهب
عائنه ولم يدخل الاعترافين ولم يزا انه انفق مذهب الحول **٣** لم يمس لغير
او على هذا مذهب الهادي **٤** احد قول في وقال ماله وح **٥** من قولين احدهما
الامام في الاعتراف الهادي لا يستحق وهذا الخلاف ليس على اصل وهو مذهب النعمه فقال
العقد او في مقابلة الاستماع فقال الهادي لا لا **٦** النعمه الاول **٧** قال ماله بالثاني
كنا واحد النعمه بلت بلوت المكي من الاستماع **٨** وبلغ ما ساقه فانك هذا في
نعمه الصحيح **٩** قال في الاعتراف **١٠** في هذه النعمه ان فلنا في العقد في الحان
بالنعمه **١١** الاول **١٢** مع المكي وقوله بعد هذا باحتراز فانهم منه بها اذ احتج
طلما وحق **١٣** لا بعد عنه لم يسقط بمعناه **١٤** قال في الخلاف **١٥** سقط **١٦** كالمذهب
من ماله بواقي في هذا اصل كذا في النعمه بلت بلوت **١٧** لا بعد **١٨** كالمذهب
بشبه اصل بوجاهة **١٩** في هذا اصل كذا في النعمه بلت بلوت **٢٠** فلنا بوجاهة
لوج **٢١** الزنق **٢٢** في هذا اصل كذا في النعمه بلت بلوت **٢٣** فلنا بوجاهة
عائنه **٢٤** السلم **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

فقط كوني المالك **١٠١** وفيها كالاتي **١٠٢** وفيها كالاتي **١٠٣** وفيها كالاتي **١٠٤** وفيها كالاتي **١٠٥** وفيها كالاتي **١٠٦** وفيها كالاتي **١٠٧** وفيها كالاتي **١٠٨** وفيها كالاتي **١٠٩** وفيها كالاتي **١١٠** وفيها كالاتي **١١١** وفيها كالاتي **١١٢** وفيها كالاتي **١١٣** وفيها كالاتي **١١٤** وفيها كالاتي **١١٥** وفيها كالاتي **١١٦** وفيها كالاتي **١١٧** وفيها كالاتي **١١٨** وفيها كالاتي **١١٩** وفيها كالاتي **١٢٠** وفيها كالاتي **١٢١** وفيها كالاتي **١٢٢** وفيها كالاتي **١٢٣** وفيها كالاتي **١٢٤** وفيها كالاتي **١٢٥** وفيها كالاتي **١٢٦** وفيها كالاتي **١٢٧** وفيها كالاتي **١٢٨** وفيها كالاتي **١٢٩** وفيها كالاتي **١٣٠** وفيها كالاتي **١٣١** وفيها كالاتي **١٣٢** وفيها كالاتي **١٣٣** وفيها كالاتي **١٣٤** وفيها كالاتي **١٣٥** وفيها كالاتي **١٣٦** وفيها كالاتي **١٣٧** وفيها كالاتي **١٣٨** وفيها كالاتي **١٣٩** وفيها كالاتي **١٤٠** وفيها كالاتي **١٤١** وفيها كالاتي **١٤٢** وفيها كالاتي **١٤٣** وفيها كالاتي **١٤٤** وفيها كالاتي **١٤٥** وفيها كالاتي **١٤٦** وفيها كالاتي **١٤٧** وفيها كالاتي **١٤٨** وفيها كالاتي **١٤٩** وفيها كالاتي **١٥٠** وفيها كالاتي **١٥١** وفيها كالاتي **١٥٢** وفيها كالاتي **١٥٣** وفيها كالاتي **١٥٤** وفيها كالاتي **١٥٥** وفيها كالاتي **١٥٦** وفيها كالاتي **١٥٧** وفيها كالاتي **١٥٨** وفيها كالاتي **١٥٩** وفيها كالاتي **١٦٠** وفيها كالاتي **١٦١** وفيها كالاتي **١٦٢** وفيها كالاتي **١٦٣** وفيها كالاتي **١٦٤** وفيها كالاتي **١٦٥** وفيها كالاتي **١٦٦** وفيها كالاتي **١٦٧** وفيها كالاتي **١٦٨** وفيها كالاتي **١٦٩** وفيها كالاتي **١٧٠** وفيها كالاتي **١٧١** وفيها كالاتي **١٧٢** وفيها كالاتي **١٧٣** وفيها كالاتي **١٧٤** وفيها كالاتي **١٧٥** وفيها كالاتي **١٧٦** وفيها كالاتي **١٧٧** وفيها كالاتي **١٧٨** وفيها كالاتي **١٧٩** وفيها كالاتي **١٨٠** وفيها كالاتي **١٨١** وفيها كالاتي **١٨٢** وفيها كالاتي **١٨٣** وفيها كالاتي **١٨٤** وفيها كالاتي **١٨٥** وفيها كالاتي **١٨٦** وفيها كالاتي **١٨٧** وفيها كالاتي **١٨٨** وفيها كالاتي **١٨٩** وفيها كالاتي **١٩٠** وفيها كالاتي **١٩١** وفيها كالاتي **١٩٢** وفيها كالاتي **١٩٣** وفيها كالاتي **١٩٤** وفيها كالاتي **١٩٥** وفيها كالاتي **١٩٦** وفيها كالاتي **١٩٧** وفيها كالاتي **١٩٨** وفيها كالاتي **١٩٩** وفيها كالاتي **٢٠٠**

الرس

ولا يسمع القفحة لها بالمال العتيق وقد أحلته في هذا عند القفحة ولا يسمع
واحد من شي لا يسمع الكتاب قال في السرور والحق في هذا الكتاب والسنة
والقباض أما الكتاب فعوله بما ومن قد علمت في كل ما يسمعها أما الله الكافر
الله نفسا لها وأما الله عليه من أنه صلو عليه في كل ما يسمعها أما الله الكافر
في الله عيونه وأما القبايض على العاقل والمهر في ذلك الألفاظ والعواطف
بعض وقد ذهب إلى هذا من الصحابة على ما عظموا وهو من التابعين في كل من
وتخادع سبعة ومن القفايض واحد هو المشهور في كل من التابعين في كل من
من المكاد والسنة والقبايض من الكتاب قوله بعد فاعيا العرو في الاستدلال بحاشا
فاذا عرفت العرو في عين السرور ومن السنة قوله صلو اذا عسى الرجل العرو
أهله يعرف بها ومن القبايض على كل ما يسمعها أما الله الكافر
عبود الكتاب وأحلف من شي اذا عسى بعض القفحة وأبو القفحة الفاروق والكسوة
ناسكي هذا في شي لا يسمع الكتاب قال في السرور بعض القفحة وأبو القفحة الفاروق والكسوة
وقال في السرور بعض القفحة وأبو القفحة الفاروق والكسوة
طلاق في كل ما يسمعها أما الله الكافر
كما يحد لها في السرور وأما الله الكافر
وأما الله الكافر
ومن لها الحكم إذا عطاها في السرور
كل من يسمعها أما الله الكافر
المايع الحكم العرو في السرور وأما الله الكافر
لما كان يطلع بعض القفحة أما الله الكافر
السرور وقال في السرور وأما الله الكافر
سهر واحد قبل ما عرفت في السرور وأما الله الكافر
عند تقع على شي واق في السرور وأما الله الكافر
كأجود الشين ومن طلب العبد حلف ما قصد ضاراً لطلبها في السرور
وهو يكون عا إذا كان الزوج أنه ما يقع وأعلى منها لا ما لها المهر التي ادعت أنه
ما يقع عليها فيها وأما الله الكافر
بها أو شين لها في السرور وأما الله الكافر
الزوج في كل ما يسمعها أما الله الكافر
وهو يكون العرو في السرور وأما الله الكافر
هو الاتفاق وان كانت مع العبد فاطها في السرور وأما الله الكافر
السرور بعض القفحة أما الله الكافر

من قبلها وان كان من قبله وحتي هكذا في المذهب **الموضع الثاني قوله**
 من قبله على الطعام الخبز وذكر ط وجوب ابراع الروح كناه في سترج الزمر
 واذ استبان ان لا يرم اجزؤه الحار من نهي الاذنه واجزؤه الطيب لان ذلك ابرار
 لحطب البدن كما لا يخفى على المستبحر خلاص ما انهد من البراء وكذا لا يخلو الحشا والشم
 والشمعة لان ذلك لغير الاسماء فلا يجب خلاف البرهي والمسط واجزء الحار
 ان كان بغيره فحينذاك لا يخفى على الزوجه الطيب ان يصفى به اللذه وان
 به قطع الزاويح الصفره وجب لانه للسلط **قوله** لا يقدن بالبراهم يعني
 نظري الطعام فاما بالنظر اليه فابر **قوله** واختلاف الاحوال كانه بعد بالنظر
 والشمعي والرخا والشمه **قوله** وكذا لا يدرم على خلاف الاحوال في قنار
 الهادي في العنق في اليوم قدس في كل شهر وهي في المبيع على الموشن لان
 امداد سوا الاذنه وعما العنق يد نصف وقار على الموسر معان وعما الموسر
 يد نصف وعما العنق يد وهذا البش تحيد في قال الهادي واقل من ذلك عا
 بزه الحاكم **قوله** عا قدسها وحا الزوجه قال في سترج وهكذا قول في ش وقدر
 والمزاد بعد من قنار ان كانا قنار ان عني ان كانا عني او بعد
 عنه من قنار ان كانت العنق او بعد قنار من عني ان كان هو العنق وفي الاخذ
 حالها فالقنار لها الزوجه عا ماز عليه فروع مما تقدم وهو قول في عني حالها
 وقوله عا ما جرت العاده من قبله في العنق والشمه **قوله** من كسوه النساء
 والنصف يعني اذا اختلف الحال كبلاد النهر وحطوها في بلادنا فالكسوه واحده للنساء
 وقوله نصف حارم واحد واكثر اكثر منه ذكره في سترج **قوله** احدها
 كان اذا قيل وسعه قال امامنا الاستصار ولو لم يكن ان كسوها نصفها
 لم يجب لانها ختمت من قان تم زفافا تعني الحارم فالاصل ان يقدح احدا
 عا احتجابها ان الحق عليه ولا يعم من ختمه **قوله** ان كان اذا قيل
 وسعه قيل واذا لم يذكر اذا قيل كانت اجزءه لاداره ذمته واعلم انه قد ذكر
 انها اذا كان لها حارم فعليه نصفه ولم يسطر ان يكون ذ افضل ولا ان يكون
 من كسوها نفسها **قوله** وحصل ذلك وقال اذا لم يكن لها حارم اخذها بشرطين
 ان يكون ذ افضل وان لا يخدم نفسها وعلا ذلك يستوي والله اعلم اعلم
 كان العله في وجوب الحارم لا يعنى ان يكون معها حارم بل لا يخلو
 اما ان يخدم وحدها صغر او كثره ان كانت صغيره اعني عاده اهلها فله حارم
 لوجه ان يخدمه كان عليها عاصمه وان كانوا لا يخدمون لم يلزم الاخذ ام وان كان
 كثره عمل تعال بها فانها حارم وعندها حارم العله كثره العله فالامام في
 واذ اذ وجد من حارم بلاني او اجزءه قليله فالخبر اليه وقد قال في الوافي

اذا كانت الزوجه امه لم يخدمها **قوله** في السكني عا قد حاليها وعنده
 العنق يعني صغر السن وكثره قارح الاضطرار يعني ان العاده من اذ ان كان مده
 او عا لاني ان كان من القنار من الزوجه ومنزل لعل المعينه وان كان من اهل الخمار
 صلت من بيوته وخد من الماعون ما يلحق به المتبعه نحو القنقه والعنق والعنقه
 والمجوه وخودك وسواك ان السن شرا وكذا وعان به **قوله** اوله في هذا
 وهذا قول في وقال في حارب ماله بغير **قوله** رجع الروح او ورثته والوجه
 انه سلمها بعوض فب عليه اذا مات باني ان العنق عني لا يرم له **قوله** في الحار
 ما سانه صناعه في هذا السنه اذا اسلم الى صاحبه ثم ساه ولا فرق بين
 يكون الضاع معطرا ام لا وهذا الحار في نفعه القنق عا ما ساني ان ساه على
 قيل محمد في قوله وهكذا الحار قيل وجه موصحه الفصلان الطاهر في بها
 النفع انه لا ينفق وان كان عكسها تنفقها فابقا لا ينفقها ولو اقرت انها
 بقيت لكسوه كانت كالكسوه واما الكسوه فالطاهر انها ما عني زائد اعلم المده
 التي سلمها لغيرها لا ينفقها ولو كانا لغيرها لكانها مسجعه لها فهذا في وقت
 النفعه ومثال المسله ان سلم النفعه لسهه فبعت السنه فبقي منها نفعه
 لم يفسد عليها النفعه ولو سلم لكسوه لسهه فبعت السنه ولو لم يزل لم يزل نفعه
 حتى يلا فقد مضت النفعه والكسوه خلتا في حكي الاول هذا وانما في النفعه
 قد ملكتها الزوجه لانها لا يملك الا نفعها في حكي الاول هذا وانما في النفعه
 ولو لم يزل فقال لا يملك الحسن كما لفعه لا يملكها وهو الذي اعل قوله
 مما تقدم لو ساعدت وعمل اذا اختلفت النفعه لم يجب بها واذا اختلفت الكسوه
 في صناعه للزوج لانها على ملكه ويجب ان كسوها واما الاقامه فقال ذلكهما
 جميعا فلما ان يصرف فيهما النفع والحوه سطران لكسوها ونفع نفسها
 مثل الاولى **قوله** ان لم يكن خلاف الاجماع يعني زائد الكسوه فوي من حدهم لنظر
 كالسكني ان لم يخالف اجماعا وقد سلك الخلاف في المسله فاحد قول في سترج
 والى عبد الله البراءع الهالا تزد واحد قول في انها تزد وقال من الله
 بفتح العنق هكذا احكام العنقه ومع مجنونه وحل وزده في النول
 والا فارق بين المجنونه وبينها ان مع الطلاق الطاهر عزم الا ينفق مطلقه
 او غيرها لان يكون مجنونه كان الطاهر انفاقه لغير ما عني زوجها لا كثر
 منه وعموم كلام الكتاب يخالف هذا **الموضع الثالث قوله**
 ونعنيها واحبه على الاب وحده والوجه في ذلك قول يعلا ولا يولد له
 نوله فاذا انفق على الصغير من ماله فقد اضربه والام خارجا لا خارج
 وهذه الآية الصريحه لم تعقل بان يكون الولد موسرا ومعتبرا او الصبي

وعا قان وحده الطاهر الا انما في قول
 عا قان وحده الطاهر الا انما في قول
 عا قان وحده الطاهر الا انما في قول

خارجا لا اجماع اذ كان موسي هذا الكلام المشهور واكثره الكساف وجوهها فغيره
الفرع وهو ان لا يصار واليه لا يصار لها الا بفرع ولها منها ولا يصار
الا بان يطلب منه فو باسحق ولا يصار وادعوا بان يكون صائرا لغيرها وهو الا
او يصار شفعي لا فير بالولد مع ماله من ان الولد اذا كان موسي الرخيل الا
العاقه وحاصل المساله ان الولد اذا صغيرا او كبرا ان كان صغيرا فاما ان يكون هو
واحد موسي او مختسرا او احدهما موسي والاخر مختسرا ان كانا موسي مختسرا
للفاضل وان كانا مختسرا لكسب الاب ان امكن والاخذ في علمه وان كان احدهما موسي
فان كان الاب فعليه فاما وان كان الابي فمقدم ماله سبق عاقبه وابنه من ماله
والهناك لثقل ونقول ان كان الابي لا كسبه وكذا وان كان له كسب كسبه عليه وعيا لاس
واما اذا كان الولد كسبا فيعشاها لا في كسبها عا الاخر ومعها رعاها لا في
ان كسب الكسب الابي عا الاخر الا على الابي ومع لسا احدهما سبق الفهم
باسلام احد ابويه وعك باسلام الابي فعلا **قوله** امزف اصحابا لافاق عا الاخر
والامر لها الحاكم وحده فلهذا اوجب واما حسب لافا وارثه وهو من
ماله في حلها فكانت احسن بالافاق عليه **قوله** وتكون ذكرك ذكرا فلهذا
اذا كان للاب كسب والاخذ في لافا واذا لم يكن مالافاق كان كالاستدراية عا الاخر
الشري ما لهما لستدس عا البروج وهذا قول وهج وعندهم بانه من ثمن سبق
عن نفسها ولا يكون دينا عا الاب بل ذلك واجب عليها **قوله** اذا كان الاخر
له قوله وغيره على ان لا ينعته بل ان لا يفي هذا الحرف واذا وجب لهجه ابويه
فعل بالولاية المحسنة المصلحة ماله فلهذا اوجب ابويه اذ لا يمانع بالاسلام وان
اصابه بعد البلوغ فلهذا عليه بل هذا احد قول ماله ان الولاية لا بعدد الاخر
بعد بلوغها وهو **قوله** الثاني والهدويه انما يعود في عا الاب وحده كذا في
الغنائم في البوع **قوله** في عا الاب وحده كذا في
كانا كافر واليه قوله يعني وصاحبهما في الدنيا معروفا مثل وهذا اذا كانا
او مسلمانا لا بد من مثل ومضي لعقل الشري وجوب بعه الا بوج المسلمان
عا الاخر **قوله** عا الموسر فمهم قبل هذا قول واحد ان عا الموسر
ابويه **قوله** كانت البعه عا الابن والوجه ان حق الاب عا ابنه الا من حق الابن
عابيه ولهذا قال صلوات ماله وان كانا لا يمانع وذرهما والوجه انما
الواجب فاني مثل هذا اذا اراد ان ليس ثوبا من ماله **قوله** اذا كان هال
حاكم فان لم يكن فعمل خالف ان اناخذ لاصحابنا بالبرون **قوله** رسول الله
تذكرها بل لا يفصله منهم قال في الامتنان في رسول الله صلى الله عليه وسلم
بارسول الله ان اخناخذ ماله في صيفه فهو حلال علم وقال ماسول الله ان
الابن من شعره قاله مال الاب عن ذلك فقال والله لقد قلت سقوا في نفسي

اولا كانه ثم اننا نقول **قوله** عذركم لو وجد اولدك بامعنا نقل باحي حبلك وتنهال
اول الله ضا حبلك باليقين انك لتسبحك لاسا هذا البهليل **قوله** كاتبا المطوف
اولدك بالدي طوبى به **قوله** فمعني **قوله** فاما نلت السن والعاقه فاني البهليل
ما كنت فلك كذا **قوله** جعلت جوار عطفه وحاضه كاتبا لمع المعمل
قال جابر وهو راوي الحديث فمعني رسول الله صلى الله عليه وسلم بئلا بئلا وان
ما كنت اب وما كنت لابك اب وما كنت لابك بلانا اللهم انقو شاكلك جوك ولتخرج
ابك بعزرك ان تصلي على محمد واله وان تزنا جوارته وتدخلنا في شفاعته والربنا
انك سمع البعا **قوله** **قوله** سطر طي كذا ما ذكره الشري
واذا كان الثاني فاني لانه لا يركب الامع اسلام من حسان ضيقه الاخر من لم يركب
فان المسلم واشرنا ونفقه المورث وهو المورث كسب عا الماله وعاقبه انفعه
الاجد اذ كسبه بقره بقره بها لارث **قوله** بالثمن فاما اذا اراد ان لا يخط
لنعمه عا عاقبه فكل واحد قول ماله في هذه البعه فاقول لعلمنا هذا
ما في الكتاب لعوله بها عا الوارث من ذلك وقال كسب عا الولد لا بوج عا الابوين
للولد والارث لغيره لانا وان غلب ولا ولا وان شغلوا وقال في الا بولس الا بوج
المحرم ان كانوا انا وان كانوا اذ كونا وحت لمن صعدا ومن الصاعد
الابا كالا **قوله** **قوله** عا الصبي من المذهب في المير بقره لارث والباقي عا ابائه
ان البعه عليها سوا والوجه ان البوع سوا الميراث عا معتز لكونه نالت
فقد علم اذا كان الولد كسبا فلهذا عليه عا ابويه اذ لا مانع ان الابويه سوا واماله فلهذا
بانيها **قوله** **قوله** اذا كان لا يخط حده لعنه فكل
فلو اطاق له خدمه ولو كانت عا ابائه لا يخدم نفسه ويدخل الدوا كما تقدم
الاجم وقت بانيها كذا في ماله ان لم يكن لغيره باجماع قبل ولا يمتنع خلف
لان فاقده الخلف ان يقر فكل فان اقر من الغائب **قوله** اذا كان ان لم ير الميراث
لانه مثله معقر الوجوه او مسوقا قبل ان لا ماسمعه من ثمن الابان
والمر لا عا ابائه اذا باعه واستسقى منه ولغير البعه عا قرينه **قوله** **قوله**
مطالب لها وعن الاستاذ لو حكم بها حكم لجله ان باعه الحاكم ان شفع في الغائب
مقدار قوله كذا لم يرفع بعه عا نفسه ولو ضاعت البعه اعاها الغريب قبل لو
كان ذلك بقره عا عا ابائه لا يخط ان كان بقره **قوله** **قوله**
عا معارف الناس هذا اجماع عا ابائه **قوله** ذكر في الكتاب حبل البشاش والاعشار
اما البشاش فبعبه اقوال ان يرفع في شري الى البشاش ان يكون معه ماله في
الرفق دخله من يوم او سنة او جوارته وبعق من الزايد عا ذلك وكل
فلو لم يكن له دخل انفق من الزايد عا خوف اليوم وعن ماله وزياده عا هذا

والجمل يخلط بالصلابة من مائتي درهم وعن الزواجر ويزيد على ذلك الغلي الشرجي وعن ابن سينا
العمل على جوب النوم واحد الا عسرا فخلته في الخل الاول او اذ كان في الماء
كوب به ما يوق به وستر بالعدو الغشا الثاني لاطوع ان لا يملك خوف عسرا
بانه كذا في ذلك في الطفرة ان كانت عن زيد والواقي من عسل المتعاقب **الموضع الثاني**

الرابع قوله من دونه او شتر واما قوله حمله اطعمهم مما ناكلون فعند
ما ولايت الادوية السالمة من هذا البه الذي يكون الحشيش الذي ذكره ان ذلك عاير في
الاصحاب فكل دونه العرب تسميه بعمه القند فطعمه ممانا وفيه نظير والاول
لغيره لا شتر به **المكانة** لا يقدرون على هذا اذا كان حليم فان لم يكن
كسوة شتر الا في الفرس **المكانة** انما هي في شتره كما في شتره فان قيل لم يكن
او في الحمار كما في الزهر اذا احتاج الى الاطفاق مع غيبه الى ان حوا في ذلك من جهة
الاول ذكره العفة في المزمع ولا يثبت ان يكون شتره بالمعنى وحمل هذا البه
وهما شتر سبيل زياده فعمل ان شانه بعمه **المكانة** انما هي في شتره
هذه اذا كانت ترفع ما كلفها والاصحاب في الاطفاق ما رسل الحية انما في المزمع
فيل والسبب في وجهي رعا عاير في شتره عليه وعليها العن باخذ احد
وعن لا به حمله بان ولعل الحيلة وحروجه من الضان ان يلقها ان كان
بها فان لم تدر بها عاير في الفرس **الموضع الثاني**

هو كسر الزاد محيا وادله من الكتاب قوله تعالى واما هناك الموضع
ومن الشبه حزم من الرضاع ما حزم من اللبن **قوله** وحمل وحمل
ان حرك في الجوف قال في عايرته واما الرية لا حزم الا حزم في صفاء
ما حذر اليد الحوية وذكروا لشبهه وقالوا وادوا بونور وبندين شتر بلات
رضعت هكذا في الشرج **حوال** قال في الشرج والطاهر ان هذه الجماعه
التي علم وهو قول شتر وقيل لا يوزن شتره قال في المزمع ولو ان ذلك
يثنى وقالت عائشه واللبن الابد وارجح على خلاف هذا **من جهة** اوب
وهذا قول في قول حزم لبن المسه ولد واحلفوا اذا حلب منها حبه
حين ماتت **معلمه** او كافر مع ان استرضاعها لا يخلع لعائشه لبنها وعن
جوزان ذلك **او حلف** في هذا قول الاكثر وقال داود وعط الحزم
والخالف في الامام المسعوط ذكره في الصيا قال في الحيا والكثير والعن كرهه الشد
في الناطل **فان حلف** حزم وهذا قول في احد قول شتر وقوله اد
الحزم اذا حلف مقدان حش رصعاف هكذا في الشرج واما قال طاع في
انه لا حزم لانه لا يخلع به القند به قبل تنكرا في الحواف في الزيد ومعلم
فيه السيد ان كانه البع ما يمكن من القند به ولهذا حزم به الواقي مع اسرار

سواء كان الحلو طعنا او حمران قبل شربا ان حرك في الحلق لو انفرج
وحاصل المسله انه اما ان يخلط بغيره وهو لبن الاول فان كان حشيشه حرم
اذا حرك في الحلق لو انفرج سواء كان غاليا او معلوما ولو حشيشه حرم
في الجوف ومن جمعهم لا من كل واحد كان ابن الزوج لانه وهذا الذكر يقال فيه
له اج من الرضاع ولا يملكه وان كان يفرج حشيشه عاير الغالب فان استنوا في الروايات
عن بعض المعصية وبعضها حرمه ومن ربه انه حزم وكذا عن من الله في ذلك
عن بعض المعصية وبعضها حرمه ومن حلف لا حزم فان حلف لا حرم وان حلف لا حرم
ما حزم غاليا حرم معلوما وقد ذكره العفة ان الاول ان يعبر بالنسبه واما اذا
النسب فقال في الزيادة في حزم وكذا في الباقية في كلامه لان الامام عدم الحزم خلاف
ما لو استنوا فقد اجمع الحظر والايجه وعمل ان يكون كالمسكوق فلو ان غاليا
او معلوما لم يكن العلية ما حلف في حلف العلية ترجع الى الصفه والفاظ الشرج
تدرج هذا فيكون كما ذكره العفة لانه قال في الشرج اذا حلف على اللبن ما يملكه
من ما او طعامه فان كان اسم المائنة وله فلا حزم **الموضع الثاني قوله**
اخت ابنه من الرضاع وكذا هو كسر في السبب وذلك مسله الذي بعد الحول
وان النسب في هذا محتمل او بعد ذلك محتمل فحلف على عاير لبر الرضاع وهو الحول
وخلل ان لا وقت اقرب من وقت فحلف عليه من حروف فلا حزم وقد ذكره الباقية
انه لا حزم لان الامام عدم الحزم **المكانة** لا يقدرون على هذا اذا كان حليم فان لم يكن
وهو قول شتر وكذا في ذلك في الشرج وعن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وابن
الزبير داود لا حزم بالاضافه الى الرجل عايرته علمه ان لعائشه ان يخلعها
اطع وقال انه عكر وكانت الرضعت من امها حشيشه **المكانة** انما هي في شتره
لهم منه انه اذا قطع بطريقا لا حزم لو رجع **المكانة** انما هي في شتره
نور ان الذي وهكذا في حرمه بانه نفسا الكلام عاير من شتره وهذا
حكي عن عطيه **ان قارب** لحذف الواو يعني واما قبل المقاربه فلا حزم في حلف
العصيه وان قارب والمرا انه مشترك بينهما قبل المقاربه به وبعد هذا **المكانة** انما هي في شتره
لا يملكه في الباقية في الغوارش ان الصبي انه يملكها من يوم علمت الى موضع ذلك لا حزم
قوله الاول ان الامام مشترك بالمقاربه به والمباين ان الامام مشترك بالعلوق وهذا الذي
يملكه ابان الموارش وقوله لا حزم لانه لا يخلع به القند به قبل تنكرا في الحواف في الزيد ومعلم
خلاف من لانه لا حزم لانه لا يخلع به القند به قبل تنكرا في الحواف في الزيد ومعلم
الذي قبل ذلك مشترك في الولد لا حزم في الرضاع والاصدق والباور
لا يملكه لانه لا حزم لانه لا يخلع به القند به قبل تنكرا في الحواف في الزيد ومعلم

سأهذه حارة ان خلفه واما قال وسبه فلا خد^{في} الخافسة لا لمعروف
الزوج وحل وكذا في الو^{في} اذا كانت البعوض لا لاجل الحقوق فانه اذا اقر بالزنا او
الزنا او زوجه او سافط المهر جميعه وبعد الحول يدعي ان الو احدكهما الاصل^{في}
الان يقال بين طلقه هذه الذي طلق قول الحق لا لا اصل طلقه في الطلاق والعقد
ان عليه وبين الله فبذلك قيل كذا في ظاهر السرة اذا عايناه على طلقه
بذلك ان كان طلقها الزوج ولا شيء لها فالان في البر والسرة انان ترجع الى الصدق
استحق فلان اقر لغيره فرد الاقرار لم يقر له زوج الا قوله فانه نسخته وكذا في
في الميراث انه اذا مات وفي هذه الزنا عاين ان كان ما طلقها الا ان ترجع الى الصدق
بعدم الزنا عاين ان كان خالها بلطف الا انما ضامه اليها وزوجها الى الصدق فليس
يحكم للسكا في قرائن هذا الكتاب الملاحق نفسه بعد موت الولد والام واليه قوله
وعليه المهر فكل واحد منهنه ما لا يعلم الا بقرعة في الطلاق^{في} لا في الاول
لا حكمه وفيه ان اقر الصغير فلا اقرار^{في} في الباتة فرق بين القرد وبين
الزوج هذا اذا اصابها ان اقرها فاقطع النكاح او قامت بذلك بنية^{في} في المهر
لحب ان تمنع من ذلك وتوافق معه المهر على رجوعه او كذبته على طاهره واليه
واحد قول من بانه واحد قوله بغير علم بعدتها ومن بانه والواجب اذا ادى اليها
فالمهر بانه واحد عدا وقد يقر هذا^{في} في الزوجه بعثت بالو لم يعقب اليه
بعد ها او لم يعقبه كانت حاضيه غير صانته كمن امر عتقه ففعلت^{في} لسان
من البيا والمبالاة ايام عدا من قول ثلاث رضاء في الو ومنه الضمان لذكر
الا رضاع لا لاجل البيا^{في} فالأمر قائم بعد افعالها ان البره في مالها ولا خلاف
وفي الخطا عليها الكفاية ولكن به على عاقلها واما العود قالوا البر لا يرد ولو ادى
هذا سوال وهو ان يقال صنته الأمر وفي طاعته لتبب والحوامل مباضة ولا
حكم لها على الصنت في المباشرة واجيب بان الأمر في حكم المباشرة يعطى لها كمن
تزوجت من الطعام والشراب فقد قال الوعظ انه يكون قال لا عدا^{في} وان كان
مخالفا فيه يكون خطا في قول ان يفتل في الجناب افرق بين ان طلى عليه
بالمعزة العاده وبما ينفصل مولى في طاعة فائده الى الفصل ولو صعدت ما عدا
وقد المباشرة وهما اقل فاحلف الحالف^{في} فاحلف ان كان علم ان طلى عليه
التي فيه سوال وهو ان يقال لم فرق بين العلم والمهر وهما لا فرقان في الفصل
وجواب ذلك ان الفرق لاجل العدم والخطا لا لاجل الضمان وعن الوعظ ان من افترق
الطعام العتي صفة متاحه كان كده المسئلة وطهر كلامه بان البيا حق العتي
فيه الحرجة اذا فنانا لا يلزم عوض البيا فخطا في ان يمنع العتي من حق ذلك
العتي منكم وحاصل المسئلة انها ان علمنا انه بغير هذه المدة وعلم على ذلك
بقطع البيا فيها قالنا عدا موقدا لاجل انان نصيب المرأة البره وان حلف

عليها الدية فإكل واحد نصفها وعلى كل واحد كفارة لأن ذلك خطأ وإن علمت
الأم الحامل عليها الدية وعليه نصفها وإن كان العكس وعليه الفود وعليها نصف
الدية

ضد إطلاق احدى ما علم ما بطريقه عامه الا

[illegible]

[illegible]

وذكرت الهدية انه اذا عني حوفا
للطائر من اذ لم يصح العفو و ذكره بالله
في الوصف حوفا من الطائر انه يصح

[illegible]

العلم والنسب ولو كان احدهما مكبلا ولا اخر مور ويا حازن السبع يد ابد قوله
او القيد ذلك ليع لورود النعم والافالقاس من مع العلم الحيوان لكن

[illegible]

وكتب هذا بخطه
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

فيكون بعد ان ينشأ المحقق ان يكون منه من الزايم **د** زاهم فلا زاد
 جنى الزاهم لانه اولي وجلا زاهم متفاد سلف الاله زاده عن الفخر طوافر
 السند لو حدس هذا ان الحرف الى الاله د زاهم لانها اصل الجمع وقد قال في الزاهم
 والاهم انهما قد عاهاه السند على لانه وجه الاول ان سال المحقق السماع عن المتوهم
 رد او قال بان سماعه قبل الورع والاحسان فلا وجه وهذا اول المسئلة والسؤال
 سألة لكن جاز على بعد الذي ذكره ان السند يعقد بالوزن والحقايات والوزن
 لا يعده وهذا احسن المسئلة وهو قول **و** ور السماع الى الخ وهذا ذكر العتمة
 العات ان تقول ان بعد الزاهم لم يلى كم برن او تقول ان زلا ولم يلى بكم فعاده
 المشترك الحان ولو حمل بالوزن **ز** في الزايمه يكون نوكل من المشترك وانما كان
 ذكر نوكل منه في **د** في اخى بعد لان العت هو القول لا العقل فلا يلى
 وسؤال الزاهم كانه اعز بان يرسل وامضه الى **د** في هذا افضل كان نوكل للزاهم
 بالحق **ح** يعطى ماضى بالحق السند على انضاه الى النفس كقول المشترك
 لا لو قال بعد ذلك ان هذا وان ماضى بالحق الى النفس وقد قدم بالحق
 الابايات على صحة هذه فقال العتمة هو فاق وكل على الخلاف واعلم ان تعليم
 الهدى به استمر او الماضى بان قال المرحه عن الماده لانه اذا قلنا مع ذلك
 ماضيه وطلب السمع وقد اعلى حائل ولو قال بعد نفي التلا اذا مضاه له
 عت او استمر هذا البرهان مضاهيه وطلب السمع وهذا على تحصيل واعلم
 المسئلة على لانه وجه الاول **و** فاقا وذكر الماضى ان الماضى فان النفس فان لم
 خلاف بين السند والعقبة كما تقدم الوجه الثاني لا يضى احراز وهذا كما لا
 وقد قال عليه من المفاضه والمنايه وطرح هذا الثالث خلفه كقول الاسماء
 يع او استمر وقال اخرى عت او استمر بعد الهدى به فاجد قوله والمضاهيه
 قبل واذا نفي عنده بانه هذا السند القليله عا طاه فحصل بالحق سائل انما
 انما الله يعا فقول الله اخر قبل وهو قول **و** ش وكرانه يعا
د وعلم بالله انما السند من الفاظ اليع **ز** او من جهة العرف قبل وهذا
 كلف واكت واسكت واسكت **و** في الساسه كمال القولات يتبعى هذا السمع
 وهو لا يضى احراز قد فاش عليه الماضى والمسقبل **ز** في الثالثه اذا قال عت
 لم يكن يعا لى ان كل جوا ذكره على خليل وكذا قوله نعم ليتها جواب لما
 لا الملك كقوله استمر فنى وهذا السمع فاقول السند **و** او صبت وسمى
 رعتب من الزايمه انما السند جوابه اذا نفع السمع واما قوله او صبت فنى
 في الخال وكذا يع بعد الموت ويكون كذا لسمع **الموضع السالف**
 والضى المراضى قد تقدم ان القية بالتميز عند

فيلد عرفنا ان انهما سوا ان ذلك
توكيد من المسرور للرسول بالقصص

فأما بعد الآن فلتسبب المصطفى فإنه لا يجوز أن يكون له أن يعلم أسرار يومنا من فوق
فإنه ليس من شأنه أن يدرك ما يكون متابعه من علم الآن فالأمر لا يمتنع
أن يكون له علم ما بعد معرفته الآن لأن الأكل له علم ما دون وحاشي على علمه
أنما كان به نظر ولعله كان قد عرفه قبل الآن لا في العرف والاعادة وليس المتأخر
في العلمون أسرار منه دأب ولا في غيره ٢
لاذكرة على البيع لم يكتفهم لئلا يظن كلام الهدية أن لا يكتفوا عنه ما يبيع به
فقد وهو الركن في العلم لا يحتاج للقول والهدية وقام به الله في الأكل وإدخاله وحفظه
في الأكل لا في ما خرج من الأكل لا لاحتسابه وما إذا ذكره على علم ما في هذا لأنه
القول لا في ما في العلم والعلم به يعني علمه في الأكل لا في الأكل بل في الأكل لأنه
الاجتماع فيه نظر وما ظهر هذا القول سواء على أم لا سواء على العلم ما ودعا به
ومن علمه فقد ذكره في العقبة وقال الأمر ليس ما إذا علم من الظاهر أو علمه
بقي لم يبيع البيع القول بالماء لأنه لا فرق بين من يبعه بقي أم لا لأنه
تابع وبقي أو تاب عما ظهر في قوله في الحق وهو قولنا في القضاء وذكره لما لم يمتنع
بما سواه لم يخرج من الحبس سره جعل القول بالثابت في حق من يكلام للمارة
أنما يمتنع إذا علم ما لا يبيع وكذا يبيع الله ٢
فإن هذا هو ما كان الله يبيع قال لأن يكون قاض عن نراي ٢
عن هذا الأكل قال الثوب ترك كحجوز وعن أبي يحيى إذا كان العا طاراً لا يمتنع
لأنه في البيع لا في الحبس والماء في الثياب والدوق في المأكول والنفقة في الصاع وهوها
نبي إذا عاد إلى بيعته فليست له لأن لا وصف قائم بمقابل الزوت فيه قيل ٢
هذا قد ذكر على المبدل حله الزوت به حيث أضاف طاراً إلى ما قبله فهو لا يمتنع ٢
والذي يبيع المصنوع للباي أو لغيره أو في شرائه أو في مثله عتلات مسالمة من المصنوع لا في المصنوع
والتي الجوبة ما لا يمتنع في المطلق الخلاف فقالوا يجوز عندنا وجوز قالوا يجوز وكذا
شتره لأننا نحن عن زوت ولا خلاف في العيص لأن كلامهم مبنى على أنه يبيع في الثياب
أخرون أنما فيهم إذا صار في البيع ٢
وقد البهايم لا غير ذلك قال في السنن وكذا لا يمتنع أن يبيعها ببدلها أحسبك أن تقولوا
لا يمتنع لما صار على البناي وأما البهايم وهي الأحسك لا يمتنع في زوت في ذلك وقد ذكر
لأن الحسك وهو يكون منها منه شروط الأول أن يكون من قوتها وقوت البهايم الثاني
أن يكون على السنين فيه ممتنع وذكر بأن لا يوجد له إلا معه أو مع مثله وبيع من
بيع البهايم أن يكون من ثوبه للثياب ولا يمتنع أن يكون زائد عما كان يبيع له البهايم
وهو من قوتها قال في العلم أن الحي الحارث يبيع لعن الله المسدود ولا فرق بين
أن يكون من زرع أم لا بشرط أن المصنوع من السواد وقيل قال لا يكون من ثوب
أو ثوبه من المصنوع لأن السواد لا يمتنع من زرع ولا فرق عندنا بين جميع الأوقات

وغير ذلك من على ما أحسنه الله في الخطه والسعه وحكم الحكمة اعاض بطريقه
وغير على البيع والساعه عليه وكل وحمله اذا اصعب باع عليه الحاكم كما يبيع مال العبد
واما الساعه فمقدور المبيع على الزمان بلا حرج للبايع وليس هذا الموضع من
كان انتهى المانع المضر فالله العاقبي جاز اجتماعا في سعة اياه ولا فرق بين البيع
والمواثيق الحرة والعتاق والسيف يرد اذا ذكرنا ما فيه حاصله ولو عصى البائع
محابه له الخاير اذا وجد السعر في السوق خلاف ذلك ما فيه محذور ذكره الفقهاء
فالله لم يسن الخاير للبايع الا في هذه الموضع في الحاميه ليعم عقود العتاق
هو من جمع بين المهر والعقد واليه هو العبد لانه لم يسمح وقد سئل الهاد
عن وصيه المصنف في حقه انه لا ارش وما الوصيه التي تاتي بالعقد اما الارش
فذلك يجمع عليه واما المصنف فكذلك عندنا وهو من ماله القديم انه لا يملك الا وصيته
لا نه مضطر اليها وقال لا يبيع بصفقات المصنف قال الهاد في هذا اذا لم يملكه في
شبهه فاذا طالع كان لا يبيع في البيع اما اذا كان له المهر فذلك له
الشائسته ان يبيع ما للمتي الا في هذه الثلاثة الاولها محذور المذهب وهو
ثانيه يجوز الباع لاحد امين الاول الحاجة التي من دين او دفعه الثاني المصلحة
الثالث لا يحرم للاب مطلقا اذا لم يفي اكثر مما ساجن الناس مثله المالك الظاهر
قول الهاد فيكون لكنه متاثر على انه لم يملك المصلحة في خطه التي وغير
هو في واحد والعقد كسر العتيق والعقار يفتقر العتيق قال في الضمان المثل
والعقار ايضا مع العتق يقال بطل كسر العقار والعقار الضميه نقاله
اذا عتق من ابي نقض بين الاب والجد قال الامير على بن الحسن خلافه
اذا باع ما سائر عتق العتق ابي يقول ان كان الظاهر في ذلك الصلاح فذلك
في سائر الموقوف وان لم يشر فيه العتق ابي الصلاح في ذلك الصلاح فذلك
على الشيء ماله وفاقا قبل والسنن الظاهر فيه الصلاح وهذا هو كالمعروف
معنا بعد هذا فظاهر قول الهاد في علم الظاهر عدم الصلاح فيكون العتق على
الشيء بعد بلوغه وطال في الاب الظاهر فيه الصلاح وفي غيره عدم الصلاح
هذا الاضاحه الى الشيء اذا بيع والمشتري وما حوز الشيء من الاول باع
اذا علم المشتري الصلاح او عدمه مع علم به ومع البش تاتي هذه الاقول فالحق
له السنن عند الهاد في علمه وجوب عدم ماله وط يفتصل وهذا يحتمل للفق
لانه نقاله السنن عند المذهب وهو عا حذر الخصوم فصار الكلام في ذلك
في ثلاثة اشياء وهو حوز البيع الاول ما طالع علمه في الصلاح او عدمه وهو
في الصلاح في المشتري الاول من الجيد هذا مذهبنا وفارس الحداد في
المذهب شبهوا في الاب نوكله فيكون وافق ابن النجد الاول من وصي الاب

الاوليا فيكون على الصبي البينه بعد بلوغه في
عقد والده الطاهر الصلاة جميع

[illegible]

سیرت پرستہ: تصورِ مہل

يعصم ما لا يلا العتاد عند فيه ولو كان مجموعا عليه لم يحل له الحكم هذا العنصر **قال** ادان
 العتاد **قال** ان كان له ان يمتنع فيه بعد عصمه ما منعه من الحكم ولو كان مذهب غيره
 الخوار ولو كان عال خلافا للعدا ان لا يلزم بدليل في قتال المني عنه ما بالعدا وذكر
 ابو مصنفه حجت العلم **الجهل** بالاعتدال كما بعث في بالعدا ان فلان المستتر
 من التواتر لم يمتنع به لان ما ترك على العتاد فهو محرم على ما سأل ان شاء الله
واما من لا خور سعه قوله وكذا ام الولد واما المختار
 صعب سعه وكذا المعقوصه حيث بان في النعمان بان يكون ناسه وفاقا
 العداد ما وجد في قوله على كذا بعث على ما قاله في القديم على كذا امك قوله
 جاز سعه وسزا لثقي بيع ما سزا اذا غافا يعني وسزا اموال الناس وبيع ما سزا
 لا في ما سببه فلا يسهل الا بان حاشا ذكره العتاد وعنه قال ادان له نفع شي
 من ماله كان وكذا ذلك الشيء وما دنا في غيره **قال** في الزاد بان هذا اذا كان
 له نصيب للموالات لا يكون اذا لم يمتنع للمسد وما دنا ان الاذن يكون عام
 المزا به اذ لم ينه عن غيره وفي المسئلة دنا احوال مذهبنا انه يكون عاما على ما ذكر
 في ذلك لحجت على علم ان رجلا قال له ان عديك هذا ابتاع شيئا فزادته فقال هل
 كنت سعه للسرك لك الخ من الموقوف فقال نعم فقال اجزف عليك سزا وقال
 ن على وضا اذا ان له في حق احض الاذن بذلك الشيء وقال في ان ان له في شمس ام
 الحيا كان عامرا وان كان في عتقها من ثوب او لم يوجد ذلك كان خاصا ولو ان
 له بالملك كان له ان يسرك او بالسر كان له ان يملك على رجل اهل المذهب له
 حجت ولا خص وخصم خلاف هذا كما يفتا كاسم **قال** في ذكره في ملك اكره البوار
 وحمل ان قال ان له بالملك حيا سزا وان الاذن له بالسر لم يكن اذانه بالملك
 ساه بغير السيد عز ملكه **قال** واذنا الاحازه وكذا الاحازه ما سزا لانه لو ترك
 ادخل جاز ذلك لبايع نفسه لان المنافع كانا عامات وكذا ابو مصنف والعقبة احد
 بطا حرم الكتاب انه يجوز نصيبه **قال** وسكت ان ذلك اذا ناله الميراث هـ
 كلام العتاد ونه وج مذهب مال الله وحججه وهو قول وج وان السكوت كان
 به احازه وصح قول الهذلي انه ان عقد لنفسه فيما بعثه فيه حق وسكت العتاد
 كان ذلك احازه لكونه السبع وبلنقص من زوج نفسه بلت زيد وسكت بدنا
 يكون احازه وذا لانه لا حق للاب في بيعها وماله يقول السكوت يكون احاز
 كس باع مال الغير وسكت **قال** بالقد والدين بغير مال من المعتاد **قال** اذا كان عليه
 دين في سبيع قاله وملكه بده فملكه ولو كان مقدرا نصف ما معه ونصيبه
 حاز ان يسرك نصفه ما ان لم يكن عليه شي كان لا يسرك مال نفسه

ولا سزا وذلك لان الصفو ليس من الحياه بخلاف المختار فهو لا يحتاج الى
 الاذن في السزا **قال** اذا كانت خازنه بذا وخر والوجه في جوار ذلك ان
 كلامه مقبول انه ما دون كما اذا قرى رجل يتيه بده لغيره وقاله وكما يدعيه
 هذا في السزا ولو عثر انه شاعر لغيره لادن لغير السزاهه **قال** ولين له لغير من
 قد وعام المسفر من زوال العين لانه لم يملكها والزاد الى السيد لا الى العبد لانه كان غاصب
 فلا بد ان يملكه ولعل هذا اذ لم يكره له ان يكون عليه دين ولو كان عليه دين جاز ان يذبحه او يبيع
 فلا بد ان يملكه عن الاخوين وكذا ليقين له ان يذبح ولا يصف ولا يبيع الزاد اليه والى العلم
 في الزاد حتى على ان العتاد عن الزاد يبيع ولا يصف ولا يبيع الزاد اليه والى العلم
 الحق لا خلاف بل يبيع العتاد والعرف قد حجت عاده اهل الاموال الخليله اهل يفعلون
 هذه الاشياء وكذا الكفا **قال** وان كان اكره يملك السزا الا باعها من اهل البيت
 واهل البيت ان كان عليه ولو جعلت الاحازه **قال** اذا باع اموال العتاد واستر
 وحج ان من باع بالوكاله نفذ سعه ولو عثر ولو باعها اذا سزا او كان يبيعون بالوكاله
 ان شأنا العبد وما يذبحه للاحازه قاله فان شأنا الا باعها من كس الغنم
 او لا شأنا له وبايع بعد ذلك الباقي كان لهم ذلك **قال** وما يذبحه له هذه لشيء
 وحج ان يكون البركة بده ساع مع العبد وخلا لكون الذي بده له الى السيد
 لا باع والاول اظهر وفي ساع مع العبد وخلا لكون الذي بده له الى السيد
 في دنا فقال عني ما سببه او ما يذبحه ولم يذبحه **قال** وذا طلق الهادي انه يذبحه
 في ذبحه **قال** ما يذبحه بالهرو على عموه وحج ما سببه من اموال الثاني لا ما سلمه اليه بده
 به عا قوله وفي هذه المسئلة مبني على ان البس يعلق بزيته عدا ما وج **قال**
 في ذبحه **قال** باع الحاكم وبيعت من سعه من سببه ذلك العبد ان سعه نفسه
 من سببه اذا كان عليه دين **قال** ابو مصنف واذ سزا صاحب البس يبيع الباقي البس
 اذا لست للسيد دين مما عده **قال** فان كان عليه دين لم يبيع به في اذابه
 لغير البس حتى لا يفتق قوله فيما يقيم ان شأنا العبد قبل اطلاق في الزاد بان له
 سعه عند السيد لغيره لادن العتاد وفي الميراث لا يذبحه الا اذا العتاد واهل
 عا ما ذكرنا وذا قال الخوار ان سعه يكون موقفا وكل موقفا ان الاصول **قال**
 اذا مات بطل البس الا ان يكون بده ما يعلق به ما يعلق به قاله ابو تيمه
 واما سبب الزاد لم يطلب العتاد والعدا ان طول باع من نفسه وفيه
 نظر لحج القنه ماله الكتاب **قال** فالس في نفسه وما يكون هذا مانعا لما ذكرنا
 في العتاد انه اذا كان عليه دين كان عتدا لانه يكون عتدا من حيث الاطلاق
 الباع لم يذبحه ولو لم يذبحه لاصل العتاد في حوا على العتاد او باعه هنا بدل على

الدين في العيوب - وما لم يرضه من صانع ما لم يرضه العلم ظاهر هذا الكلام بعد ان
 الحار ودين الحياه على سوا ما يقع الخاضع بينهما وهذا بطريق احد قول الهاد
 علم ان دين الحياه على المال لا يلزم السيد الا ان قد رتبته خلاف الحياه على النفس والعقل
 الاخر وهو الصانع انما لم يرضه ما لم يرضه احدا مساك العبد كالحياه على النفس والعقل
 ان هذا الكلام على القول الضعيف وخالفه لبيبي فتيده انه لا يفسد كالأداء عهده فالبرع فيه
 سوا كاد بدين حياه ودين حياه فان يعرضه ان يرضه الدين بلزمه بان يرضه
 الغيا بالعام على ودين المعاملة لا قد رتبته **م** ولم يرضه اليه مع ودينه ولم يرضه
 عليه بغير مضافه ويزيد انه اذا ودينه او صار به يعرضه ان سيده فان البرع في دينه
 يطلب به اذا عني **و** ولم يرضه المستترك بل يلزمه الا في نفسه في كل هذا اذا كان
 المن يرضه بعض البيع لتستوفيه وكذا قوله غير مستوفى من بعض ما ناقش من بعض
 اذا كان البرع في دينه والا فلهما نفس الاستعلاء وهذا وجه نظر وظاهر كلام الكار
 انهم لا يعرضون بدينه في دينه **و** قال لا يرضه العبد بدينه المستترك لا يرضه بدينه
 احسانا لما يلزمه وعند البيع وبعض البيع واحوايه لا يعرضه بدين الحياه فان
 كلام الشرح ان الدين يفسد للمولى في دين المعاملة ودين الحياه **و**
 ويحمد في دين الحياه **و** ما لم يرضه دين المعاملة فلا يفسد الا بالاحراج واذا قلنا انه لا يفسد
 الا احسانا فلهذا لا يفسد بدين احسانه ولو نقد احسانا بالبيع على تسليم الشرح
 الى العبد كما ذكرنا في العيبه بدينه بالدين وحاصل القول العبد انه عارض بدينه
 بلزمه يطلب به يعرضه والاخر يلزمه في الحال اما ما يلزمه بعد عقده فهو اذا صار له
 برضاء ربا لا يرضه سيده فان هذا يطلب به اذا عني سوا اللغه او لفظ الا يكون
 العبد ففعل فلا يرضه عليه ولو جاز انهم سئلوا في حقيقه واما ما يلزمه في الحال
 فهو عارض بدين حياه ودين معامله اما لا يرضه الحياه فهو لو اخذ العبد
 بغير مضافه او برضاهم لغيره وطمه ما دونه وليس كذلك واما في المعامله
 فهو لو صار الى العبد برضاء سيده ويزيد ان العبد ان يرضه فان من
 ان يرضه الاول ان دين المعاملة يتعلق بما يرضه لادين الحياه الثاني انه اذا احسانا مساك
 في دين الحياه بلزمه الدين بالغ ما بلغ الا في الحياه على المال على القول الضعيف وقد رتب
 دين المعاملة لا يلزمه الا قدر رتبته ومعها ما يرضه الثالث ان دين الحياه لا يفسد
 بدينه ان يكون صغيرا او كبيرا واما في دين المعاملة فان كان مهيأ لدينه لان له وان لم
 مهيأ لم يرضه وما سأل به لم يرضه الرابع انه لا يفسد الدين للمولى في دين الحياه بخلاف
 ولا يفسد في دين المعاملة الا بالاحراج هذا على ما ذكره في الشرح **ع** وقد يطلق

من العاقل والشرع للزهب باب المأذون انه يفسد مع ما عرج
 او ما من عز ما ملوه ولا يرضه كانه من **د** ولا يرضه
 الا حسانا على ما تقدم
 سئل من لم يرضه الحار كان كما لا دون فذلك كونه من دينه في المعامله **د**
 سئل من لم يرضه الاذن في كون الاذن لبعض العموم لان القياس في كل واحد من
 وانما في الاذن في كون ما عداه على الامتلاء وان الحياه عند الاذن في كل واحد من
 على علمه في الاذن في كون ما عداه على الامتلاء وان الحياه عند الاذن في كل واحد من
 ما لم يرضه الاذن **و** اذا ابقى مضافا فقال الاذن هذا مذهبنا ومن حج والوجه بعد
 الايمان رتبته وقار في لا يرضه الاذن **ف** فان عاد عاد ما دونها فاحاشبه
 وهذا هذا الوافي وذكره اليه وارث قال العقده وهذا ضعيف والصحيح انه لا يعود الاذن
 فان كان مسافرا فانه لا يعود اليه وقال العقده انه اذا كان في مكان
 سئل من لم يرضه السيد لا يرضه الاذن فهو باق فمسلم له استنبط قوله اذا
 انهم من البراء المحجبه ظلت الاحراج ان الضمان فان يرضه عاقل او احمق
 ولزمه مثل الباقي اذا عصب العبد فعلى هذا استتاب الحار حرمه وطع ابا في غضبه
 وعنه واسأل ملك السيد في بيع او موت وحرر السيد عليه وكذا حذر
 الحار على السيد والله اعلم ولا يكون بدينه واحارته واستبداد الحار به حراما
 اذا لم يرضه عليه **ب** في قايما اذا كان عليه دين فعه لا يصح عا ما تقدم قوله
 اذا لم يرضه عليه **و** كذا عا ما صلب الكلام انه امان سلف السلاح والشرع
 والعبد مقام او باع ذلك مبيع ان سرك او عورض باذن منه حرام وان
 ما ان يكون على المثلين مضره ام لا ان لم يرضه في الفرض وقد افي من جعفر بن
 جلب الخلف لا الكف لا نه لا مضره عا مصلية وان ثم مضره وظاهر قول الهادك
 والوافي لا يكون حطفا والعلم انه يعاونه على المعصيه حرامه وقد افي في
 ما دون اعيان الامه والعبد وقله عن ماله وطا والامام الحسن ومن جعفر
 انان قد يقع نفسه البيع وحار له ذلك ولكل كونه لان المعاونه في حاله
 العبد واما هذا فكلى وقد علمه كل الله الكفار فلم يقع وان قد يقع
 للاختلاف وهذا لعقد البيع ام لا قار في الفرض عا طانه لعقد وقد يكون
 الخلاف فيه كسيع العبد المثل من الصفات والقياس عا فكلى من جهة الله في نظر
 انه يعرض ما لا يرضه منه يعني **و** وان سرك بعضهم من بعض اما الاحراج
 الملك فمثل الفقه واما الاحراج فليس بشرا حقيقه لكن هو ضد الاحراج
 بالمال وذلك نسبة الاحراج لانهم لا يملكونهم ورضه فقال هل هذا في حال
 الحار او حال الامان ان كان في حال الحرب فذلك هو ضد الاحراج وهو اخذ
 او لا هم لا محطوط وهو عقد البيع فصار كسيع ودين الكفار منهم ومعاظمهم
 والاربا وان كان ذلك في حال الامان فالامان يكون لا ولا هم وكذا الاستولوا

على الاحاب بعد الامان لم يخبرنا سراً عنهم لاننا قد علمنا منهم فحببت عن هذا الى الامان
 و في عامنا بعد الامان وعاد بهم بعد تعميم بعض ما باع كان البيع جازيا
 هذا ذكر الهادي عليه السلام وهو خليفته هذا اذا لم يعقب فيقول البيع
 مع الكراهة كما ذكرنا به و خالفه مع مذهب بعضهم كما ذكر في طبع الفقهاء
 تكون الكراهة للخطأ ومع جواز البيع العقادة **المسئلة** يجوز بيعه
 الهادي اطلق الكراهة كما ذكرنا به **والا** ان يعقب على طهارة الخبز
 لا يصح في الطهارة انما يأخذ به في الطهارة العناق **والا** ان يعقب على طهارة
 الخبز فيصير ذلك الكراهة انما يعلق به هذا لاننا انما نعلق على طهارة الخبز
 وذكر الكراهة انما يعلق بالعلم بها انما يعلق بها في الطهارة **والا** ان يعقب على طهارة
 الاسلام ولم يوجب المقيم قبل احرازه من بلاد الحجاز والمدينة وهذا المذهب
 فيه نظر لانه يلزم منه انه اذا كان يطهر فيها حصل التكفير من غير اذنه ولكن لم يوجب
 العلم بها بل طهرها فان يكون ذرا اسلامه وان يكون المديونة طاهرا فانما يعلق
 وكما قيل في بعض النسخ هذا اخراج من حقيقة ذرا التكفير وعرض بالله العباد
 وعن في عهد التكفير وبالله العباد على طهارة الشهادة في الصلوة من خارج البلد
 ولا فرق بين ان يكون الزمعة لعامة الناس او خاصة المسلمين وقيل لا بد ان يكون خارجا
 للمسلمين وقوله كما ذهب اليه صاحب نفع خالف ومحمد **والا** ان يكون ذلك الموضع
 قريبا من قضا الدماء وقيل ان موضع آخر للصفاء وقيل ان موضع تنويع تنويع
 ذرا هذا الاختلاف الاختلاف التشبه عله والمدينة فان رسول الله طهر
 خبزها هل منقعة من المدينة كانت المدينة ذرا اسلام بل اختلاف مع ان فيها كاف
 وكانت مكة ذرا كفر بل اختلاف مع ان فيها مسلمين كلا ينظر على ما ذهب اليه
 العلم او يعقب على طهارة ذرا ان مع اللبس بخبز وقول ابن ابي العوارش انما
 فان لم يتصور بهي قال ان لا يجوز قتل وهو مخالف لكلام السديد فان عندنا
 وقيل ليس مخالف كان اول المسئلة بنا على ان الذي يقبده الحرام شخص واحد ثم
 يجوز مع اللبس وهو اخف من ان يكون الشخص الواحد معه خذلا حراما ثم
 الذي اذا بين الى الفوارش و بنا على احد قولنا به ان الله ان الطاهرات الحرام اذا
 هذا فاما ان يعلم احد او يظن ان الذي يأخذ به خلال او حرام او يظن ان كان
 الا او حراما وكذا لا يجب انما وان كان السلي حراما وان كان الثالث وهو ان للرسول
 عليه بعد علمه ان مع الشخص الذي يعامله خلالا وحراما فهذا فيه اقوال الاول ان
 المذهب الجواز وهو واحد فليس والله السلي ان الله ان لا يجوز وان الطاهرات الحرام
 الطهارة ان حرام الثالث حكماء الزواجر في جعفر لما صار الى هاشم وقا على
 انه لم يستر طهارة ان يكون الا على ما في ابيهم خلال الرابع حكماء الزواجر والبدعي

والى على والعقاة انه يجوز بستر طهارة ان يكون من هو به انه خلال لان الله تعالى
 لما حذر من اذ كان البيع مع شخص واحد واما اذا كان اللبس بين الاغنياء
 الكثرة فان البيع من معه الحرام يقوم على خصوص من يزل انما كان وانما يقوم
 مخصوص من فعل هذا جازيا اجتماعا كما قال الكعبة والدة العلم كان ماله خلا
 او حراما هذا على سبيل الكراهة لئلا يكون ابننا سائلا لهم ولهذا قال لان لا يطر ولو
 حرم لم يخر ولو اضطر اضطر انما لا يعلم الخطوط وقد قال ابو جعفر خلافاً
 ابيه سمعته **والا** ان يعقب على طهارة الخبز **والا** ان يعقب على طهارة الخبز
 بقول الله فيه نظر بل طاهر فقول الله الحرام من غير ان يظن لانه قال الله
 وان لم يظن على ذلك **الموضع الرابع قوله** الحرام والحر والحر والحر
 جواز بيع شعرة **والا** ان يكون لشاة في الفرس **والا** ان يكون للمسلم لم يملك الذي يبيعها
 العذر في الكفر ذلك وفاء ولا يراى بها لانه اقول قال جرون واحبوا في
 يجوز مطلقا والسلي للحر والحر حلفا انما لم يملك ما يملك طهارة
 ما لم يملك لهما سته قال الكعبة انما المشترك فله ان يشترى ما يبيع به من
 الاستحبابه بنوصل الى المباح بالمباح وهو دفع ماله فكل ولا يجوز البيع اسهل
 الممنوع عليه ذرا الى المشترك وكلام الكعبة عمن لا يملك من لا يملك
 مواضع كثيرة ان بنوصل الى المباح ولو بما صورته صورة الى الطهارة ومن سئل
 من الارباب ان كان من جوارحه فهو احب به وفاء قال في الكافة اسهلوا بيع سرجين
 ما لا يملك لهما فعند الهادي علمه من ثمة من الاغنياء واجاز ان يظن
 له والى تشييع الثنا بن و طبع القدر رخصته اذا اراد البهوك يظن
 لله بالنفس ولم يباشر ذلك ولكن امر من يباشره وكان هذا الجواز صوابا
 خذلا ولا مذهب له فهذا عمل الجواز لان سبيل هذا سبيل ما لو امرنا ببيع
 ام الاول وحسنا بالنصف في المثلث فانه امرهم ببيعهم ولا يصح لهم ان يبيع
 امره معلق على كونه ولكن لا يبيعهم سراً السرجين له وهذا احلا اذ كان
 مضمنا قبل هذا فتمثل ان نعلق الوكيل على مذهب الموكل **والا** ان
 النفس وقد تقدم **الحين** الادباني في بيع مع جاز و خرج من جوار
 الهادي علم الاسترضاء بالاجرة وضعفه طهارة من حيث ان المقنود الحصانة قال
 الكعبة خذلا جازيا وقا في طهارة ما لا يبيع او عا بما يصره نظر
 ان من ماله هذا الخ طهارة واهل الاجرة و خرج من قول الهادي علم الجواز
 خذلا هذه المسئلة انما اقوال الاول الممنوع من البيع والاجرة لقوله تعالى
 الذي جعلناه للناس سواء لقوله ملزم لاجل بيع يوفى ماله ولا اجازت بها وهذا
 طرح طهارة واجه

في البيع
 في البيع
 في البيع

الثاني هو السمع واحكامه لقوله تعالى الذين احضرتموا من ديارهم وهاولوا الدار اللهم
 ولقوله عليهم وهلم جعليهم من راياع ولما حاربوا البعا عات في زمن الصحابة ومن
 قولهم وفي حكامه في سورة الانعام من الهالكين ومن الله الثالث زوايه لا يجوز
 استنهاؤها احتجازها دون العزيمة والاربع زوايه ثالثه لا يجوز وهو قول محمد بن كثير احتجاز
 من الحاج والمعتمر دون العلم والمهاجر بخلاف من من شئ الى مكان وعمره
 كان اولي به ولا خلاف في ايجاز الاحتجاز والاحتياط خارج جاريه ومن اولي
 في السمع سبع هذه الاحتجاز والاحتساب في حاجته من خارج عطف وكوب العزيمة
 من الحقوق والمصلحة في الاجاز ومن سنا جزئ صاحب البيت لحفظ المال ولحقه
 اذا لم يستر لمن المصلحة فان منعوا المصلحة حاكم متباين المصالح هل يورثه الظاهر
 ان شاء الله تعالى فان من الله من عمره فانه تركه ملكه عائد له لم يلزم القائل بغيره البتة لانه
 يمناه من سعة في المسجد سائلا فانه يجوز الصلوة عليه ولا خلاف في ذلك ومنه
 الشكل هل هذا محض من الله تعالى عليه وهو قراش وكذا ان قال من قبله
 وقوله عليه والارض عليه العلم وحصله ط للهالك الجواز وهو قول
 القاضي عزي بن علي ومنه العلم صل ولا خلاف ان الذي لا يسمع به يجوز بيعه
 اقصاه ولا خلاف ان المسبيع به يجوز اقصاه ولا خلاف ان الذي لا يسمع به يجوز بيعه
 يجوز بيعه والوصية به محالة عليه من غير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه
 انه صل بغير علمه بغير العلم الا ان العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
 الشيء والاعني معا وقد ذكره الامام في المسائل وانما كان لا يسمع على كذا قوله في المسائل
 من قبله ان يزوج على الاعني على يكون قوله ولم يزوج على عبد الله الذي
 هو قول بان البائع غابا قال في السيرة على ط وحيث يكون العيب مقطوعه فصار الرجوع عليه
 ليس طين العيب المقطوعه والابهاض وعندنا لا يزوج عليه مطلقا وعلى هذا سوال
 ان قاله لا يحكم الرجوع في السب مع البائس والمهر فاعل السب والبائع هو الما ينزل
 ان من جوابه حرم على علم قال ان كان البائع في حق من افاق فاق استسقى البائع
 لا يزوج به على البائع على البائع اذا طرعه بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
 وهذا قول من طرعه سواء كان علمه بحكمه ام لا وهو خلاف الاصول الا ان لا يزوج
 المسع على البائع الا ان سأل في ذلك كان حكم الحاكم وانتهى نوبت الرجوع
 هذا قول الهادي في السيرة وش وعامه العقها وهو زوايه من علمه وجمهوره
 والزوايه انما هي عن علمه انه يجوز بيعها وهو قول والاماميه ومثله في سورة الان
 والبارق والصادق في حياضه صل من ماله في الغنظمة اعقبها ولها وان كان سلفا
 وهذا المذهب هو اذا اراد ان يسلمها في حياته فاما بعد موته فان كان ولها باق
 عقت وفاقا وان لم يكن فاقال في سورة الان عقت فانها تكون مملوكة له لا لاولاد
 وفي السيرة عن انها بعض اذا كان له اولاد عقتا مضعة وعن سادة

واحد وجوه أربعة وخارلا ما من وجوه العشرة السبع
 في أحد قوليه عشرة أحسن من أن ذلك دعوى على الغير ومن الخارج أن يكون الولد
 لا يمتنع أن يقع النسب وهو من طريق الحسبة والاصح البايع كذب البنية
 وبذلك الولد حله وسقط أن يدعيه وهو حي إلا أن يلقح منه أن يدعي لأجل
 النقص في قول الولد البايع بالنسبة بعد تزويج الثالث والمزوجة الاعتقاد
 بعد الوضوع ويكون مع قول الولد أنه اقرب وقت بكل الشك وقت الختان
 فيه ما بين حينها حاملا وحيًا حامل فأخذت فادعيته فسبها التمسح عليه وفيه
 أنه قاموا وأدعها وهو حامل نحو الولد ولم يرجح خصنه لأنه لم يزل له ذكره العقدة وقيل
 بأنه يرجع لأخ وزوجه ولا يرد في ذلك العتق وقوله لو ضمن الوجه الأول
 فيه طرأ لأنه تعليل للنسب بعينه والثالث قوله طرأ من الولد لا يرد على العتق ولو علل
 بأن ذلك سطر على الغير وهو ما قد نكح المتعنه من الحرة كان اقرب إذا لم يقع
 النسب بذلك من خاتمه أو قامت البنية فإن العتق سطر وفيه أسوال الأول أن يقال
 لو طرأ العتق والبائع فاشد والغاشد بعبه بغيره فترافق وجواب هذا من وجوه ثلاثة
 الأول أن المزوجة إذا عتق قبل البعض بزمان البايع الثاني أن هذا عتق الهالك يبيع
 أم الولد باطلا كما قول الأخوين أنه فاشد الثالث أنهم كانوا من حكم المظان
 السؤال الثاني أن يقال من المسبب لهؤلاء الشهود أن كان البايع معه فذلك بعينه
 أو العقدة فقد ضاع تزويجها فادعها بالنسبة وجواب هذا أن النسب العقدة تقيدها
 حرة فادعها بالنسبة وجواب هذا أنها فادعها في ثبوت فراشها من البايع هلكت
 الفراش من حقوق الولد وجواب ذلك الموضع الخامس قوله لا يجوز
 بيع الميراث إلا ع حاجه هذا هو المذهب وقيل بأنه لا يجوز بيعه وإن مات وش جوز
 بطلان ذلك وأورد بذكره وهو مومن لم يعسق وقيل بأنه لا يجوز لو عسق وبسحق
 الهالك وماله أنه إذا لم ينعه حتى أب فانه لا يجوز له الرجوع بالسبع مكث ومقتن
 أنه إذا تزوج وهو فاسق فاستمر على فسقه أنه لا يجوز له الرجوع وبمسبب مسألة والذين
 سألوا في بيع الميراث والعلة في ذلك فنهى مسلم عن بيع الميراث وهو عاقل وعاقل
 التجوم ومقتن بأنه قد راعوا وكان الميراث الصريح أكثر من بيع العبد التجوم
 البلي وكان الجميع غلط الحادث فلم يثبت ما يبيع ما يبيع بالرجوع إلا أنعام لأنه مسلم
 فباع ببيع المضامين والولد مضمون مع العبد المسلم العاقل هذا هو المذهب
 ماله وهو قوت وجوز ذلك في الميراث وفيه عاقل وماله وجواب هذا أن
 قاله البان لا خلاف في أنه لا يجوز بيعها مضمون وجه قوله بأنه قوله على
 ولن جعله للبكر عن المومنين سيما وجه قوله عموم الآية من قوله
 ولا يدخل الله البيع وقد قيل أنه يمنع من سعة الميراث الثالثة ما كان من كافر أو كافر

[illegible][illegible]

وهذا هو وجه مسئله سئل تسليم المال عند خضبة الغلاب الى الامويين
لاجله وهما فيه **١** واواما الزكوة فانهما قد اختلفا في وجهه فاستدل
عالمو الجاهل بالبركة ببعض الامعة وما في الزكوة هو خزانة اموالهم من مال البر
مدمم عليهم به ليعطوا بقوتها فانه خزانة لهم وخزانة لا ينفصل عنه ربع الخزانة
في الفل الذي يترك في جميع الارض واستسار زعماء الزكوة لا يدخل فيه الخزانة
لأنه يستعمل لمصلحة اموالهم وهما ما في ثلثة اموال الزكوة انما هي ارجل
واسنة خاتمة السان الى غير الزكوة في الشيء الثالث انه اذا كان زكوة الزكوة
وذلك يعني شرط ان يلبس ما يزرعوا يقولون **٢** عاينوا واستوى للمعز والاموي
الاخوة في احد **٣** والحق ان اسمع لمزها الفخر لا يدخل في اطلاق الشيء كذا
لم يدخل في شيء اسمع وهذه المسئلة ما اولت لانه الاول ما في الكتاب انه
ادخل المعز واستسما حانما السان في هذا اذا اطهر ولم يورثه البايع فانه لا يسقط
عنا احد المعز في الفل الذي علم خلاف الظاهر من المذهب الثالث انه لا يورثه فانه
او سئل في المسئلة وهذه المسئلة فيها نزاع لا هل في هذا كالمرة وقد اختلف
اليعقوبي في الزكوة او لا يعني كانه يورث في حال الفخر للمعز واستدلوا
بتقديم الصلوات عليها يعني ان اسمعوا الى الوجوه في الزكوة فقالوا في اول
عن النبي ابو جعفر **٤** ومن ان الله لا يورث عند المعية خو الزكوة والاسماء فانه
الاسماء في الخزانة وروى في الفرقين انه لا يعني اسمعوا الى هذه معلومة وقد
فعل اما قاله فيتمه لم نقله احد منهم **٥** وجازبه وعق ما في نظمها وهذا
اذا كانت الله به لرون ستماسه فانه في المعز ومع حاربه واستسما واولها وهذا
اذا كانت به لرون ستماسه فانه في هذه الصورة سواء وهوان نقان هذا يورث
لا الفرقين في ذوي الارحام وجوابه انما في قاطع على كل ما في نظمها فانه
لو لم يكن في المعز لانه لا يورث القصد الطائر وقد اختلف في حكم بقائه مع اهل
البيت وجواز الفرقين وهو غير ان لم يورثها من غيرها من حضانة فلو انزلت
من غير به الى الزكوة **٦** فان بلغت مبلغ المعز في شيء من مال الله
والمعز في هذه المسئلة بكل المثل او زكوة المعز واولها في المعز
المعز في الارض نوع من المعز ولا يكون في الجمله فصلا **٧** كان يد المورث
لا قوله بل المورث **٨** فلان قد ذكر في الوديع اذا عدي ذوال العدي يترك خلاف
المعز بل يعود به بامانه لان له السمت كيد المعز فكانوا في قولي فانه في
في معز ان كان في يد المعز فاذن السمت لا في المعز والمعز والموحرو
يعتد به وش لا يدخل في جلد المعز وعند عدم وجب احتياجا واما اذا كان

[illegible]

وهذا الذي ذكره من قوله اذ كان الامر خاصا وجه نظر لا به نظر هذا الذي ذكره من
لحمه البيع مع كون معلومه مخصوصا لا كذا في القرضه او شرط ذلك لزم وجه
وفي مسبوحة ما لا يرد في وان كان متعلقه فالامر بالبيع قد يقال هو لا حال الزم
اذا كان الغايه ضمانه كضمان هذا وكذا في هذا وليس يبعد انه لا يبعد في هذه
المسئله انه لا يرد من هذا الضمان لوجه البيع او يترك حصة اعظم منه باله فلو لم يكن
له سواه اذ ما يؤول الى هذه الصورة وما لا يبعد هذا عند الهديه وما لا يرد في
زوجه الميراث ان احل في حوائج الاغنيه او كذا لا ما لم يرد في الرضا ان الصورة
يدخل في اطلاق البيع وذكره في الميراث انها لا تدخل في ولا ما فيها من العتق لعله
الرجوع الى القرض هل عدا لها باع كذا في هذا دخل في الرجوع ولا يدخل في
السلطان وما ساهى الاثمان ما عساه وما لا يعلقه وفي سترح الا انه هذا
في الاحقر وقوله القديم بطلان ملكه انما مع ملك الغني اذ باع بعينه لانه لم
ان يكون المتاع فيه عبدا وكذا الاقراء وقد ذكر في هذا صورة الاول
استوى في الواحد من غير التكليف والموزون فلا شبهه ان الشباع فيه عبد الله
ان يستخرج من المقتل الموزون فالباع فيه ليس لعبد الا ان يكون له عزم
ما لا يحكم كما قالوا ان اشرك الضمان على التام اذ معلومه مضمون المتاع
لشرك سبني شغلها احد لها للغني وان كان لا يحتاج الى احكامها كقولهم
فالاقرار ليس لعبد وان كان يحتاج الى اخذها كعقلى او الخا اعلاه وان يعلق
او عدا وجاهزه هور وحماها ونور من ثلثين في العزل فالاقرار هنا عدا
على الخا ان هذا الوجه المختار وان علم المشتري لا يملكه الا سبعا انما
الابق وقد يعلق المختار مع الجهل في الكل والقبض كذا في الكتاب ولا يقال ان
هذا مجهول من حيث انما يعلق على مذهبهم مع خلاف اختلاف الموقوف لان من الموقوف
في المشتري كذا في الخبر فالمسقطان والبيع لا يصدق بالمسقطان في الطرازيه
والبيع الموقوف والبيع الموقوف في ارباب هذه المجله منها ثلاث فوائد الاولى
حكمه في تذهب الخلاف والسادس في شروط البيع الموقوف والستر الموقوف والسادس
في احكامه اما الاولى في المله ان يرد احوال مذهبها صحتها في حكم من خدام
وهو انه على الله عليه اذ مع الله ديننا في الميراث شاهه في سوادها وبعها بد يانز
ثم استقر شاهه بد يانز وجاهه شاهه في ارباب في نصيبه وقال في بيع البيع والستر
وقال في بيع البيع والستر في ارباب في نصيبه وقال في بيع البيع والستر
شروط خمسة الاول في الميراث من الميراث والبيع كما في الكتاب وكذا المشتري له اما
بقا الميراث فلا بد منه واما في الميراث من الميراث والبيع كما في الكتاب وكذا المشتري له اما
ليس بشرط لان الرسول صلعم لم يعرف بقا العايد وهكذا في البان عن الله واما

بقا البيع عقد حرز على حبل الهادي علم انه ليس بشرط لان الهادي علمه من
استخر سوانه في حاله بشرط غيره ثم باعه وبيع فيه فاجاز المالك تاليه
وهذا في سمن السبعة عن ماله وذكر ابو ميمون انه ان نقا بشرط وقد قال في
الكتاب انما بشرط ورجا لا بشرط وظاهرها في كونها وانما سبها في البيع
في بد المشتري بعد ما فيه من غير ان المالك وحل الاجازه لم يحصل الاجازه هل
في علمه الميراث والعلم وقد حكوا الخلاف في استقلال الغايه الباع فقالوا ان
المالك ان يبيع عند طمان الاجازه لغير التالف ولا يبعد ماله بشرط ان الاثانه
من المشتري فطمانه وحاصل ذلك ان من باع ما لم يقدر له بيع الاثانه كانه
مهدى من ماله بل يؤول الى البيع لعنه واما ان المالك لم يبيع الميراث والمشتري البيع
فالميراث المالك وبيع الاجازه لوجه البيع وبطلان الاثانه واما من سترح الميراث
الاثانه فطمانه فان لم يصف فطمانه وان اصاب بالبيع فهو المشتري له اجاز
وان لم يطل السرا وان اصاب بالبيعه واجاز المشتري له بالبيع فهو المشتري له اجاز
البيع الفتي وان لم يصف فطمانه ملك المشتري لانه يدخل في نظره فان صادقه
لم يخر من سترحه في علمه ملكه وما قلنا من بيعه الاثانه باليه ذكره ماله
في الزاد في الهديه وبه في الضايف اذا خالف وقال من ماله لا بد ان يصف بالقول وانما
غير الاثانه بالستر في البيع من الميراث اذا خالف فاجاز ان الاثانه والبيع كما لا يطاق
اما ان يكون الميراث ماله الميراث من العقد او ماله للمشتري فيه فالأمر كبيع حال
البيع واجازته بعد البيع والسالي كبيع ماله واجازته الى المشتري فلو كان عايد البيع ولا
للمشتري ثم ملكه بعد ذلك لم يصف اجازته عن ماله من باع ما لم يصف ثم زوجه المشتري
البيع ولو باع ما رضى ثم في امانه او فاق في بيع منه الاجازه لانه يبيع ماله وقت
البيع ولا يرد واحل من سبي الاجازه في بيع ما رضى الا في البيع هو الموقوف او الضحي
فانظر ماله في الميراث وحق الميراث في البيع الموقوف والبيع ان يكون العقد صحيحا
فالاجازه لا يعلق في الفاسد وظاهر اطلاقه انما يعلق في الفاسد وانما لم يعلق في الفاسد
لان ذلك ما خول من حركته وبعده صحيح ويصل الى الفاسد في الميراث
انما يعلق في الاجازه صحيح من المعاقدين ولا ما في معاده ذلك لان بيعه عليه عقد اخر
فانظر ماله والعهده وكذا اذا قال لا رضاه ولا رضه في بيعه ولا يرد في البيع
وكذا ان كان البيع لم يبيع فيه ان يعلق في الفاسد في احكامه والاحكام
حده الاول ان المشتري يعلق الميراث لا يعلق في الاجازه وقد يعلق في الميراث عايد الميراث
كالاجازه لان لا بد من بيع الميراث في الفاسد في العايد ومنها اول الاول ما ذكره ابو ميمون
في الكتاب انها لا تدخل في العقد مثل هذه حكمه في ميمون ماله الثاني عن ماله
الى ميمون ميمون مع احد انها لا تدخل ان كانت مفضله كالميراث والعتق لا يفسله
الثالث مذكور عن صاحب الميراث ان الميراث ان كان عايد الميراث لا يعلق في الفاسد

والا لمصلحة فوفى بها ما لم يكن وقد ذكرنا شرح المصنف اذا انما سلبت وجوب
المصلحة بالانسان لا بغيره فلو كان العقل فانه قد ذكرنا كذا في جرد
وبعد ما عرفت لا يستحب ذكره مبالغة والعرض له اساره والعقل لنفسه بعد العلم والبرهان
فيه والمطالبة بالنفس وكذا سبعة بعد العباد وخلفه او قد خلت ما لو كان بعد سكون
المسكن وقد عرفت فلا يكون هو الرابع اذ الحار الرابع هو هذا الذي ليس له نفس
كما حاز له وعرفه له الحار ولو هو كذا في نفس الفهم وعلى ذلك العوازم في النفس
كان به على اركان بعينها والظاهر والظاهر في الحار اذا حصلت الاجازة لا من حيث يحصل
كالتصديق بل حاله من ربه واستحقاقه عز وجل لا به يكون تصديق بينهما وقيل ان
بها معلوما كما ليس احد بها بالحقه او من الاخر فان كان احد بها مزج لمصلحة
وذلك كس احدها وعتاق الاخر على ما لم يفسد العقل لغوته فارسله فان وقع
العقل على ما من السوء دورهم فالسوء ان لا من فيه العقول وزياده النفس
ان ساءت كل من ظهر منها او بعد الاخرها فامد ههنا وفهمه ونش وقال لا يبرأ اليه
مجهول بل لا يفسد من الرطل والمذبح عذج لا اذا كان قال كل شاة كذا
كما يجهول به بحسب معرفته معذرة اليه من وجوب معرفته معذرة اليه المسع
واحد عرفه حاله اليه حاله المسع لانه يعرف الوقت بالفضل ردد اليه في كل
وان احسن المستوف احد الزايد بالحقه احد كما ذكرنا في الباشه من بيع المذبح
كل واحد واحد البيع وانما احده بالحقه لانه زياده قد لا يفقه من وجوب
الصحة مع البيع في كل جز لا في المقدار فلهذا ان يوزن من الحواشيها والمزاد
او في المشاع بعينه في كل جز لا في المقدار فلهذا ان يوزن من الحواشيها والمزاد
مسو به ولو احلف عند البيع السابق احدها فاشاع في المشاع عليه ما في المقدار
الباع الثالث لجملة في المسع بعض لان فضل المشاع بما كذا كرم ماله في ذهبه شقين
المقنون لم يعلل سبعة الضيق وعلى من وعلى حليل قبض المشاع غير جائز وانما
في المقدار فلا يكون من جميع فضله انما احلف ان يبيع من هذه الصناعات
في المشاع والعقد في المحدث كذا هذا الامارة الا لمعاش قال لانه في ذمة
والصحيح ان يفتى واما لو حلف بابع حله وقل منها بها لحث اطهر ولا معنى لهول من
كله انما لا لعين في الزايد من بيع المذبح وان زاد او بعض الباع فاستد
اما في حجاب الزايد وجه العشاء طاهر وهو انهما خليفان هل يرد صفة او كذا
واحد جانب العشاء في الثالث وجهه طاهر لانهما خليفان هل يرد صفة او كذا
او يكثر او اما في الزايد صفة حيث قال كرمه يرد صفة او كذا
استكان وهذا الوجه وجه العشاء ان المشتري يقول كتب اظن ان الناقض
العقار وان قد وجدته بين الصالحين وقال في الاستصان المختار من جهة الله
والعقار ان لا يفسد لانه لا يحال ولا عثر بعد حله لانه الناقض بعد ما
وهذا الذي بالواجب على الناقض بعد ما وقف بقول
وجدته من الكيان في

على العينة حاتم بن عمرو رجه في هذا السؤال وهو ان يقال هذا هو الذي
في الخبر اذا باع عذرا على ان فيه مائة ثوب فان زاد ردا روبا لا يضر وان لم يضر
فذلك حله مسلة الكتاب على العباس ومسلة اليها ذكر علم في الساب بها وله فيها
الاول على حليل على انها مسو به في الزايد في حليله في العشاء وفيه نظر
ان المسلة واحد في حليله على انها مسو به في الزايد في حليله في العشاء وفيه نظر
حيث قال يفسد فانما هو ان يفتى فانما هو ان يفتى فانما هو ان يفتى فانما هو ان يفتى
الثالث ذكره في الاستصان ان يفتى في العشاء في سبعة مائة ثوب في الزايد
البيع لم يملك له وفيه نظر لان مع اخلافه يفسد في الوجهين ومع الاصول
ان يفسد في الاول صور المخلد والمورث ان يفسد وهو خلاف النص في الاول
في كل مسلة البيع هذا هو الاستصان في حليلها ولو شرط كما هي استبان في بيع ثوب
باني **قول** في الزايد حذو ودون الرابع قبل الراد اذا كانت عليه واولا ما يشر
في العينة على كل واحد واحد اذا حصل به التمسك بان لا يشترط كما عرفت فيه قبل
وقد لا يفي ان يبيع وذكرا بان يبيع ارضاه وخذها على ربه وعينه وكره خالد
وله ان يرضاه على كل واحد واحد منهما ملك هو لا بد ان يبيعها لعلها زياده
منه او حوها **اللفظ** الذي لا يشترطها فيه عينا فان اصاب الى الملك
فبان لا يسان في ملكه وان لم يفسد الى ملكه فبان لا يسان ملكه وملكه غير
وهذا لا يفرق بملكه وقد اشار به ماله لانه قال في الزايد ان اذ باع سدس سكة
والباع فيها كان السدس من نفسه قبل ان العقد يخلع على ماله وشغل وان قال
بذلك سكر ذلك او ان يبيع وهو ملك الاداة واحدة او انما واحد له وذكر
المذبح واللفظ فلا يبيع ان يبيع السكة في الباشه ومصلحة في الحزها وانما
واجب في الزايد العينة في المكيل فعلى ان لا يرد لان هناك في المقنن لا يفسد
وطاهر كلامه انه باحد ما العقد الاول قد قل في بين كلام جابري كلامه بان كلامه
اذ كانت الشاة ماض في قطعها وكلامه طاهر ان ذلك هو ما يكون فعله
او مضى بغيرها القطع لان في بعلل طاموسه بخلافه التاويل وهذه الصفة
الباشه في الزايد من صور المكيل كما تقدم في الزايد في الاستصان
الزاد بعينه نفس والوجه ان هذا الزاد في الصفة صفة كالواحد اجاز به على
انها عثر او حذو طاهر ان يفسد عن على حليل والى مضمون هذا الجاع والعرف
له على ماله نفس الباشه انه قد جعل كل جزء من المسع في الباشه بقا به جز من النفس
لانه ذكرنا لخصوص بعد العهود في هذه **الزاد** وان بعض هذا الذي ذكر في بعلل
الى العوازم انفسا كذا اذا ارجعنا مثله في مخرج على حليله والواحد خلاف قول النقص

[illegible][illegible]

وهو بعد يومين من ذلك بعد عدهم وعن اسحاق انه رجع الى الحرم واعلم
 انه قد ورد الحديث في ستة اشياء وهو قوله علم لا شعور الذهب بالذهب والفضة
 بالفضة والبر بالبر والنار بالنار والشعر بالشعر والماء بالماء الا انما علمت به اليد ما بين
 العلم على من يعدم على حكم هذه الشبهة الاشياء ثم احلفوا بعد ذلك على ما علموا على
 عن هارم لا فقال اهل الظاهر لا يقاس وناظر العلم قالوا لا يقاس ثم احلفوا ما علموا انما
 العبد في العتق قد ذهب اهل الفتوح والخيشية مع الكليل والوزن من دخل الجرد الا
 اذا كان بكال وحاش مع العلم من دخل الزمان وحاش في الجرد وحاش في كارت مع
 الاضمان وقال زبده حتى في شبه الزكوة وقار ابن سائمه الخيشية فبما احلف
 الا انه حصل له اهل الخيشية هذا الحرم الشام لا بعدنا والخيشية انه حرم وذكر انه
 يوجبى وقال ابن خزيمة حاله العقد هذا كلام الهدية وبه وماله و ظاهره انه
 لا يبرئ من علمها بعد العتق ولو كان في المجلس قيل المواجه العقد في المجلس فانه
 في سقوط السراية انه اذا احل سقط ثم حاش في الحق صح وكذا في الشفعة وقوله
 في حق البرد والشعر جثمان وقار جفت واحد بعاده البلدان وهذا
 احد حوطم بالله وقار بالله وش الميزان ميزان كله حارون فيها فهو موزون في
 سائر البلدان والكيل مقابل الميزان فكل فيها فهو كليل في سائر البلدان و ظاهره
 المفاضلة العتق بما يوزن من خالص السبع لا وف الرسول صلح و جلدت الرسول علم
 وقد قال من منافع علم الرسول صلح بانه كليل علمه وما لم يضا كان كليله
 بالبدية وقته على الله علمه وهو كليل وموزون وقته علمه فهو موزون تمامه
 كذا رجع الى عاده البلدان في علم النفس جفت في السبع وش البطن والاله
 جسي غير العلم بانه معقلا قبل وكذا في العتق جفت والكلية جفت في العلم
 معقلا قال في العتق وكذا لا وعلم من جفت العلم ان العتق جفت قار في
 ديوان الادب والعتق والعصا العقب بفتح الصاد ثياب من كان في ثياب مثل
 نقى العصب القبيح كمال المهملة قال في ديوان الادب العصب يسكون الصاد يوزن
 من يزداد البش قار ابو جعفر الامام الحسين اصول الثياب ستة الشعر والفر
 والقطن والكتان والخز وقار في عتق الشعر والفر وقار في عتق الشعر
 والكتان وبعضها وهو لا يبرئ من تقديم كلام الاسماء ان الزكوة في الخبز لا يبرئ
 مسجدة على حوان فاشبه العسل والشمع قار في العتق العتق العتق
 من الخاش يشبه الذهب في العتق والباقي من الزبد يكون ثوبا على ثوب
 اطلعوا هنا وقيل في الصفة بان الزباد بان يكون فيه الخيش الاخر
 محال المطلق على التوقيد وقال السجدة حوز وان لم تكن قومه وتكون القري المهم

لا يعلم في الحديث
 ولا يعرف في الحديث
 ولا يعرف في الحديث
 ولا يعرف في الحديث

هذا لم يصدق والربما وهذا كصد والادان العقد لا يبرئ من ثوب العقد رجع الى هذا
 وهو اظهر لا الما سطر طان ان يكون فيه لان نوع الخلاف ليسا وبين ان الزباد فيه
 هذا سقط لم الخيش في عتق نفسه قوله وانما السجل الذكي سفوف عن الحديث فانه
 من هذا احد السيد ان النفس من سطره ان يكون فيه الزباد واما عند الله فيكون
 وان لم يكن فيه حمة اذا كان لحمة فيه في الزباد كذا حطه بكر حطه ووجه
 هذا ايضا يدل على قول السيد لان الربيع يعمد من عتق قوله لا ذكره سعي ووجه
 ذكر سعي ووجه هذا احد العتق ان الزبادي لا يبرئ من عتق قوله لا ذكره سعي ووجه
 وحاش كل واحد مقابل حصة الاخر وان لم يكن فيه لخصه وهذا احد الخيشية ذكر
 لا قال في حاشه بعد البلد قبل هذا ضعف لانا لم نجده حاشا بعد البلد ليعلم السبع بالزباد
 بل بعد البلد والا لزم ان يقول البلد اذا اختلفت وفي عتقها بعد واحد من علمه
 على لشي ولا اشكال ان السبع يعمد في الحاشية المسئلة محمولة وهذا احد من ذلك
 من متبادر لا اعتبار صاحب الوافي قال في ظاهرها **الموضع الثاني قوله**
مع التناظر من شعر نوجه هذه المسئلة احلفوا فيها هذه
 الهادي والعمرون وهو قول ابن العابد بن ومنا بانه ان هذا بان الزباد في مافا لها
 الهادي ولا يبرئ من شعر السبع المظفر وهذا منه وقار بالله انه جازب لعمرون
 هذا واحد بالسبع وهذا قول ابن عزم وقار حاشا المسئلة انه ان باع عتق
 من الشعر نقى صح وان كان ثيابا فان عزم ان يبيعها الا يذبح اليمن حار وان لم
 يعزم فان زاد مقدرا مانع من الثياب حار لا يذبح بانه زبادي حاشه حوز
 عا ليع بالثياب وان كان اكثر فاختلاف في وانما عتق من له هذا صرح لهارك
 بان الشعر كالمظفر في اثار الزبواي ان الباع ان رجع به الى حاشه فيها اشكال
 وهو ان يقال هل السبع قد ملكه المشتري اول ملكه ان كان له عتقه قال في حاشه
 الاضاحه ولا معنى لرضا الباع ولا لاختلافه وان كان السراي قد ملكه فلا معنى
 لرضا الباع وقد اوجب جوابا في منفره نقى فيها ما ذكره العتق قال قوله ان الباع
 ان رجع به هذا اذا باعه قبل بعض المشتري قال في حاشه ليع بانه عتقه وقوله
 وان لم يرض به فليت المال هذا حيث تصرف بعد قبضه فصرقه لانه اكتسبه
 من وجه محظون لكن فيه نظر من حيث ان المسئلة واحدة في جعلها متساوية في
 نوع من حاشه الزبادي وقال ابن الفوارس ظاهر كلام الهادي انه يجوز
 وهو قول الحنفية وذكر ان الصفة بعد العلم بالمال يبرئ كمنه الذهب والفضة
 الى ما في الفاضل لا الشا كمنه الجديد وخو ما يخرج من الزنن ويكرهه
 الى الحالة الاولى والى ما في الفاضل والفسا وحاشا على ما ذكره عوده لا الحالة الاولى

مصدق ذلكوه ان في العوارض عن الجمعية وذكره المذكي ايضا وادلت هذا المصنف
الاولى ان يعرف ورب الطرف فعول بعد منك عاين مابه رطل كل رطل بزره او
علايه مابه بياه درهم عاين انفق عند خبائه فان هذا احسن ذكره ابن القوارض
قال وهو معنى قولنا هذا كما نفهم اذا كان في طرف وقد عرفت ورثه وطرحه بوزن
الصورة الثانية اني ذكرتها ليعتد ان يقولت منك هذا الميزان في هذا الطرف
عيا ان الميزان مابه رطل مابه درهم واسقطت منك خمسة دراهم لاجل انظر فاقترنا
انه لا يزد الرباع عاين مابه ولا حاسب بالماضي مستد والاصح كما ذكرناه في المثال المذكور
بالسنة ان يقولت منك هذا الميزان على مابه رطل بطرحه واسقطت منك
خمسة دراهم فاحسب على مابه الميزان الذي لا تعرف فيه الرطل الاماليه ومن ان لا عالمه صحيح
من الميزان المذكور الى الدرهم اعرف خمسة الرطل حتى تسمع ولا تسمع حتى تعرف
الصورة الرابعة المعنوية بكتام الكتاب وان يقولت منك هذا الميزان على
بطرحه مابه رطل مابه درهم واسقطت منك لاجل الطرف خمسة دراهم فاحسب
على الميزان خمسة دراهم وسرطان بطرح لكان الطرف مستمعا لهذا الخائف فغير
فقد ان تسمع فيه الارطال وان العله حاله الميزان لكنه خفي ان العنصر من الميزان
وتخيل ان العنصر من الارطال والعنصر من الميزان اطهر منه في الاولى وسيمر
امداد اعلموه وقد تقدم كلامي في هذا وعلمك انك ان لم تسمع في الساعات
البيع ووجهها ذكره اما لبون صحيح ان المعنى ذات لبي هكذا ذكره معنى اللبي
في النيات كما ذكره في الكتاب ولو جازى العرف بان اللبون اكثر من اللبي فشد او جازى العرف
بان اللبي ذات اللبي في اما في غير هذا فمقبول عند هذا اللغة وقولنا في
في السنة عاين حراز معلوم حازها ان امان جعل ذلك صفه لها وسرطان
ان كان صفه قايي البيع مطلقا فان وجد الارض وسرطان عاين ما ذكرنا او قبل لاجل
وان وجدته اكثر منه جازا فقد الصفه وقد ذكره في هذا في الكتاب وعلمك ان امان
جعل ذلك سرطانا امان سرط سلمه الى اكامه والى البايع ان سرط الى اكامه وقال
الصفه في ذلك اذ لم يخل هذا لها ولا جعل هذا سبيل فلهذا سبيل سرط على
المستد ان يخذ الحازن امانه ولو لم يخذ ذلك وان سرطان يود به الى البايع امان
لعم فمقدار الميزان او ليجل ان جعلت السد البيع لهما الميزان قال الامام جعفر
سوا كان الحراز او قبل او اكثر او مساو او اما اذا علمت مقدار الحراز فما كان سرط
قدزه او اقل او اكثر ان سرط قدزه في مطلقا وان سرط اكثر كان كذا به
الميزان في اكثر منه معلوم لا محذور وان ذكر من اقل من الحراز كان ذلك
كالخط صحيح ان ذكره معلومه ولم يستعرف جمع الميزان في اكثر منه اذ
وكذا المتساوي على ما تقدم قوله ان يود بذكره المستدك بغير رطله

مصدق ذلكوه ان في العوارض عن الجمعية وذكره المذكي ايضا وادلت هذا المصنف
الاولى ان يعرف ورب الطرف فعول بعد منك عاين مابه رطل كل رطل بزره او
علايه مابه بياه درهم عاين انفق عند خبائه فان هذا احسن ذكره ابن القوارض
قال وهو معنى قولنا هذا كما نفهم اذا كان في طرف وقد عرفت ورثه وطرحه بوزن
الصورة الثانية اني ذكرتها ليعتد ان يقولت منك هذا الميزان في هذا الطرف
عيا ان الميزان مابه رطل مابه درهم واسقطت منك خمسة دراهم لاجل انظر فاقترنا
انه لا يزد الرباع عاين مابه ولا حاسب بالماضي مستد والاصح كما ذكرناه في المثال المذكور
بالسنة ان يقولت منك هذا الميزان على مابه رطل بطرحه واسقطت منك
خمسة دراهم فاحسب على مابه الميزان الذي لا تعرف فيه الرطل الاماليه ومن ان لا عالمه صحيح
من الميزان المذكور الى الدرهم اعرف خمسة الرطل حتى تسمع ولا تسمع حتى تعرف
الصورة الرابعة المعنوية بكتام الكتاب وان يقولت منك هذا الميزان على
بطرحه مابه رطل مابه درهم واسقطت منك لاجل الطرف خمسة دراهم فاحسب
على الميزان خمسة دراهم وسرطان بطرح لكان الطرف مستمعا لهذا الخائف فغير
فقد ان تسمع فيه الارطال وان العله حاله الميزان لكنه خفي ان العنصر من الميزان
وتخيل ان العنصر من الارطال والعنصر من الميزان اطهر منه في الاولى وسيمر
امداد اعلموه وقد تقدم كلامي في هذا وعلمك انك ان لم تسمع في الساعات
البيع ووجهها ذكره اما لبون صحيح ان المعنى ذات لبي هكذا ذكره معنى اللبي
في النيات كما ذكره في الكتاب ولو جازى العرف بان اللبون اكثر من اللبي فشد او جازى العرف
بان اللبي ذات اللبي في اما في غير هذا فمقبول عند هذا اللغة وقولنا في
في السنة عاين حراز معلوم حازها ان امان جعل ذلك صفه لها وسرطان
ان كان صفه قايي البيع مطلقا فان وجد الارض وسرطان عاين ما ذكرنا او قبل لاجل
وان وجدته اكثر منه جازا فقد الصفه وقد ذكره في هذا في الكتاب وعلمك ان امان
جعل ذلك سرطانا امان سرط سلمه الى اكامه والى البايع ان سرط الى اكامه وقال
الصفه في ذلك اذ لم يخل هذا لها ولا جعل هذا سبيل فلهذا سبيل سرط على
المستد ان يخذ الحازن امانه ولو لم يخذ ذلك وان سرطان يود به الى البايع امان
لعم فمقدار الميزان او ليجل ان جعلت السد البيع لهما الميزان قال الامام جعفر
سوا كان الحراز او قبل او اكثر او مساو او اما اذا علمت مقدار الحراز فما كان سرط
قدزه او اقل او اكثر ان سرط قدزه في مطلقا وان سرط اكثر كان كذا به
الميزان في اكثر منه معلوم لا محذور وان ذكر من اقل من الحراز كان ذلك
كالخط صحيح ان ذكره معلومه ولم يستعرف جمع الميزان في اكثر منه اذ
وكذا المتساوي على ما تقدم قوله ان يود بذكره المستدك بغير رطله

وكذا المتساوي على ما تقدم قوله ان يود بذكره المستدك بغير رطله

لا يكون ذلك حقا للمبيع فيكون هذا ليعاقب قال وقد اشار الى هذا في العلل حث
فان يترك عتق ان يقول استبرأت منك سبطان لا معنى من العتق في ملكك انما
ما وجه العتق لا يعقل لو لم يقل العتق وحده العتق انه اذا سبط نقاهها فليس
واجازه وعده واجازه فهو له ولهذا قال في الكتاب لنفسه على ان كل سبط له البيع
عده فهو له وعلى الثاني من حيث ايجل الحق وفي عهوله وعلى السند الاول
وجعل البيع فيه ناسه وكذا العتق في **له** يمنع من موجب العقد هذا سبط
انما بعد السبط البايح **له** كما سبط انما عليه بيع المبيع كما سلم ما وقع عليه
العقد هو في الاول وكل ما كان يترأى وحاصل هذه المسئلة انها وجوه ثلاث
اولا ان سبط الشتر ولا نقل حقوقه ولا سبط بقا الثاني ان نقل حقوقه الثاني
ان سبط البايح **له** الاول فان البيع يقع قال ابن معروف ويطع في الحار والبار
ويكون من سوا الارض فلا يدخل العروق وهذا كله حث لم يترك عتق خلافه فان يترك
العرف النفاذ مبدع معلوم هو وان كان المبدع فهو له فشد كما تقدم في بيع الثمن بعد
صلحها وان جز العروق بدخول العروق كما يفتكر للعروس والشجر اذا
وسدت الحيط حلت العروق واذا خلا وما الوجه الثاني وهو اذا انما حقوقها
في عا ماض عليه من ماله وذكره ابن معروف في ما وليت ذلك حكمان الاول حتى لو كان
واذا انقل خلافه له ان يعرض كخاف الكتاب والحكم الثاني انه اذا اراد ان يعطى
العروق كره البوضر وما الوجه الثالث وهو اذا اشترى البايح تاما ان سبطه ابيع
او المشترك ان سبطه البايح فشد مطلقا الا ما ذكرنا حيث لا نفع وان سبطه المشترك
فاما ان يكون في ماله معلوم او هو مجهول ان كانت البره معلومه هي ذكر في الوالي
وذكره ابن معروف في العتق كاني طوان كانت مجهولة فشد وعليه جاز اطلاق ما ذكرنا
على ما ذكره من زيد له ماله من ماله المسئلة خلافه **له** في الساعة واسمها
عان يكون عليها هذه المسئلة في التي ذكرت انها تدل على ان ما عدا ازا واسمها
سكنها مبدع جوهه ان البيع له وان من باع شيئا وله نفع منه لم يضر العتق
واسمها فانها انما يقع على ما تقدم **له** كان له ان يعرض شيئا فاشترى من رجلين
الحسن والاستناد بدله قول الهادي في النسخ حيث قال في عرض من رجلين واحد
مهما بيع فانه قل ان له ان يترسكها فاشترى هذا العقدان قالوا في الثاني العقد
والثقل فشد وسوا في النسخ او اطلعت في الثامنة فان امتد الاغصان
امره فبطلها وكل الاول خلاف هذا وان لا يقطع ما اصله من الاغصان وهو
العرف الان دون ما ذكرنا ماله فشد واذا اراد ان لا يقطع ما اقتداسه
في الهوى اراد ما معلوم فوق النسخ وحولها **له** في التاسعة بطل البيع فشد

والوجه في البطلان انه سبط خلاف موجب العقد فمن موجب ثبوت النسخ
في العتق فهو يبيع او شيئا يبيع من ماله شيئا كره ذكره في العتق في هذا
القول ان لم يندبط خيارا اسد بالاسماء وان ذكره بالخيار في عتق النسخ لا بد ان يكون
خيارا مبدع معلوم كخبرها وقال في الارض فشد ولو سبط النسخ وهذه هي
سورة النسخ واما اذا كان السبط اسما ولا يبيع النسخ فان لم يندبط خيارا
وقا وان سبط خيارا في عتق ناسا ولا يبيع النسخ فان لم يندبط خيارا
عانه فقد وكذا انشئه كما حمله اخر قبل المذلة المسئلة انه لم يندبط خيارا ولو سبط
مبدع معلوم كخبرها في ماله **له** كذا في الماهان في عتق هذا اذا كان المبدع
مجهول الا لو علم له مقادرا في البيع ولزمه وكان من المبيع او من النسخ **له** في الثامنة
معلوما لا يبيع في بيع الجنس والنوع وكذا ما حمله من ذوات الامثال فقدرها وبكر
من عرفه او جزء المرفق **له** في الاول ولا يبيع عليه اذا اسس في النسخ هو البايح
عالت ترك ان يبيع عليه ماله **له** في الثامنة عان ان يندبط هذه البراهن فشد في العتق
المسئلة فشد لانه لم يندبط بل سبط في النسخ المسئلة فلو انه اسس منها وفيها
جار وميل يترأى عتق المسئلة وهذا من العتق لما في ذلك كالعق له بالعقد **له**
الثالثة في وقت انما في العقد فشد هذا مبدع انما يندبط للركوب ذلك كانت لا يندبط
ان يكون لها حتى يندبط **له** في التاسعة ومن لم يبيع في موضع اخر وهذا قول في
ويكون ومن رد ومع القول بالرجوع والظاهر انها خلافه فشد في العتق عليه
لعلق الاستناد **له** عقبة على السلم بغير سلم الارض **له** كما اذا سبطان
سكن دارا شهرا او سبط هذا عان في الخلاف وهو شانه لا يندبط سوا جاره واجاز
في هذه المسئلة النسخ طوان لزمه مالا يتول به واما عتق نفع وانما يدبر على المسئلة
سوط المشترك ان سكن في دار البايح عتق المسئلة فشد ولا يبيع هذا عندنا ان الجار
انما يبيع العقد اذا كان لها تعلق بالمعقود عليه والاول اظهره ان لو استردا
واسنجر اخر عانه في ذكر في السدج **له** عان في الخلف قد راعى الدين والادب
العقد لا يندبط **له** عان ان يكون وهذا قول في ان البيع كاني ليل ولو كان العتق
ان هذه المسئلة التي فشد ان يندبط في واحد البز وادى عتق وحدها
فشد قوله ليل **له** هلال في النسخ في السدج **له** وحدها محله
ولا يندبط ان يارده المسئلة لانها مضمرة من النسخ **له** الاحاديث في العتق موابه
في الموصوف حتى لا يكون فيه النسخ **له** فهو يبيع من ماله البيع اذا خالف
في الجن انما فاقطع المعقود فشد هذه الصاحب تعلق الاثارة وتعلق بقول
ط في مسئلة بزر البصل فان كان قد سدد المراء بالعتق ان لم يندبط الخيار لانه

[illegible]

موجب العقد حالات تكون ربيعه له ففصل

[illegible]

[illegible]

والله اعلم بذكره وترك حرام الله وانما سطر العقب والرف المسطر السطر
ط بقوله تع سطر ولو سطر من على سطر وخرج ما بين العقب والرف ذكره الخ
انه يخرج ما بين العقب وطره انه يخرج بعضه في المثال الا ذكرنا ان خمسة عشر
لغز من طرازها على هذا المعتد **الموضع العاشر للصارف**
فما بينهما والفاصل بينهما على القول وعلى القول في مسالك ما بين
مهما لا يورث القول فيه وليس سطر او فخر في ذلك وهو من ذلك وسطر في موضع
استانديت في في حيازته والاصحاب على المعاد والرف في القول في هذا
والسفر جميعا وهذا عهد بينا وبين من على ذلك والحق على هذا وعلى القول
بالقول وقان في هذا على الحياز في هذا فاما الحياز في هذا فاما الحياز
العاشر والامر والمصادر واخذت على قوله علم المعاني الحياز ما لم يفرق قال
يكون صفه حياز والعرف على قوله الخ اخرج احد هما من الميراث في حيازته واعتد
أو لفظ وان كان في هذا بين بعد احدهما من صاحبه حتى لا يفسد كلاهما طلبة الخ
هكذا من في صالح الوفاء والحق الحياز فان عند طرفة عقود المعاد فان من
السبع والصرف والسياسة والحق الحياز فان عند طرفة عقود المعاد فان من
الحياز في العقد على سطر العقود الا لا حيازته ولا سطر وان لم يفسد كلاهما
املا خلاف بينهم قالوا واذا اطلوا بعد العقد بطل وان لم يفسد كلاهما
عنان الميراث لقوله علم ما لم يفرق قال في هذا هو الميراث فان لم يفسد كلاهما
لما كان هذا الا من مورثا عامرا والناو بنية لعقب وطره الحياز جميع
يعز السطر قد تقدم الا ان من يملك حق الزهر من باب اللعب الموحود
هو كالموثر اذا كان الزهر موقفا في حيازته فقد الصفه وكذا الوارث في ملكه
او مورثا قد تقدم ان الزهر والعصاة في الميراث والمورث زاده قد زاده
فما جعله صفه قبل ما لم يملكه صفه الا بهذا والاهور زاده قد زاده
لجده عامرا وصفه النافع فان وحده عام وصفه الزهر صف في الميراث والقول
في الحيازته وفي الاحتكام في هذا الاحوال وح ان على حيازته وفي تعليمه عامرا
للميراث ذكره بعض المدكرين وهو ان قول الاحتكامه في حيازته اذا زاده
الزهر وقول القبول في الحيازته في حيازته بعد الصفه وهذا حيازته الزهر في
وحيازته بعد الصفه يورث في حيازته من باب النقص وهذا صراط انما فان
من باب النقص ورث حيازته بعد الصفه وحيازته العقب وعلى حيازته الحيازته وحيازته
لغز زاده حيازته معزفة مقدار الميراث ومقدار المسع فاما في قبل الميراث
فيه نظر وقد لا يورثان واما حيازته بعين المسع فاما ان يورث المسع العام
والبعض الجامع مثل يورث منك جميع هذه المساع سطر وب لعقبه عامرا

والروية
عزف وهذا جبار الشرط
باب النظم والترويح له
2. بيع المصراة وما كان من

على سائر فان اصاب الى احدهما صحح والاصح **في** حارسه المبيع وعقدش في حارسه
الحيازة لم يسطر هذا الاكابر المسترديع من كل ما يقدم **في** حارسه ما حارسه
هذا انزعج احباز الاحاذه والمصلحة المادية المسله ما كوفي الكتاب من انه سزا واما حارسه
فاما لو كان ذلك لنفسه فلا خيار ولو عاين وقال له الحيازة اذ لم يكن له المبيع قال
بعض المحققين اذا كان العاين مقدرا للبث وهذا قول ومن بالله حكمه في حارسه
بعضه بل وجد الذي لا ينافي به بان يزيد نصف العشر واحصوا الحارسين من
انه صلته حاله فلان لا يخلو به ولك الحيازة فلا يخلو به للبذاع وحبان سمعته وانما
بالا المقبوله لو خضع من استقل وفتح الحيازة وهكذا قاله سزا مسلم للتوازي في
تقرير ما يتبعان الناس من استقل وفتح الحيازة سزا مسلم للتوازي في
يزيد على نصف العشر فظهر هذا الاثر في الزايد قبله وهذا احرازه من زيد وعي
ما زاد على العشر واستأثر به الوافي وحاصل ما ذكرنا من مقدرا للبث وقد
اعتبر بان يزيد على نصف العشر فلا بد من معرفة القيمة قبل ذلك فان العاين
فما هو وان احصلوا احدنا بالوسط من الملائمة وبالاخر من القيمة لانه العاين
وفي زرع الاقل من المتوسط **في** كنه مثاله ان يكون نصف عشر الف درهم
الاصحاب ان يكون الف درهم عشرين لانه نصف العشر من الف درهم
المثال فمن وكل عاينه سطره لانه لا بد من نصف العشر من حارسه لانه
فلا خيار له اذا كان يعصم بقوله كالمشرك الباع فانه اذا باع بثلثه عشر
الذي ابدى بان هذا الاحتاج اليه اذ قد انفق الباع به **في** وان الباع
فلا بد وان كان سزا او لعرض **في** في حيازة الزو به فان البيع يبيعه هذا
وهو قول الاكثر انه يبيعه سزا مال الزو به وللعاين وان اجد قول شانه لا يخلو
الاخر انه يبيع اذا ذكر حارس المبيع ونوعه واما اذا باع مال الزو به فانه يبيعه اسوا
خير للبائع عند الاكثر قال الزوايد وفي زوايد عجم والاستاذ ان له الخيار
وهو قول سيوازين عبد الله واما فرق الاكثر لقوله مسلم من استأثر بشيء
بالحيازة اذا اذله واما لم يلبس البائع الحيازة لما روي ان عثمان بن عفان وطلحة
تفادلا ما روى في الانتماء بدرايين احدهما الكوفة والاخر في المدينة فقبل
عثمان انه يعقب فان لا الفصح وادعان له الحيازة لانه باع مال الزو به فضا خالي
حيث لم يقطع فضا بان لا خيار لعثمان وان الحيازة لطلحة **في** زو به للملك قال
في سزا في المصنف حتى لو اذ الموكل فرضه كان للموكل ان يزيده وعن زو
لا يكون زو به له للموكل ببيع ان حقوق العقد لا يعلق به **في** وكذا
زو به الوكيل المبيع وعينه عن من لا يكون زو به للموكل وعنه

فولف محمد وشايب الوافي في زو به الرسول انما لا يكون زو به وكذا
يكون سكوت الوكيل **في** ما اذا اشيع في حصة قبل الفسخ لانه لا يملك
ذكره الفسخ وقبل يبيعه فانه ولو بعد العمل لا يحكم العقد بعلق له
القيمة التي وصف قد تقدم هذا **في** زو به في الحيازة انما لا يكون زو به فلا خيار
للعاين **في** حارسه كنه **في** قول من زو به الوجه ان لا يكون زو به فلا خيار
بالا قول من زو به السلطان الاخر ما ائتمنه له البيع وهو الزو به ولو قلنا لفرق
الصفة على البائع مضرة فعلمنا ان الرضا يردع الحيازة **في** حارس الزو به على
الزوايد في العاين وكذا على خليل واليوم سزا عن كالتراحي قال في الاستاذ ان
في هذه الحيازة **في** كما في الزو الباع والعله ان كل منهما يبيعه سزا ولو من زيد
قال زوايد في سزا السطو اشبهه من حيث انها من بال النظر وكذا في حارسه كنه
ما في حواشي المذهب المهذوب وقول من باله كقول من زيد فصار في الحيازة
مسلم انما زاد الاصله والعرضه كحيازة السطو والى ان زيد الاصله فظهر كحيازة العاين
والباقي زاد الاصله في الفرعه خلاف حارسه الزو به **في** وان يلق بعض هذه
الاشياء بليل الزو تكل الا في المعاد كما تقدم لكونه **في** لو زو في الحديث فيها
وقد ما كان في الفرعه فبلغ لا يمنع من الزو بالزو به وكذا الحيازة لمعزاه والوجه
انه عاين مقصود والاول اظهر **في** والما الحادى يبيعه ما بها الحادى **في** فاما
في الالة فالحايز يبيعه وكذا اذا كان الفسخ بالعيب بالتراضي **في** في الزو به لم يطلب
خياره وذلك لان النظر في الزو به يعكس **في** فان زوايد زواجه بطل خياره
لان النظر سزا وكل عمل هذا في قاطع المهر واما في اللون فله الخيار باللو
يكون بتلون الزواجه **في** لو رضى بالقلب لم يكن رضى هذا حكمه عن الحيازة
في وهذا الفصل انما بالفضل العرفي يعني فرق الحيازة بين الزوجه وبين
الزوايد العاين لم يذكره اصحابنا لان قصده بالفضل العرفي الذي هو كالبايع
لكن لا يعد على اصلنا قال ابن معرف بقوله ما ذكره الحيازة انما الاستاذ ان
كان زوجه وكذا ذكر العدة وصعف بقوله ما ذكره الحيازة انما الاستاذ ان
قد تضمنوا ان الزوجه لا يبيعه بالثبته وقاله القوي قوله لكن لا يعد على اصلنا
ومنه ومن الله بغير رضى الحيازة دون الزوجه فان قبل ولم لا يكون الرضا
بالفضل مطلقا للحيازة على ظاهره اطلاق المثلثة وانسكوت مطلق لانه قالوا فعلى
ذكر العدة ان هذا هي على ان المجلس يعاين لكن في احوالها ان على معاينته فانه
لو سكت بطل خياره **في** مصرى واحد بها دون الاخر قال في حواشي

في حواشي

الميزان بالعرف عا وحده لا ينعما اذ لو نقص فلاحيا **قوله** كذا لم يوافقا التماسا
من سطح او غيره فكل هذا مبني على ان السطر هو مقصده او عليها حواط
اذ لو لم يكن كذلك فلاحيا مثل واذا كان السقف الجدران مملوكة لم يكن رتبة
ظاهر رتبة فاد انزال الباع الملاحه وكما وكان ذلك بعض بلد خبار الروم
بعض ما كان لا يعنى بل خبايا رتبة وعط وان كان المستر كرهوا لوزن
انهم بعض فله خبايا رتبة فان بعض بطل خبايا رتبة ووجه وهذا فيه
نظر لا يهتد منه حجة ولم يخبر العادة بذلك وكذا في النظر الى اخطا المشتد ودعا
البطل في العادة بالنظر اليه **قوله** اذا زاد الاكثر منها هذه المسئلة فمما سأل
وهو ان يقال في هل في مشنوبه كان رتبة بعض كاذبه او عطفه فالأكثر لا يكون
وقد يقال في عطفه ليس بسطر ان يكون صفان الغائب كصفان هذه وكذا في
هذا والمواضع نظر فان حوائج الاقامة وعن لا بد من رتبة الجمع في المشنوب
1151 ستر كسابا في اظهرها فان حوائج الاقامة على ظاهرها لا يكون
فكل ويمكن ان يزيد ظاهرها الصورتية فان حوائج الاقامة على ظاهرها لا يكون
ما لم يزل على ظاهرها وباطنها **قوله** الا ان يجد باطنها خفا في ظاهرها فقلنا
زاد على المعتاد واما في الملاحه فلا بد منها واذا وجد المخالف فله الخبايا فان
حوائج الاقامة قال الاشتداد هو خبايا العيب وقارض ف هو خبايا الروم
قوله في المسئلة كروية البجور في التسعة خالف ملكي النظر من خارج والمزاد
انما مزل واحد فلو كانت فله الخبايا وفي نسخة كروية البساتين في ان البساتين
لكن النظر من خارج فكذا في التسعة كصيرة الجيوب فكل فاذا اذ في بعض
اجزى ولو كان من الطعام ولو لم يدخل في السبع **قوله** في السبع المجمع عذنا وعهد
ببشر المجمع وعرك لا يباع ثوب مطبوخ حتى يستر **قوله** الطنافس في السطر
الصغار والزراني الوسايد **قوله** اذا نظر من العبد والامه وجهها فان
العقد بالذي خطفها المذهب الهادي ان الامه ان كانت مستتره للوطول له الخبايا
حتى يركب جمع جسمها الا العورة وان كان الحيوان للحيث فزوجه المواخر والامه
فبد والجبن فما ستر اللحم وان اشترى للحيث فزوجه الصرع **قوله** فممل ستر كرسكه
فكل ستر كرسكه الصبد او ستر كرسكه **قوله** فزاده قبل البيع **قوله** الا ان
يكون المده مديده قبل ان يسهو ذكره ابو جعفر وعن الاستاذ له الخبايا
قال **قوله** لا يملك ما يكتفى به بدل ان المثل غير معتبر خلاف ما ذكره القسمة
ولحق ثلاث فوائد الاولى **قوله** من الزيادة اذا اختلف الباع والسيير
هل في عند الزوجه امر في بيع المقرعات القول قول المشتري

البيع **قوله** ولو اختلفا حاله **قوله** ام لا مالا مثل عدم الزوجه **قوله** الناسية
وقول **قوله** في الباع **قوله** لا يملك له العيب قبل الزوجه ومله في المقرعات واما لو ابط
فان في الخبايا لا يملك ان له العيب على حمله لا يملك له ابطه قبل ثبوت فانه فاسمه اسقاط
حال الزوجه قبل ان يباع في مجموع على حمله لا يملك له ابطه قبل ثبوت فانه فاسمه اسقاط
السبعة قبل البيع وهكذا في المقرعات وقد تقدم اشتراطه وطائفه وهو عموما
قوله لا يملك في قوله لا يملك من خبايا رتبة وفيه اشتراط لا يملك في الامتناع قبل
الزوجه وبيع العيب كانه اسقاط صح في الماحل **قوله** الناسية اذا سطر العقد
ان خبايا له في الزوايد عرط بعض العقد وبطل الشرط وذكره في شرائع وقد
كان القياس ان يسلط البيع كانه في موجه **قوله** خبايا السطر **قوله**
ان جعل الباع هذا قول الاكثر وقار التوفيق وابس شتمه لا يملك ان جعل
الباع لنفسه الخبايا قال الزبير فان جعل البيع **قوله** في المشتري فيها
استاذ هذا وان **قوله** المده معلومه هذا قول الاكثر فان جعلت صفة
السبع وقار ان لا يملك بعض العقد وبطل الشرط وقار الجرس من ماله وابس شتمه
بعض العقد والشرط ويكون له الخبايا زاده عن ماله له الخبايا بل انه ابا ربح اطلق
لاحت زوجه مجهوله **قوله** طان المده او قترت هذه امه فبناؤ وعهد قال
زاده عن ماله لا يملك اكثر من ثلاثة ايام ليس قال ان جعل اكثر وبطل الزوايد
واللائق يحل ان يطلعه بعدها وقار هو باطل وان ابطه في اللان وقار
بعض الخبايا مده يعرف المبيع في ثلثها **قوله** واذا كان في مجهوله لا يملك وعن الحق
ببطل **قوله** او حدث به بعض هذا قول الاكثام وهو الصحيح وقار في البيع
جدا في العيب لا يملك خبايا السطر **قوله** او احضرها هذا يدل ان ناس الاجاز
مطلوعه وليس الخبيله تقدم لاحازه بل يدع وله الخبايا مده الاحازه وكل
الاجازة اذا تقدمت فالبيع صحيح لها **قوله** اربع من المستاجر فلا بد ان يقول
ملك مسلو به المنافع مده الاجازة او يقدم البيع ويسمع المانع مده معلومه
لم توجهه تلك المده او يقول لا خبايا لك الا بعد زوال المرحال البيع لم يشر
بعد البيع مده معلومه **قوله** او فلما عسر زيد على يكون ذلك احسانا
لبيع **قوله** اذا اعتقها او بطلها احضره وكل هذه الاشياء لا بد من كلام
صاحب الوافي على مثل كلامه بالله في احد قوله انه اذا عسر لم يلحقه الحيض صاحبه
وشلان هذه الاشياء في مده الباع ولا بد من ثبوتها ليعمل المشتري فلاخذ
من هذه ان الوافي طالع الارزقي **قوله** من استرك اياه وذا رجمه الا حازه
والمسئلة منبه على اصل وهو ان الخبايا اذا كان للبايع او لها فهو باق على ملك

لم ينقص وهو بعد عشا الخفي فانه يزيد العمه حتى ذلك من ش ولعله
 الموهب في الاولي الا باق في المعبر ليكون عشا مثل ظاهره والبلوغ
 وكذا كثر الخفيه انه اذا ابق مزاها فهو عيب **قوله** فان قيل ذلك وهو
 كثير كان عشا في الخفي انما يكون الا باق عشا اذا كان عشا مع وجه القلب
 وان لا يعود الى سببه فالباق احسن في المص **قوله** اذا نقله عند المشتري لعل
 عشا الملامح انه لا يكون عشا موده وان يكثر بيع الباق حتى يابق مع المشتري
 والعرف يعين خلاف هذا وهو انه اذا قلنا بكون الباق مع الباق فان ذلك يعين العمه
 وبعد عشا و ظاهره اطلاقهم انه اذا ابق مع الباق في وقت مقدم على البيع
 طويل ثم اعاد الا باق مع المشتري كان ذلك عشا وكذا لو ابق مع الباق لم يبق
 المشتري بعد زمان طويل انه يكون عشا وجه نظره والعرف يعين ان الزمان اذا
 تجاوزا بعد ايقاعه مع الباق او قبل ايقاعه مع المشتري انه لا يعد عشا وكل والمراد
 هذه المسئلة ومثالها اذا اشتراه المشتري جاهلا للا باق المقدم او لو علم
 كان رضاء ولو علم بعد البيع ان قد كان ابق قبل البيع فلا رده له عما ذكرنا
 حتى يابق ماسا و ابق في النظر في استعائه ونقل خطا لانه رضاء ما لو لم يلبط
 انه ليس رضاء له بل يرد حتى يابق **قوله** في الباق والحق فقل الله قبل هذا
 ما عساه اكثر المملكي وقيل انه من الجن وانه يجوز ان يخلي الله عليهم وبين عثم
 فاحلوا بين الطلبة وبين غيرهم **قوله** في النائه الطباع العظمى للمعجب
 قال ابو جعفر المزاري في وقت الامكان لا وقت الاسماع وكل وانما يكون عشا اذا
 الطبع بعد ان رآه الهزاه قال ابو جعفر وكذا في الاسماضه قبل والمراد انما انما
 للوط وكذا في المصنعه والمزوجه وصارط العيب ما ينقص من العمه لان تقوله
 كما يكاد يخص **قوله** وفي الهام ليس يعيب والعقبه ههنا المشتري قبل سوز
 او للمعجب او للسلب فليس يعيب وكذا في الما زنه ان ستر اللوط فليس يعيب
 ابق وكل وانما هو المشتري كانه لا يعرف الامر جهته ونقل الطاهران
 عيب في ادم والماله ههنا ليس يعيب في سائر الحيوان فحين عا الطاهران
 قوله ومن اذا خلاصه فعليه النيه **قوله** في الرابعه اذا كان الطلاق بائنا او
 محرمه لم يكن ذلك عيب فانه السرح لان حرم اللوط يترول بعد السرح ول
 ان مده الاحرام لو طالت او اقطع حمى المعتدلة قلت الحيا وكان عشا
 في الحاميه وانتو لول عيب في وجه العوازي قال في الضاهه مقدر وجهه
 ثالث وكل هذا اذا كانت مستراه للوط لا للدمه **قوله** وليس يعيب وجه
 العبد مثل هذا اذا كان للدمه الكثره كانه رضاءه كالدمه الاطيفه
 فيكون عيبا ولقابل ان يقول لو احد المعبر لا يكون عسا بعض من العمه في
 الوجه ولا في غيره والكثير عيب في الوجه وغيره لكن يكون عسا في الوجه

وان قلت كونه ظاهرا وفي غيره سطر الكثره هذا الذي يعين من العرف وهو
 وليس يعين العلام هذا انما عا عرفهم واما عرفنا فبعض ينقص من العمه لا بد من
 وادوم وحب عليه **قوله** وان كان حار له فوجد عشا زانه او لم يراها
 اذا كانت زانه فذلك ظاهر لانها لا تخفى باه واما كونها ولد زنا فلا ان العرف قد
قوله في السالسه والخميسه عيب فانه لا يفسد الفسخ هو الكثره والعطف وفي
 المالكه من ذلك وهو امره ان يترى بها المظنه كثره كسرها ونقشها او سطرها
 ويطبق على من يترى من ذبته وكل ذلك عيب **قوله** وليس يعيبه احد لان يكون
 عن ادعيه واخذ قولي ش انه عيب لانه قد ختم في المشاوره وكل كلام
 الكتاب محمول على انه ستره للحمه في المشاوره وان كان عسا **قوله**
 والموت عيب وهو الذي اذا طرقت فكأنه سطر عيونك وكذلك الخمر
 في العبد كانه اراجه العبد واهله وفي المعتدله المبرور عيب في العبد **قوله**
 وقد بقى الخريف للماله الممليه والماله المشناه بعد الزنا وهو هاهنا شعرة
 العبد فيكون عشا واما الخمر وهو يصبغ العين فاذا انما خلقه فهو عيب لا اذا
 كان اسعيا لا يورث لعل عظمه اذ الخمر ماله من ماله من خمر وطعن ما شئت
قوله في النائه والزبي عيب لعل اذا اشتراه مترد او مشاهلث قد كان رده
 على الباق فهو عيب ان عا وذا الزبي مع المشتري وانما كان عسا لانها بعض العمه
 ودمه مستحق وكل وسوا كان ثم امام ام لا لان قاله لا يضمن صفته وانما عسا
 قاله لا يفسد وكذا اذا كان لقطع الصلوا اذا فلان تار كانه عيب **قوله** في النائه
 اذا كان عليه من كان عسا والوجه الا لا اناس ان بعض الباق او يهرز او لا يهرز
 في نفسه وكل انما يكون عسا اذا كان كثر من العمه لان لهم اماله
 ويستوعقه في الزايد **قوله** الا ان يلزمه مولا يعي باليد عيب **قوله** في العاشره
 الباق يكثر ذلك مثل يتكرره سطره وقبل يتكرر كثيرها واطن ذلك لو حب الزبي
 فطاهر هو لا يلب زدها اذ لم يسطر الفتنه وورع ماله بنت خبائر الفقه
 لانه ايام او اوجدها المشتري لصعفى اكل الاعلاف **قوله** بنت خبائر
 الزبي قال الامير الحسن صوابه خبائر فبقي الصفه اذ ليس هذا من العيب
 ولان بال الزبي **قوله** في الاولي من كفه زدها عيب فوطيه بعد العلم
 كان رضاء ما قبله فلا يكون رضاء وان منع من الزنا كما سأل في **قوله** في النائه
 ذكره ماله ان استخراهم اسمعيل قال في النائه عيب في وجهه في النائه
 حلاله قاله البان والخلاف في الزايد عا ما مستخدم الانسان عبد العير وكذا
 في الباقوه قبل يلقى الى الغوليين فاذكره مع في البشير الذي يستخدم الانسان
 به عبد العير وما ذكره ماله في الكثره وقد اجمع ماله بما ذكره الباشا وليس

القول واداني الخلاف فكلما رآه هو الصحيح **قوله** 2 الثالثه ان امره بغيره او سائر
قوله 2 الشرح انما كان رضاء له ما ذكر من جهة **قوله** 3 فان عرض على
البيع فبذلك سائر البع يترتب على هذا العزم ما اذا عزمه لمعوقه وهو قوله
ربط على ومثاله وانما يترتب على ان يكون رضاء له على ان يترادف اذ عزمه
لا يعرف منه في البيع **قوله** 4 فان احلف ما زاد النفع احلف ان يكون القول في
المسترك لا يبيع **قوله** 5 من شهده واحلف ان يكون القول في البيع لا ان الطاعة
فمنه **قوله** 6 من البع قوله 2 ان البع بعد العلم بالبيع كان رضاء فاما لو كان
نائب لم يكن رضاء له كالاستعلاء ما كان طلب اقاله رضاء له انما عزم
الاد ولو ادعا انه جعل حكمه لم يسم قوله ذكره ما باله في الزيادة واحلف له ان يكون
هذا بطل 2 الباطل ولا بطل **قوله** 7 في الحاشية فان تركها لشبهها لم يرضها قال
ابو نصر المزاوي ان كان صاحبها غائبا ما لو كان حاضرا كان رضاء له وكذا قال
كان يرضاه هو كما لو ترك لحاشية نفسه ولحاشيتها فان رضاء له وكذا
تأخر ما لعلمه لم يكن رضاء له وكذا يكون رضاء له العلف عليه كانه امر واحد
لنفسه وادعوا انما عزموا ان رضاء له وكذا لم يكن رضاء له وادعوا انما عزموا
له ان رضاء له والى ان العزم **قوله** 8 السابعة فمعنى القول في البيع قوله
اذ ارضه على وجه الرضاء لا يعرف حاله لم يكن رضاء له والقول قوله فيما قصد **قوله**
وليس له ان يرضى الضقة هذه اذ هي واحدة قول في وفي قوله الاخر ومثله
بالحسن ان له ان يرضى الضقة واحصل المسئلة ان الامان اما ان يرضى ان لم يرض
فرضه لو ارضى لكان رضاء له بواحد رضاء بالكل فان رضي بواحد ورض
اخر رضاء كان بقول رضاء له او في هذا فعل الرضاء الى ان يرضاه
اشترطه ونفوله وحين رجوعه وان قد لفظ العزم على اطلاع ما لم يقبل الباع وانما
مفعوله ورضبه هذا الرضاء للبعي العلم به واما انما يرضى ان يرضى الباع وانما
لعت في هاتين الشأين كل واحد بمسئله فوجد في احد منهما عقدا فقال **قوله** 9
ذكر الهالك 2 المسئلة 2 ابو جعفر وابي اسحق اشبهوا انه يرضى العزم ويرضى
الصفقة وقال حماد بن الحسن بن ابي اسحق انه يرضى العزم والصفقة واعلم انهم قد
ذكروا ان التراضي يرضى ان يرضى العزم فيما اذا عزم او عزمي عقد واحد
وهذه المسئلة ذكر الهالك انها تفرق عما مر في الزيادة ولو كانت عن نفسه
واولا في عقد وكل واحد منهما قد ذكره المصنف في التذكرة به لا يعقبون التام
وهو يقال الفرق بينه وبين ما تقدم ومثله ثلاثة وهي اذا سئل ان يرضى
واحدة مما به والسمع حاشا لها فقل ان له ان يرضى لا واحد وهذا الصنف
في السبعة وكذلك حدث استرك وادعوا ان يرضى من نفسه والآخر مما به وكذا
له ان يرضى **قوله** قبل السلم ظاهر هذا المعنى الباع مصلحه ومثل

بأنه انما يرضى بالبيع وقوله قبل السلم اشارة الى ان الباع ليس له ان يرضى
بمصلحه بعد ما سلمه فلو عزم وحلف فاصح وان المسترك لا يرضى على
الباع وان المسترك ولو ان المسترك ادعاه **قوله** 2 في الثاني من مؤلف
قد ادعاه لاجل المرفق لم يكن ذلك رضاء اذ اراد
حفظه فان ادعاه العبد كان رضاء **الوجه الاول**
اذ ادعاه لم يرض على الباع بارش هذا الكلام وشبهه
قوله بالله **قوله** 3 في الثالثه فلا يشترط ان لا يرضى قبل العلم
بطلب المرفق يكون في العبد دون الخطا ومثله قوله في ملكه فلا يرضى
والثاني وكذا الصحيح قوله بالله **قوله** 4 في الرابعه رضاء له بالبيع
بان ذلك يشبه الاستعلاء **قوله** 5 وكذا لو اشترق وشك هذا اللوحي وفيه نظرية
فذلك بعض المبيع فالغائب ان لم يرضه والعلمه على قال كان يرضاه
للبيع وكان البيع موجود مع الباع قال وكذا لو اشترق مع الباع مع المسترك فمطلق
بما لا يرضى عنه فذلك الراجح على خلافه ومثله هذا المرفق وقد ذكره
انما يرضى في الثاني **قوله** 6 رضاء له العبد عند علمه ومثله انما يرضى
لانما مانع من العبد وقال الباع على الخيل والعبد على سائر وقال
في هذه من فارق المرفق الفل فان في الفل يرضى جميع المرفق في المرفق اذ ان المبيع
به رضاء له ان يرضى فله فاضا من سبب كان موجودا في الباع فاشبه
السحق في المرفق ما يرضاه مرفق حيث ملك المشتري لم يرضى جميع
الشيء الباع فيقولون يقولون نعموا في الجواب لانه لا يرضى ان يرضى
على التام من ذلك خلافه لم يرضى على خلافه لم يرضى على خلافه
سواء احصاه عليه ام لا وهكذا في الزيادة ان يرضى على الهالك في المبيع
ويشترط على من يرضى على فاطم وهو اجماع وهكذا حكم الطلاق وعرض
فله وهو احد قوليه بالله ولو ان الباع اشترى على الاول بالارش فقد اشترى الشر
ان الاول ليس له الرجوع على الباع اشترى على الثاني واذا كانت المسترك
لم يعلم بالبيع لم يرضى الكتابه لكن يرضى بالارش فان عزمه كان له رضاء له
لو ان يرضى عليه لا يرضى على ما ذكره التذكرة ولا سيما في الوفاء لعرض المرفق
الارش **قوله** 7 رضاء له حكم الحاكم كان له رضاء على قول في البيع الا ان يكون
المسترك او لا ادعاه على الباع انه قد رضي به ولم يرض به فاذا رضاء له لم يرض
على الاول فله واذا رضاء له به وقد كان احد الكاثر من الباع الاول

حينئذ يترك الارض ويترك المسبح الى الاول واحذر الممن وبني ترك الارض والمسبح
المسبح **قول** ما من البائع خلاف ما اراد ان يملكه من المسبح المستحق فانه يترك
الناس لان البائع كانه اذن الممن به يعني استحقاق **قول** وان قبله المسبح كما
وكذا ما من البائع الخلاق بها واحد يخرج عن الممن عليه فالمرحوم وماله ذكره وهو
قولك وبني ان له ان يترك المسبح الاول ويخرج له المالك عليه لا يتركه على البائع
الاول وهو قولك بانه يترك المسبح والاول ان الثاني ان يتركه على الاول
ان يعصم عندئذ يترك المسبح ويتركه على المسبح فان استحل ان يتركه الاول
فاستقره بشا فلان يعلم بعد ثم تركه على الثاني ان له تركه على الاول ولو غير

الوجه الثالث قول اذا كان من افع والمسبح بالخيار وهو ان
الهدية وكه واحد وان مرهله وجه وبني تركه على البائع ما اراد الارض **قول**
فان احلفنا صاطفه انما ان طلبا جميعا الاخذ بالارض وباسقاط كل المسبح
اولى وان طلبا احدهما بالارض والثاني بالارض فالمسبح للارض اولى **قول** ولو اراد
البائع با احده لكان له تركه فلهذا اذ كان له الخيرة ولو تراضيا كان البائع ارادة
مع الارض احدا ان يترك ما جنى عليه في غير ماله وان احده من غير الارض فاحدا
في العقد فبذلك ان طلب باخذ المسبح ان يترك ماله وان احده من غير الارض فاحدا
وعلى قول الاخون يجوز بيع التراضي والترك المسبح اذا طلب البائع احدى الممن
ويترك الممن فاعله ذلك اذا كان يرضى عنه وفارضه له ذلك فاعله فان
كان لا يرضى عنه كالعور وكان يقطع المسبح عضوا منها فان البائع الامراء
من ترك الارض وله ان باخذ المسبح ويترك الممن او ما قولنا اذا تراضيا مع الخاتمة
لم يخرجه عن مطلق صحة العقد **قول** فابعد اذا حدث مع المسبح
عقب عن الاول من اراد احد العيني واحلفا فقال البائع هو القدر ملاحا ويترك
المسبح فهو الاخير فانما يخرجه بالمسبح هو ان المسبح خلت بين تركه وترك الارض
وبني احده واحد ان يترك هكذا اصل وهو يقال للمسبح مقرانه لا يسحق الارض
والبائع مقرانه لا يسحق المسبح قال سيدنا عليه نقول ان خيار المسبح امتساك بترك
ارض له وان احتار تركه فلا ارش عليه وله الممن وبيع العين المسبحة نالها
فاحد مقرانه والباقي لبيت المال هذا على قول الهدية وبني قول المسبحة
ياخذ **المسبح** بغير ارش لا ينافي في الارض **قول** في الاول رجع الممن
هذا فيما لا يملكه قبل التمسك بالبيع الفاسد فاما لو كان له منه قبل لا يملكه
الفا ستر رجع ما بين فمعه سلاما من القصد معينا وبني فمعه سلاما من القصد
الوجه ان المسبح ان كثر ما من البائع رجع نالها في المسبح وعقد بين
وهو الذي يعصمه مذهب من الله انه للمسبح وله الارض ولا يترك المسبح

حينئذ يترك الارض وله الممن وبني ترك الارض والمسبح
قول ما من البائع خلاف ما اراد ان يملكه من المسبح المستحق فانه يترك
الناس لان البائع كانه اذن الممن به يعني استحقاق **قول** وان قبله المسبح كما
وكذا ما من البائع الخلاق بها واحد يخرج عن الممن عليه فالمرحوم وماله ذكره وهو
قولك وبني ان له ان يترك المسبح الاول ويخرج له المالك عليه لا يتركه على البائع
الاول وهو قولك بانه يترك المسبح والاول ان الثاني ان يتركه على الاول
ان يعصم عندئذ يترك المسبح ويتركه على المسبح فان استحل ان يتركه الاول
فاستقره بشا فلان يعلم بعد ثم تركه على الثاني ان له تركه على الاول ولو غير

الوجه الثالث قول اذا كان من افع والمسبح بالخيار وهو ان
الهدية وكه واحد وان مرهله وجه وبني تركه على البائع ما اراد الارض **قول**
فان احلفنا صاطفه انما ان طلبا جميعا الاخذ بالارض وباسقاط كل المسبح
اولى وان طلبا احدهما بالارض والثاني بالارض فالمسبح للارض اولى **قول** ولو اراد
البائع با احده لكان له تركه فلهذا اذ كان له الخيرة ولو تراضيا كان البائع ارادة
مع الارض احدا ان يترك ما جنى عليه في غير ماله وان احده من غير الارض فاحدا
في العقد فبذلك ان طلب باخذ المسبح ان يترك ماله وان احده من غير الارض فاحدا
وعلى قول الاخون يجوز بيع التراضي والترك المسبح اذا طلب البائع احدى الممن
ويترك الممن فاعله ذلك اذا كان يرضى عنه وفارضه له ذلك فاعله فان
كان لا يرضى عنه كالعور وكان يقطع المسبح عضوا منها فان البائع الامراء
من ترك الارض وله ان باخذ المسبح ويترك الممن او ما قولنا اذا تراضيا مع الخاتمة
لم يخرجه عن مطلق صحة العقد **قول** فابعد اذا حدث مع المسبح
عقب عن الاول من اراد احد العيني واحلفا فقال البائع هو القدر ملاحا ويترك
المسبح فهو الاخير فانما يخرجه بالمسبح هو ان المسبح خلت بين تركه وترك الارض
وبني احده واحد ان يترك هكذا اصل وهو يقال للمسبح مقرانه لا يسحق الارض
والبائع مقرانه لا يسحق المسبح قال سيدنا عليه نقول ان خيار المسبح امتساك بترك
ارض له وان احتار تركه فلا ارش عليه وله الممن وبيع العين المسبحة نالها
فاحد مقرانه والباقي لبيت المال هذا على قول الهدية وبني قول المسبحة
ياخذ **المسبح** بغير ارش لا ينافي في الارض **قول** في الاول رجع الممن
هذا فيما لا يملكه قبل التمسك بالبيع الفاسد فاما لو كان له منه قبل لا يملكه
الفا ستر رجع ما بين فمعه سلاما من القصد معينا وبني فمعه سلاما من القصد
الوجه ان المسبح ان كثر ما من البائع رجع نالها في المسبح وعقد بين
وهو الذي يعصمه مذهب من الله انه للمسبح وله الارض ولا يترك المسبح

عبدالرحمن بن عبدالمطلب

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ دُونَهُ وَتِلْكَ أَسْمَاءُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ لَمْ يَأْكُلُوا مِمَّا خَلَا بِغُلَامَيْهِمَا فَاغْلَامَ إِتْمَانًا فَكَانُوا عَلِيمِينَ

[illegible]

[illegible]

ولا شك ان الباع الغيب في الخامسة يسقط حقه من الشراء بغيره واما ما ذكره
 من البيع من الشراء له الحاصل قبل البيع فلا يسقط البيع وحاصلها انها اما على وجه
 رجوع واحد فاما على الآخر او جاهل رجع لا على صاحبه فالمسترك رجع باثر من
 واما الباع فمقتضى انه يرجع اليه على الخارج اذا عاقب الحيوان لان الشراء ليس
 لا وقت الحيا به فمقتضى العهدة والمهر والمخل لا يرجع الباع الا ما رجع عليه
 الثاني قد استوفيت المسترك وكذا ارجع الباع وعلم المشتري ان الواجب
 على المسترك قبل رجع المشتري لا الباع والمسترك على جاهل رجع
 المسترك وفي رجوع الباع ترد لا مثله لان رجع له لا يسقط حقه من الشراء
 ومقتضى رجع لان الشراء في يده فملكه وهذا الظاهر ليس للمولى مطالبة الخارج
 بالله ومقتضى ولا يلزمه ذلك ويطلبون بما لمعت الشراء في وقت العقد والمدة
 مسند عا به اعني عالما فكان ذلك اثر فلو كان جاهلا لم يكن اثره ومقتضى ان
 للمسترك العهدة والباق للزوجة ومقتضى الاولى ان لا ياتي الاعمى فقط للمسترك ولزوجة
 لان الشراء بسببه في حال الحاجة وهو رجع وهو مملوك لزوجي
 العبد ثم اعني حيث العهدة للمولى هذا يعني عان الزوجة فملك الماشي وقوله
 ولو قطع يده قبل هذا يعني ان ما من الشراء قبل المذهب كقولهم رجع المملوك
 ثم رجع فوجب له في المصلحة للمولى في الاولى ونصف الثانية والباق للزوجة
 كما قلت ما قبل البيع الحايطة له فلو سقوا جميع الارش الواحد الشراء
 والحيازة والمخل ان يرد بالشرائه قبل الاصح فحول الحق في الثانية
 وهو خلق عليه العتاد او ان كان غيبه العتاد باعه الحاكم ولو المتاحه فزوجه
 لحش عليه العتاد حركه عليه الحاكم اذا كانت مسافة السفر ظنك على الغائب فملكه
 على حسب الخلاف هل ثلاثة ايام او مقطوعة كما سمي ان شاء الله تعالى
 قوله وقوله الثانية انه لا حركه على الغائب وهو قول من حكاها في نسخة في معنى
 واتفاق لا يجوز رجع الغائب فان الحاكم يبيع الى احد في الزمان والبيع
 باعه قبل الفسخ جاز لمكان ولا يرد في الباعه لا يبيع الحيازة او يرد من عتاد
 والوجه انه فملكه فلا يبطل حكم المثلث وخرج الى ما يبيع احرا الا في كذا او يرد
 وعن عثمان بن مينا وش الحارث بن الحكم ولا تراض قبل ولا خلاف انه يبيع زواله
 المعب لغرضه ولا تراض فاذا اخل بینه وملكه في الرد وهذا التسليم على المثلث
 المهر وبه لا يرد غير معني او اذا كان في الزمة عند المهر ولا خلاف انه يبيع في الرد
 قبل الفسخ لم يحمي الى حكم ولا تراض في الثانية ولا يخلو للمعتد ليست يرد في الرد
 وبالي خلاف الجاهل به كما قالوا في السبعة طلب بما ليس له به مظاهر
 فلما اذ لم يترك عليه سماع في غير هذا الموضع لكن نقلا لدمي يعني الكلام
 وان لم يكن الا باذنا الصرخ فانه لغرض في هذا القول
 والاعلام لله الحمد

وفي المعز تعرض منه يعرف الى المصلح اذ لم يلزم صراحة في الناحية وفي المشرق
ان لم يترجم هذه المسئلة فيها لانه اقول ان لا يرد من النوازل ومن الله ان يطلع
الترجوع وقطع الكثير التزم ان لم يرض المسيرك البالي للامير لم يرض به فقاوموا بعضا
ثمة اسبغ على الوجه الذي لا يبرأ له الثالث في مصراة بق ما لا جرة لا نه اساع على
الغنى كما لا راد اذ بقث منها اذ الباع وما يقض فيه الارض برضا المسيرك من حيث
انها مشعوله على الباع وبث العزاة في مثله السبعة واقفا وكذا في مثله الغنم
واقفا وقيل واذا بق الباع على الرزق لسفي او غيره وكان قد اخذ في الباع
بما القوم قد نصروا في زمانه فصار له ثمن كنفه العبد في الناحية يدخل العبد
وهو الرزق **وله** لا يدخل اللب بزيادة المفصل من السرج دون المصلح من
والصراط لهذا العرف حاجز في العادة بدخوله وحده في الرابعة كان من
الطريق وقد ذكر العفة ان الذي يدخل في الاسطر في دون ذلك العزاة او
لم يسمع الملك من الطريق مع الارض حتى قال لوباع ارضا لحقوها ولها ليل
فرا في البكر ان يكون المسيرك حتى الشيء ولو خرب وحصل صاحب العزاة
وهو الباع البالي لم يكن صاحب الحق من جهة كما اذا ارب السفل وحكي فوجد
من شتر حتى قال في العفة وظاهر كلام الشافعي ان الملك يدخل بعد اذ لم العزاة
فانه يدخل بعد اعاد الماه لم يسمع وقد علة في اول المسئلة العزاة في اخرها بالي
والعزاة على الاول وهو المعروف **وله** في الخامسة ان ادعا باع الناحية فقال هذا
اذ لم يرض وقت بعد البيع فكل ان لم يرض الناحية اذ لو كان العزاة في المسيرك
قوله في البراهم اذا كانت استوفية البت المال يقع بعد العرف واياك
كعنه في الباع وحل ولم يرض الدار لاخذ الناحية من دار العزاة في الامار
ووجد ان اشترى من دار الاسلام كانت لقطه في السلاسة وجد المسير
في بطنها لو لو في الباع وقد لم يرض في الكتاب يعني ان يكون مفعوله او عر
مفعوله وقال في الكتاب ان كان مفعوله لقطه لا جاع يحان عليه في اياهه ان
كانت عر مفعوله في المسيرك فان هو الشافعي وسوا علم الباع والمسيرك
ام لا وان كان الشافعي علم المالك في اوله ولثلاثة افعال الاول في جعفر الثالث
من عر مفعوله لا سئل ذلك سئل العبد في ارض العزاة للواحد البالي
في الدار والدين ملكها عر الشافعي بالاصطلاح في الملتاق وان ملكها الشافعي
للمالك الثالث عن محمد بن منصور والامام طاجر والامام في الفصلان الذي
لصاحب النكاح والوجوه **وله** وكذا في ان وحده سبكه قال في الحقة وسوا علم
الباع او لم يعلم **في المسئلة** المراد ان ما في طبع المفعول من الدواب
وما في بطنها طبعه المفعول المراد ان ما في طبع المفعول من الدواب
الذي نقضه العرف من طريق السرج مصروا في العنق وهو ان

في هذا المسئلة

بما الذي نقضه الشارح من طريق السرج العرف قال في العنق النكاح فتم في
البيع والمصدق ولا يرفق من المفعول وحده وعند من النكاح لا يكون فيها
في المفعول وانما يكون عينا مضافا سرج وط احد عشر وفي ان لا يكون البيع فاعيد
وباعتها وانما فاقا ولا في المسيرك امانه ولا وعلى الباع نقضه ولا حتى اسد
من طار والسابع ان يقول الباع سبي وسوا قال المستر في صفا سلبت ام لا لان
الحق للباع وقد اسقطه او يكون المستر في سلب الفروان لم يقبل الباع مثله وانما
ان يكون الفرو منه ولا يكتفي في المله على ما سلك في تعليق الا فارة وهو اشبه
والنقطة في مثل متى مده يمكن ان نقض في مثله باق والثاني ان يسلم اليه المقتضى
الذي يمكن من العرف انما العاسر ان لا يكون في ذلك العرف حق او عر والميراث
لا يكون مشعولا على الباع الا ان يرضي في هذه الوجوه وظاهر كلام اهل
الادب ان النكاح في مثل البيع من مال المستر في طبعه لا يرضى وقاية الامار
المقتضى انما بعض تلف البيع من مال المستر لا يرضى بصره ولا خلا فان
منها يرضى باو وارطه في برك المسيرك فاعيد له لا يرضى خلاف فلا يرضى عنك الجماعة
ان قصد لا خلا من طريق العرف ان هذا النكاح فاعيد له او سبي في العزاة سماعا
كان فصلا في السرج لا في المعنى المسمى بالملك في الناحية السلم بوعليه العزاة
في الطريق الى الشهادة البصر واما البيع فلا يرضى في الطريق الى الشهادة عليه البيع
والسراج مع البيع **وله** في حد او لا يسلم التمس قبل الحلال الذي له المهر ويسلم المهر
في الشافعي في التمس المنع في الناحية من حوزة برك المسيرك وعرف الله
لا في بطلان في المهر واجلها فان كان ذلك قبل الفراق بعد اذ اصل عدم البصر
فقصه **وله** في الناحية من باع او مشترى لباحذ الفهم من كافي ففعله الله
انكته يعني فيه خلاف ففهم المستر كانه لا يرضى من الملك وورث الموردين
وغير ذلك ما ينقل والمعزاة في الارض بوع من الميراث في قوله برك الملك
الزاد ان سواه مكانه في الرابعة في الفصل وذا كان هذا مع في القطع
سبي على المستر كانه معين خلاف مذهب غيره في الناحية ففهم المسيرك
فقطه بالشر او الوجه انه اسبق لملكه العزاة وجه كلام صاحب الوافي
في الميراث بالما ان ليس على محرمه في الميراث في الغاصب والمزلف وهذا اذا لم
سلف البيع الاول في باني على الباع كما ذكر ابو نصر ولا سبي في الناحية وخبر خلافا
لشفي في حواشي الاباهه انما شرط ان يرضى الباع والفقهاء عليه في السادسة
من الابان في صفة من ادعى ان حرا لا انكار له لا ام عليه ولا فان يحسن البيع
من الابان مع من ادعى بوعر وانه بظلم سركه كان اما على صام وسوا كان صاحبه
معارز له ام لا لقوله صلى الله عليه وآله ولا يرضى في الاسلام واما قوله في حرا
سنة سببه فيها وهذا يحمل خاصة في بيان وقد قال صلى الله عليه وآله لا يرضى من حرا

المسترد

هذه وفي الروا بعدن المترد على الباع العقر وهكذا في غيره من غير ما رواه الله
سبط البيع يكون امره ولو ذهب الثمن وكذا في الشيء **قوله** في
سحق الباع حكم الحاكم يعني بالنسبة لا بالكل والاولى ان يبيع
فلا يزوج له كان عليه الحنفية وفي الحديث **والعقر والعقبة** عليه على العقر وفي
ابن معروف والعقبة على العلم في الاول مع الحديث في الثاني وهو ما يفرق
بأخذ خمسة او اربع الثمن اذا كان البيع عبيا متوبة اذا كان الفراق
في السنة من الموقوف لم يكن صحيحا وهذا الخلاف في الموالاة او ما ساعدنا في
بذلهم في الزمة ثم انما سلك البذلهم بقوله وبعض البيع الاول فانه سلم قبل
هذه البذلهم في البيع بها الا في بعض بيع العقر انما في هذا في الزيادة
له من ان ما في الزمة لا يبيع **في** في النسخة لا يزوج بالنسبة الى الباع في الاول
بالقبض لا يعلق به الحنفية بعد سلم ما قبض الى المولاة او ما قبل التسليم ويرى عليه
في هذا فلا يزوج عليه لانه اذا قبضه يدين على المولاة فكأنه قد تسلمه الى المولاة
في الزمة على النسخة اسحق في البيع والتعليق الرجوع عن الكفالة قبل
الاسحق خلاف قوله ان كانت مسخرة ولا يزوج له فذلك في الكفالة قبل
المال وفي النسخة الرجوع عن الكفالة المستلزمة بما في وجب لا بالسفر **قوله**
كفان المهر من ثمنها موقوف وبه هذه الكفالة ولو علموا انها مستقيمة
ذلكم بالله في الزيادة **في** في الحكم كونه موقوف ان يقرض في هذا
مبنى على جعل الباع والمسترك معاينين بها اعتبارا لو علموا او علم احداهما ان
تتقوا الوصي في كل الميراث انما قبض المال في مقابلة مخطوط وهو الاسماع في
وبل الاجل الباع له بعض صرفه استرد من الميراث دفعه اليه قبل
الفرق بين ذلك وانه يزوج الى الزمها وبين ما ذكره على حبلين الوصي اذ باع
الحركة للمطام ثم نازع الوتره وحكم الحاكم بسقوط المطام فانه يزوج على العقر
ان في مسائل هذه البيع ما طرأ من اصله وفي مسألة على حبلين فهو صحيح
من اصله ولكن طرأ البطلان والقرض هنا كالتمسك وبان يكون الميراث
في الاول من استرك شيئا ما على غيره او غيرها وحاصل العتار ان
كالخوص بل لا في اقتسام ما في الجيش او النسخ او الضعة ان كان في الجيش كان
عظيمه الزيد كمن السعي فلا يخلو البيع اما ان يكون شيئا الله اما ان لا
يشترط له وليس له حكمان حكم فيما كان وحكم فيما سلم اما الزيد باع فاما ان يكون
ملك الباع ولا يرد ان له حكم غير صحيح في بيع المعروف ان كان في ملكه
اجترأ على تسلمه واما حكم ما سلم فاما ان يكون الباع عالما به على ما باع ام لا
ان لم يعلم فهو كالقرض فانما يرجع به مع الباع ويعتبه مع التلف ان كان

فلا ينفذ
علم يرمى
نفاوان المسرك اذا جهل

[illegible]

مس دلو

[illegible][illegible]

الظاهر

درهم ۱۰ عالم طریقه
حقاً لا الهی الا
نکول، البصیر
والسید الهادی

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

1911

ذات لم يكن معاهداً لمعاطاة بها هاهنا لم يعطها على الميثاق
يذكر فيه عاقبة وفان يكون التولية والاستاذك لا يقع وقد حلت للمسلم
صور يجوز في الميثاق ويسعى في الميثاق **قول** وصورة هذه الصورة ليست مخالفة
لما تقدم بل هي صورة لها يكون متوفرة خاصة ولعل جواب العاقل ان يقول
كانت بما في الفسخ الا ان هذه الصورة ليست مستلزمة لعقود في هذا في غير
مما احاطت من ان تكون صورة له عند الامد او بعد هذه الصورة **والله اعلم**
وسبق لا وعقبة اعداء واداء الكلام صورته ان لا يقع المسلم اليه عليه ولا تأخر
ثالث في عقبة اعداء يكون للمسلم الاول وهو يمكن ان يكون كلامه ان كان على
الصورة التي ذكرها يكون الصورة مطابقة لما زاد **قول** وازداده عليه يعني الميثاق
ولست هذه الصورة التي ذكرها في الفواقر في الماشية **قول** في الثامنة في ظهور
الصورة وفان يكون صورته **والله اعلم بالصواب** ومع اننا من اننا
يعني الميثاق **الموضع الخامس عشر قوله** في خمسة اشياء
على الجوز من الزيادة عليها لانه قد وقع الاختلاف في الرواية والحجاء وقد ذكرنا
في الاولي لان اعمور الشاهي يجوز على الصفة قد يطر هذا وقال قد ذكرنا
الزيادة وفي الزيادة من الميثاق ان كانت مخالفة للناس فاسده وذلك صواب
في بعض البلدان واذا كان هكذا فليس فيه حرج على المسلم
الصحة اولى وانما كان كذلك مع ان من عليه البيعة في ابتدا بيعة اولى عند
لانما لم يجد السهو هنا على السلامة وهو ان قد وقع عقدان عقد صحيح وعقد
فاسد حكم بالصحيح تقدم واتى وهذا لا يتم كذا في المشتان فان كانا
بان لصفا اوقات واحدا من نصا في البيع والمشاركة لم يقع العقد واحد
فانما سلطان ويكون العقد كالمال لم يكن بيعة وقد نقل هذه المسئلة بالرواية
الفساد لما قام البيعة صانعه الطائفة فانما قام مدعى الصحة البيعة جهل
والاول اظهر وان خلفا معا فقول قول مدعى الصحة البيعة جهل
واحد للميثاق **والله اعلم بالصواب** وان كلا فعقد بالله لحسين يعني هذا الذي مضى
للميثاق وهو ضعف لانه لا يحل الا من عليه الميثاق وهو الميثاق للصحة
واما مدعى الفساد فلا حكم لمكوله **والاجابة** وخوفا يعني الميثاق
والمعاشرة والمساواة وحاشا هذه المسئلة بها ما ان خلفا في الصحة والفساد
على وجه الاحمال وعلى وجه العقول ان كان الاول فاقول قول مدعى الميثاق
وهما اولى لهما صحاح الصحة او احدهما او لانه لو احدهما من احد هما
له وان لم يمسح خلف مدعى الصحة وان ذلك حكم عليه بالفساد وان يفتا بالفساد
او ان يفتا بالصحة او ان يفتا بحد احدهما ورجح الاخر حكمه على خلاف
عقود وان اضاعا لوقت واحد كذا بان وان كان ذلك على وجه العقول

[illegible]

وعنه يعرف بين العلو والسفل وبين البناء والفساد لان الاحتضاض في العلو والفساد
اكثر وفي السفل عن التبريد في مثله العلو والسفل اذ اربع العلو فاسعد فيكون
الطريق من الاسفل لان يترك اخذها الاسفل ولو كان للعلو حواض من ماء من
صاحب السفل والماء والاعلى هذا السطح والافاق بان لا تنفع لها من
السفل في الاولي فمن له حفرها بعد يكون اولى في هذا الطريق من زيد في الطريق
في الزوايد عن وعن في الثاني لا بعد مع الاولى ولو ترك الاولى في
الدين حفره في يورثه الميت قبل اختلاف ان الحار الملازم اذا ترك فليس في العلو
والثاني فانه على صحيح وجه كلامه من زيد ان زيادة القوى التي ترفع
زيادة السطح وهو الطوبى وكل فاقا على ما هو اسهل في الشرب وتزداد السطح
للمجوار فانه حكم للمجوار كثره في الثاني وادعى فيه الاحساس ووجه كلامه من
للمجوار فانه حكم للطريق اكثر من المجوار في الطريق في ليل الحار وضوء
ازاده بان اذا كان الشرب في الطريق على سوي في الطريق لا احتضاض كاحد
فيها لكن تزداد احدها للمجوار واما اذا كان الحار والبارد احتضاض بان يكون له
الى داخل الزقاق وباللحار في خارجها فلهما احتضاض اولى كان قد احتضاض في ليل
في الطريق كاحسب من الله في اذ يبعث ولها طريقتان الى اخره فليكن في احدهما
من زيد بهذا نظرا لان ما لعله خالف والله يقول صاحب الطريقين اولى ان
فرصانه يوافقه فانه يعرف بين المثلين ويقول الزيادة في الطريق يرايه خفف
وعنا في الحار خلاف زياره الاستباب قال في الانتشار المختار ان نزلوا الانسان
وعلى ثلها في اثره القوة السعة او اختلف كما لو اختلفت العلل السريعة على
واحد وتما لو نظروا الى احدهما على حكم واحد فانه يكون ارجح في الحار من
احدهما استوكه الشرب اولى وكذا من له شرب وعنه ارجح من له شرب
ان السعة للمجوار معان اعلم ان كلامه على قوله العدم انه لا علة بالاحتضاض
في الطريق مستقيم هاهنا على قوله الاحتضاض الا في الشرب والطريقين
هذا سواء وهو ان يقال هذا طريق صاحب الطريقين اولى لان اقل الاحتضاض
طريقه التي تزداد بها كازيادة الاحتضاض في الطريق الواحد وقد ذكر في حديث
بقي هذا واجاب بان الطريق الاخر فيه زيادة الخضم في جوانبه بطريق
الساكن من يكون اقرى في ليلها عوم هذا انفس يقول ان الحار اولى اذا كان حار
في الطريق من شرب شربا الطريق لكن قوله المزايا الاحتضاض بين ان الهاد
تزداد او انما تزداد من بانه وثا المسعة الى داخل الزقاق اولى من
الى خارج واما كان الحصى اولى كان مصوره كالحار

ان كانت اذ قد فلا سعة بالطريق وان كانت مستوية في الزوايا كما نوا سوا الاعلى طريق
فوق ان الطرقت احتضاض وسوا كانت العرضه المستقيمة بين البروتين فيهما احتضاض
للاحد سعة او لا وان كانت الطريق سنازعا مستقيمة في البروتين فيهما احتضاض
فالمسعة لهم جميعا على فوط الطرقت والحاوي والبارد وان كانت المسعة انما تبدأ وما بعد
للاحد في المسعة لانه حوالا الاول حوالا الثاني وماله احتضاض وكذا عرف
ويعلم ان السعة من داخل المسعة في طريق حواضها على فوط حصى الحار وعلى طول
ضرب للمجوار وعنه العورة بالله قد ما وجد وهكذا عن واني الهاد الله
على سوي العلو الثالث حكاية في حواضها المهدب في الشرب بين السعة والشرب
والطريق فجعل في الطريق السعة للاشرب في الشرب للبعث وقيل انها قولى لا
في السعة لانه هذا كثره في البروتين حواضها هذا الصلابة في السعة وكثره
في السعة الشرب بل هو لا يترك روابه عن ضربه وتخرج من زيد لكل امام من
المسعة الشرب عليها الى اخره وعن ابن معروف ان الهاد يرضع على مسلة الشرب في
التي الشرب في السعة لانه اذا كان في مسلة السعة مسدود في السعة لا سعة بالطريق
في السعة فانه قبل ان كان المسدود مفعلا على عمارته البروتين وكذا وان كان مناجرا
لا سعة فانه ولما بان بعضه ويقول النبي بان اهل الزقاق طلب السعة وكان
كانوا لا يهرقوا سفلوا احقهم وان كان البنا من غير الامم فالسعة واحدة وقد ينظر
في جعل الانسان اذ في فراق مسدود او فراق من حصى المسدود ان يكون في
التي منه سوي وهذا مقصود على اهل الزقاق ومن جهة علوه المجرى في السعة
في الصوت وان كان في المسدود بعض السعة واذا جنى بعضه يهل يكون كالنافذ
منه فانه في الزوايا انما كانت في السعة في السعة في السعة في السعة
الزقاق واعلم انهم ان كانوا يسقون صبا به فلا سعة للمجوار وان كانوا يسقون
والشوق فان كان يسقون من غير ذلك ساقبه معزده فالسعة لهم جميعا وكذا
ان كان للسعة لهما في اثنى احدهما في جهة فيها السعة لهما في السعة لهما في السعة
جميعا لانه احتضاض واحد هو على الآخر وان كان يسقون من ههنا واحد ولكل جماعة
يهم في هذا السعة في كل واحد من ههنا في السعة في السعة في السعة في السعة
لا في السعة في السعة في السعة في السعة في السعة في السعة في السعة في السعة
منعلا سعة صاحب الاثر في المجوار وسفعوا صاحب الاثر في المجوار في السعة
السعة في السعة في السعة في السعة في السعة في السعة في السعة في السعة
فعا على مسلك بل تصاف فلا سعة لهذا السعة بين اهل السعة ولا بين اهل السعة
واهل الارض وعن السعة لهم السعة في السعة في السعة في السعة في السعة في السعة
الارض وقد تفرقت صورته الحق المسفل والحق المصاف في السعة في السعة

في هذا البيت حذره من ان يفتن اخذها الموعظه والاحقر لها من
منه ومع حذره من ان يفتن سماع الاحقر قطع فحشا كنه سائر الحرف
بالسوء في الشرب فلا سائر له الحرفان والاصح كون صاحب الموعظه سعيده في الشرب
لا له ليش له ان يفتن على نفسه فها في اهل الضابطه لا اعرف فيها كلام القسوس
اقرب وهو ان يسمع بالسوء في الشرب والله اعلم في الحاشيه سماعه
ومن فوجها ما عابها لكونها من سائر في مصر والنايه من علقها
وهو الظاهر من مذهب علي بن ابي السائر وهو الشرب والطريق في كلامه
ليس ان يابى الاعلى السعده بعد ذلك فان الموعظه وهذا الخلاف الحرفان
اذ انزل الخليله لان حق الحرفان لم يطل خلا ولا على في الطريق والشرب
خفه فقل في كلامه الاستناد بطور الحق ان الاستفاد الطل كانت للاعقل
الربوب وقول من يريد سائر ان يابى ان يابى على الربوب بلهم سعيده
والاحقر على قول الاحقر او ان سائر اهل الاعلى فهو على قوله الاول
ونقي سائر في الكل وقبل ان يطل لم يكن لهم الاحقر وما يابى
على قول الاحقر مثل كلامه في مصد صغير لان قول الاحقر ان الاحقر
لم يول يطل حرم بعده وقوله وما قاله من يريد على قوله الاول
في الكل وما وحضهم فهو ثابت وان لم يترك الاستفاد في فعل هذا
فيل هذه العباره في معناه لانها توه من مسئله الشرب والموعظه
الاحقر من اهل الشرب وليس كذلك لان الخلاف في مسئله الشرب
من يريد الخلاف في مسئله الشرب والموعظه من اهل المذهب ومن
في الاول اذا اجد الحرف السبب يعني في الحرف السبب الحرف السبب
بطرانه كما حدث بيع جدد في قبل الحليط ولد وحاباب نوحين
ان الموعظه السبب بعد زوال الشرب ليس في الجواب بطرانه لانها
ليطال الشرب التالي ان يقال لعل في يعرف بين المطال الحليط بطرانه
بليط الحياز وبلى بطاله ولد طله مست الحياز كما يقولون في
اذ انزل الصمت هذا الكلام فيه بطرانه لان طاهر المذهب ان يروا
وب العصر حاصرا كان او مسافرا او ما يترك اذا كان مسافرا اذا
الزوال مقدار صلوه الطهره وليس هذا القول الاماميه ان يروا الشمس
الصلوبي وان وجه البدايه بالطهره في ذلك الحرف المهار كقولهم
على طاهره لعلهم ولعلهم ايضا في اخيه العيشه في الاحقر
وور الاحقر الاحقر في السائر في صل اب العبد في السائر
الجميعه وسبب قربه لاحقا عما وكذا في القزبه من الميعود لاحقا

وكذا في السور والافلا في هذه الموعظه
في هذا البيت حذره من ان يفتن سماع الاحقر قطع فحشا كنه سائر الحرف
بالسوء في الشرب فلا سائر له الحرفان والاصح كون صاحب الموعظه سعيده في الشرب
لا له ليش له ان يفتن على نفسه فها في اهل الضابطه لا اعرف فيها كلام القسوس
اقرب وهو ان يسمع بالسوء في الشرب والله اعلم في الحاشيه سماعه
ومن فوجها ما عابها لكونها من سائر في مصر والنايه من علقها
وهو الظاهر من مذهب علي بن ابي السائر وهو الشرب والطريق في كلامه
ليس ان يابى الاعلى السعده بعد ذلك فان الموعظه وهذا الخلاف الحرفان
اذ انزل الخليله لان حق الحرفان لم يطل خلا ولا على في الطريق والشرب
خفه فقل في كلامه الاستناد بطور الحق ان الاستفاد الطل كانت للاعقل
الربوب وقول من يريد سائر ان يابى ان يابى على الربوب بلهم سعيده
والاحقر على قول الاحقر او ان سائر اهل الاعلى فهو على قوله الاول
ونقي سائر في الكل وقبل ان يطل لم يكن لهم الاحقر وما يابى
على قول الاحقر مثل كلامه في مصد صغير لان قول الاحقر ان الاحقر
لم يول يطل حرم بعده وقوله وما قاله من يريد على قوله الاول
في الكل وما وحضهم فهو ثابت وان لم يترك الاستفاد في فعل هذا
فيل هذه العباره في معناه لانها توه من مسئله الشرب والموعظه
الاحقر من اهل الشرب وليس كذلك لان الخلاف في مسئله الشرب
من يريد الخلاف في مسئله الشرب والموعظه من اهل المذهب ومن
في الاول اذا اجد الحرف السبب يعني في الحرف السبب الحرف السبب
بطرانه كما حدث بيع جدد في قبل الحليط ولد وحاباب نوحين
ان الموعظه السبب بعد زوال الشرب ليس في الجواب بطرانه لانها
ليطال الشرب التالي ان يقال لعل في يعرف بين المطال الحليط بطرانه
بليط الحياز وبلى بطاله ولد طله مست الحياز كما يقولون في
اذ انزل الصمت هذا الكلام فيه بطرانه لان طاهر المذهب ان يروا
وب العصر حاصرا كان او مسافرا او ما يترك اذا كان مسافرا اذا
الزوال مقدار صلوه الطهره وليس هذا القول الاماميه ان يروا الشمس
الصلوبي وان وجه البدايه بالطهره في ذلك الحرف المهار كقولهم
على طاهره لعلهم ولعلهم ايضا في اخيه العيشه في الاحقر
وور الاحقر الاحقر في السائر في صل اب العبد في السائر
الجميعه وسبب قربه لاحقا عما وكذا في القزبه من الميعود لاحقا

وكذا في السور والافلا في هذه الموعظه
في هذا البيت حذره من ان يفتن سماع الاحقر قطع فحشا كنه سائر الحرف
بالسوء في الشرب فلا سائر له الحرفان والاصح كون صاحب الموعظه سعيده في الشرب
لا له ليش له ان يفتن على نفسه فها في اهل الضابطه لا اعرف فيها كلام القسوس
اقرب وهو ان يسمع بالسوء في الشرب والله اعلم في الحاشيه سماعه
ومن فوجها ما عابها لكونها من سائر في مصر والنايه من علقها
وهو الظاهر من مذهب علي بن ابي السائر وهو الشرب والطريق في كلامه
ليس ان يابى الاعلى السعده بعد ذلك فان الموعظه وهذا الخلاف الحرفان
اذ انزل الخليله لان حق الحرفان لم يطل خلا ولا على في الطريق والشرب
خفه فقل في كلامه الاستناد بطور الحق ان الاستفاد الطل كانت للاعقل
الربوب وقول من يريد سائر ان يابى ان يابى على الربوب بلهم سعيده
والاحقر على قول الاحقر او ان سائر اهل الاعلى فهو على قوله الاول
ونقي سائر في الكل وقبل ان يطل لم يكن لهم الاحقر وما يابى
على قول الاحقر مثل كلامه في مصد صغير لان قول الاحقر ان الاحقر
لم يول يطل حرم بعده وقوله وما قاله من يريد على قوله الاول
في الكل وما وحضهم فهو ثابت وان لم يترك الاستفاد في فعل هذا
فيل هذه العباره في معناه لانها توه من مسئله الشرب والموعظه
الاحقر من اهل الشرب وليس كذلك لان الخلاف في مسئله الشرب
من يريد الخلاف في مسئله الشرب والموعظه من اهل المذهب ومن
في الاول اذا اجد الحرف السبب يعني في الحرف السبب الحرف السبب
بطرانه كما حدث بيع جدد في قبل الحليط ولد وحاباب نوحين
ان الموعظه السبب بعد زوال الشرب ليس في الجواب بطرانه لانها
ليطال الشرب التالي ان يقال لعل في يعرف بين المطال الحليط بطرانه
بليط الحياز وبلى بطاله ولد طله مست الحياز كما يقولون في
اذ انزل الصمت هذا الكلام فيه بطرانه لان طاهر المذهب ان يروا
وب العصر حاصرا كان او مسافرا او ما يترك اذا كان مسافرا اذا
الزوال مقدار صلوه الطهره وليس هذا القول الاماميه ان يروا الشمس
الصلوبي وان وجه البدايه بالطهره في ذلك الحرف المهار كقولهم
على طاهره لعلهم ولعلهم ايضا في اخيه العيشه في الاحقر
وور الاحقر الاحقر في السائر في صل اب العبد في السائر
الجميعه وسبب قربه لاحقا عما وكذا في القزبه من الميعود لاحقا

المذكورين يقولون ان ثبت في العلم عن الامم عن الامم بل في الدين
انه ان كان بعد الارض والمصطفى من البيت استقر في البيت وان قالوا ان
الغيب والبيت يقع في الارض **قوله** في الثامنة كانت السبعة لصاحب البيت
هذه المسئلة عند علي اصلي الا ان السبعة لم تكن الجوار خلافا لما ذكره
في تعليق الامام عليه والحق ان موضوعها لم يكن لان السبعة لا يسلط
كما تقدم ولعله لا بد من قوله مع العتبات لان التباين في ركن الغرض هو
لصاحب الارض يعني في السبع السبعة وعموم هذه المسئلة انه لا فرق بين ان يكون
الارض بينهما او لا فلو كان السبعة تحت صاحب البيت وفيه مقارفة المسئلة
لا يفرق بل في الدين فانه قد ذكرنا ان الامم اذا كانت بآل عصاة وكان نصيب احد السبع
من الماخيرة لم يصححه اخرى جاعا ومنه هذه الضبعة فانه ان قالوا فلو كان
البيت شعاعا كانت لسبعة الارض التي في الضبعة المعززة دون سائر سائر السبع
لم يقبل له سيقا وان قال نصيبها من البيت كانت السبعة في البيت لشركا البيت وكان السبع
في الارض اهل صنعتها واتي على قياس كلام الكتاب ان الدائر المسئلة اذا كان
في رفاق وكان حذر الزمان في سائر دوائر رجل من غير اهل الرفاق وبها يخرج
فانه يكون جازح للبيعة لكونه في رفاقه فلا ضعة للرفاق وان بعدت من الدائر المسئلة
فيكون له السبعة بعد اهل الرفاق **قوله** ما لا سحر في السبعة
قوله فلا سحر بالآيات تشير الى مخالفة طاهر قوله بالله وب
ولابا ليس شيئا الى مخالفة ما نؤمن من قول الهادي وكل الفرق بين السبع
والبيت ان في البيت اعم من حيث انه يدخل فيه الزوج والمعتق والافق ليس بالبيت
عند من جعله سببا للوارث وسوا كان الموروث حيا وميتا وهذا فيه نظره
والظاهر خلافه انها ليست الا تحت ثلث الوارث العصب وليس ذلك الا عند من
الموروث **قوله** في الاولى كانت لهم السبعة طاهر قوله من الله ان الوارثه سبب
خامس في غير عصا والوارث يكون مقدمه على الميراث واحلف في اطلاق كلامه
على ثلاثة اقوال الاول اني ميراثه على طاهره لان لم يقع السبع واحده بالعلم
لهم بقوله واحده التي قال ولا يقال لا تسعوا فقد اجاروا فحسبهم
لان اجازهم كما لم يشره الثاني ما خذ السبع معهما بل ان الميراث باله الا
كان لهم سبب وفي الثاني لا يفرق بينه في خصصهم الثالث عن النبي
انه غير السبعة على احد بالاوليه وحل كما قال من الله ان صاحب العلوة
بنا السبع باله من عند الله باع البيت لخاصة السبع الاجرة بالسبعة مع الدائر
فان لا يشرع انما به لوباع الوحي لهم لخواص الورثة ولا شفعه لهم كما لو
البيع **قوله** في الورد في العلم اعلم انه اذا كان للورثة سبب من اشياء السبعة

وهو طاهر في الورثة سبب فتم الجوار ان شاءوا اخذوا بالاوليه وان شاءوا اخذوا
بالسبعة حل ليس هما طاهران من وجهه شفعه وان السبعة على العترة والاوليه
على الوحي وان الاوليه سبط بالاطلاق قبل البيع لا الشفعة وان الشفعة بالاوليه
عليه هذا ما ذكره ابو مصنف ولم يقتل وقال البيهقي وحكا عن ماله ان الميراث اذا كان
سبطا للميراث وطلب الميراث من ماله او سبطا من ماله على الورثة سبب في الدين وان
كان اقل الفرق الرابع الاوليه في الفاسد لا السبعة والخامس ان الاوليه بقدر
الانصاف والشفعة بعد الورث السادس اذا اخذ بالشفعة شاركه اهل سائر الاشياء
لا اذا اخذ بالاوليه السابع ان اذا اخذ بالشفعة فهو الجوار ان شاء اخذ العترة
والاوليه وان اخذ بالاوليه عترة العترة وحكا عن ماله انه باخذ مقدار نصيبه
بالاوليه والباقي بالسبعة ان شاء بالاوليه قال ابو مصنف الجوار ان شاء مقدار
نصيبه بالاوليه وان شاء اخذ الكل بها اذا ترك سائر الورثة **قوله** وليس هذا
اذا انا وكما ولا يفرق في الحال بين الضرر والاثني والزوج وعيها والمنقر وعيها
بالاوليه ولا يحتاج الى ضمير حاكم الا ان يكون ثم خلاص **قوله** ولم يكن للورثة مال
حليل فكل طاهره ان في العدم مبطل ولو امكن الفرق وقوله الا في المبطل
اذا لم يكن الفرق **قوله** وليس لهم بعد البلوغ فتح هذا البيع هذا هو الصحيح قبل في
اذا به ما يعنى ان لم يمت فيه ومنه طاهر فان بلغوا قالوا كان لتمام ومطلبه
واخذ بالاوليه والكل المتبرك لمصلحة في الخلاف هل الميراث من قبل الوحي الصلاح
لا **قوله** في الثامنة وذكر ان الورثة قال في الزوايد اشار ابو جعفر ان الزوايد اكان
لم يثبت من اشياء الشفعة لا في دوائره وهو الضمك وكذا ابو علي وعن الرضا
انها ثبت قال في حواشي الاشارة اذا اشترى الورثة ايمان من الوحي على الشفعة
عدس لا يخلو الورثة سببا لا عدس لعلها بنا على انها مقدمه **قوله** في الثامنة
لا يخبر دون بني عمه قال في الشرح وهو قول واحد قوله في قال واحد قوله في
الهم على سبب قول من الله واعلم انه قد ينوهم من اطلاق المسئلة الشفعة تحت
الثالث وخبر لهذا بقوله على الاول والاحكام بعضهم اولى ببعض ولو كانت الشفعة
لحق بالسبب كما هوهم كان الا في مستحقا سوا كان له نصيب ام لا اذا باع اخوه ولم
عرف هذا عن اخيه والاولى ان معنى المسئلة ما ذكره في مذهب شل خصوصية الشفعة
لها في الزوايد لا مستحقا ام بعد الهادك ان لها ما يبر وهو قول واحد قوله في
خلاف مذهب وقد ذكر في مذهب ثلاث صور الاولى هذه المسئلة فان ترك
الاخ فهل يكون لبي الاعمار على القول بمذهب الا في وجهان الصورة الثامنة اذا كانت
دار من ماله جاعا اخيه نصيبه من اثني وعفا شريكاه عن الشفعة لم باع

[illegible][illegible]

وهم في صلوه العريضة انه وكوب الاغنام تشبهها كما قال له ان سلمه من قبل
على الزكريا **سورة** ما كنت تعلمي انك في الاستسقاء في الصلوة ولا تهاذي
الشيء واما انك العريضة جابر حتى جوهام لا يظهر اطلاقهم وشكك في هذا
حتى جوهام **سورة** فان خطا ان يعاظم مثل وكذا سلم على السلب ان عرق السلب
والا تطلب **سورة** ولم تشهد الا قوله فب ان تطلب سمعته بعد ترك الاسماء فيكون مطلق
الظاهر لا يباين لانه قال **سورة** في ان الاستسقاء على عقلت للشفقة واما هو
البيان واذا ما تطلب من لم يسمع في عقلت **سورة** لمدان تشهد حتى يسمع
لحق على الطلب **سورة** واما تطلب في هذا لعلة لعموم ما بين الهادى لمراتب الاظهار
الاخر فيكون اطلاقه **سورة** ولعلنا جاملنا انها سطلت هذا سوال وهو ان يقال
فيه اشياء على الطلب **سورة** ولعلنا جاملنا انها سطلت هذا سوال وهو ان يقال
طرح وجوب الاسماء هنا وطرح في ذلك نوجوه وجوابه هي وجهي ادوار
العمه ان الاول **سورة** تشهد لاجل الطلب وعلى السورة في الاستسقاء على الطلب هناك
الاسماء على الشيء التالي ذكره لعفته ان الاول **سورة** على الطلب الاداسيد
لا على الطلب ولا على الشيء وهذا اذا تقدم منه الاستسقاء على الطلب ثم تراخي في
العز في **سورة** ولم تشهد فاما اسد على الطلب وسار عفته لم سطل لا يزداد
شبهه على الشيء اداسيد هذا للشفقة حالات اربع الاول ان يكون في علمه
طلب منه وهذا يكون في قولنا في الخلق على ما يسمون الخلق قال في الزوال ان كان
فقد لم يطل الشفعة وان كان قاعدا فقام بطلب الحاله الساسه ان يكون
فوق ثلاثة ايام قال في الزوال عن العريجات لم يطل ولا الوكيله وشكك
على المذهب في قرب المناهه وبعد ما ليس اذا هدف مقدار ما عليه وجه الحكم
الغالب في الحكم كذا على المستتر ان كان في حكم الحالك **سورة** في
الشفقة في طلب المستر في الزوال **سورة** ان يكون حاضرا عافته دون المناهه في حكم
على الغالب فظاهر اطلاقه انه لا فرق بين هاتين الحالتين وفيه احوال اولها الزوال
انه لا خلاف الا لوجه دون الطلب ودون الاسماء القول الثاني لاجل الطلب
وشهد على ذلك ان خصه الشهود والاخر طلب الشهود لا يخرج
الزوال قول الطلب المناهه وسند عليه واخر في طلب المستر في الزوال
وسند على الطلب واخر في وسند على الشيء ولم يذكر الطلب لانه ان كان حاضرا
على هذا ان طلب لسانه حتى يبلعه واستهل على الطلب وسار اسد على
ان تراخي في سكره حتى شفعه اجابا وان احد شي من ذلك الخلاف وعده
المستتر بطلان ثم رافق كما تقدم **سورة** في دعوى من ينفق متابعه فان قدر
لم يطل الشفعة **سورة** الا ان يعرف من عاينه في المقصود **سورة** في الزوال
ووجهها اذا كان عاينا فابدها عاينها كونها مطلقه وما تقدم من مطلق الاية

ما يحسن على شفعه **سورة** اعلم انه ان كان البيع صحيحا في نفسه ليس اعمد مناره
جهد فان سمعته سطل عند مراد ليس وعلى هذا اصل العفته كلامه في الكتاب وان كان
جهد ان الاحتاد الشفع **سورة** قال العمه ان سمعته ان كان الحكم لا تعد
جهد قال **سورة** اذكره على وجه النظر ثم وجده نصا ان الى العواقر في الزوال
منها سطل في الوجهي كان فيه نظو في كل لا فرق بين الوجهي منها سطل الزوال
في الكتاب انه فاسد فصح الحكم لان الحكم لا يغير ولا يبدل الا في الجهد فيكون
الحكم على عفته اعمد الهديه ولا تطل لاجل الجهد في الوجهي **سورة** وفي ما في
البلعه ان من ربه ذكر في البلعه ان الطلب يكون عند العلم فاقول ان ربه اذ اعلم
على العلم لان العلم لا يثبت الا بالثبوت واحد لا يعجز ذلك وقد يغير في العلم على
ذلك كذا ومنه قوله ما علم بكذا والمتراطين ومنه قوله على ما شهدنا انا اعلمنا
سورة قال السيد بطلان اخره الظاهر انه خلاف بين السيدين فصار في هذا
سطل في الباطن ان حصل له طين لصديق الحظ في فضاء من عقلت فيقول الظاهر
في العلم الاخير عبد لي وقد اشار في بعلة السورة انها سطل في الظاهر فيقول الزوال
لانه باق في ان يكون فذا خبره من حكمه شهادته في قال سطل حتى يغيره في جلات
والمزاجين على لا يطين ولا يظا هذا واما ضاحك سطل في تبيين صدق المحرم في نظري
قال الحظ في حيز الشاهد الواحد قول **سورة** ثم اخذ بعد مده لا يذا هذا احتاج
للاصل وهو ان يقال مثله المستر في حكمه فان كان على احتجاده في هذا الاخذ
في هذا فيحصل وان تغير احتجاده الى ما على التواخي فلعلة لا يواخي على الخلاف
في الاحتاد الاول عتبه الحكم اولا وان اخذ بها حكم الحاكم لا يلزم في الحكم تدقيق قول
قوله **سورة** من عرفت ما عاها احوال الحظ في لافق بين العبد وعونه والذكر والاثنى
والشيء من حصول الطن **سورة** اذ قال في شفعه الى اخره والوجه ان هذا احيا لطلب
وعلم ما به ان قال لا لا اترك شفعي كان طلبا لان ضد الترك الطلب وعلى الاحتاد
ان قال من شذوا فلا اترك سمعي كان طلبا وفيه نظو لانه احيا ومن شذوا
اذ كان له من يذغاص الى اخره وقال فان جهل فقل ان بغضها لا يطل سمعته
لم سطل عند الهديه **سورة** ذكر ذلك فضلا عن ان يذغاص في موضع هذا في
الظاهر ما في الباطن فلا يطل ومثل لا فرق في اسقاط الحق بين العلم للجهد الحظ
على علم في كذا العبد وقول شبيهه لائق واعلم ان الثبوت فيما هو في لا يطل الجهد
كالعمه اذا بلغت فسكت حاهله والمذايع اذ لم يقام له اليق في نحو ذلك واما القول
فيقول القول بطلان هذه ولم يمسك شفعي لاجل خلاف هذا كذا في مشعل السهم ونحوها
وعلم **سورة** علمه ساراها بعينه بطلت ووجه ذلك ان التسليم للوكيل تسليم للملك
فالرسل والعفته وهذا هو الفرق بين هذه وبين ما ذكره ما به في الاحتاد اذ البلعه

[illegible][illegible]

فانه لا يحتاج الى حضوره اذا قلنا ان العضا على الغائب جازر لعل لا يحتاج الى الوجود
اذا كان الوجود الاخذ بالامر والى الله اعلم **باب** في حكم الباع في البيع
بمنها يعني بهى الباع والمشتري بعينه في حكم البيع **باب** في حكم الباع في البيع
السعوى **باب** في حكم الباع في البيع **باب** في حكم الباع في البيع
جائز انه لا بد من حضور الباع والمشتري في البيع **باب** في حكم الباع في البيع
بأنه لا بد من حضور الباع والمشتري في البيع **باب** في حكم الباع في البيع
الصحيح وقوله بعد هذا رجع المشتري عليه بما دفعه هذا احد قولين في البيع
واعلم ان احد السعوى ليس على ثلاثة اوجه من المشتري نقل بلا استثناء بل في
ول بعض قولين في البيع **باب** في حكم الباع في البيع **باب** في حكم الباع في البيع
وهو اذا كان في البيع وقد قبض المولى وفيه الخلاف المتعبد والافان
الاول ما في الكتاب هل يسترد المشتري ثمنه المذكور او باخذ ثمنه
ما دفعه السعوى ويدخل في هذه لو كان المولى من سائر الناس او باخذ ثمنه
لو كان من سائر السعوى مع الباع ان طامه نقل بغير مال المشتري وان قلنا في نقل
من مال الباع وسائر المشتري ما سلم اما اذا نقل ما سلم المشتري فالباع ما سلم
له ولو كان المولى من سائر السعوى استحقه لان هذا من الثمن الزهوي
فبيع قول واحد **باب** في حكم الباع في البيع **باب** في حكم الباع في البيع
له ان يبيع سوا حقه المولى ولا مانع من ذلك في البيع وقوله في البيع
كالوحد للمولى **باب** في حكم الباع في البيع **باب** في حكم الباع في البيع
ما استرداه الباع قال في البيع بلا خلاف وهذا أصح على ان ذلك بعد النقل
وقبل الحكم او بعد الحكم وكان البيع في ذلك المشتري ان هذا النقل وما لو كان في
الباع وقد حكم بالسعوى فلا يلزم المشتري لانه لو كان قد قبض الثمن
لما لم ينعشه وقد ان كان الحياض للبائع والمشتري قطع له جميع ما كان في
وهد احد قولين في البيع **باب** في حكم الباع في البيع **باب** في حكم الباع في البيع
وله وكان للسعوى ان يطلب بها لو اجد بالطلب طلبت سعوية **باب** في حكم الباع في البيع
مسترد وطالب الحياض ببيع له الحياض لانه لا بد له من سطره وادانته للسعوى
فيه الحياض وقد بطلان رد المشتري الى الباع احتمل ان يفسر الى العوض
فكل وذكرنا بان الاحتمال ان اردت السعوى بغير ائزوه في العاقل اذا كان
السعوى العبد القديم للمشتري رجا على الباع او احد الاربع في الحياض
عوض من حياض المولى به والعبد مملوك لكل هذا فلا يعجب سوا
حياض المشتري او كان مع الباع وقيل وهذا ناقص لان الحياض مملوك
لا يسطر في حياض السطر لا يسطر الا بالسطر وانما السطر في السعوى
لا يسطر في الثانية عشر ذكر في الجامع الضعيف وهو من كتاب السعوى

بعضا وعرفنا خطا في انه يتردد بالعصا في حيزه على العصبه ويخطا في المزا
فان الحكم يصحها وتعل هذا الجزب وقد حكى كلام الحنفية ولم يذكر فيها
في هذا ذلك بل انه اقول الاول ذكره العفة ان السعوى مطلقا كما سطر مع المشتري
ويعنه وان الحكم كالمسترد وان لا يقوم التسعير العول الثاني ذكره في الثاني انها
بعض ولم يغفل بين ان يكون بعضا وعنه فان كان الحكم لا بعض الحكم
في الحال ان الباع لو طلب العصبه احابه العول الثالث ذكره العفة واختاره
في السطر انها ان وقعت بعضا لم يبعث ولا بعضا وذكر هذا في الوضوء عن الثاني
والثاني حديث في الثاني انها لا بعض مطلقا **باب** في حكم الباع في البيع
وكنى كالعصا ما في الفقه مظاهر وانما في وجوب الشك فقد قاله ربه
في وجوب خطا في الثاني خلاف الثاني في الباع اذا سطر من السلم لانه لا بد من هذا
الاسلم الثاني واما ما حكى في الثاني انها قد سطر من السلم الحكم بغير السلم
بالوحي من وجوه اربعة احدها الثاني اذا كان الحكم بغير السلم ان يتصرف
به قبل قبضه لا اذا كان بالثاني الثالث انما يفسر مع المشتري في تسليمه فانه
بالحكم **باب** في حكم الباع في البيع **باب** في حكم الباع في البيع
فانه قد سطر وهو طلبة ليس السلم السعوى **باب** في حكم الباع في البيع
والاخر ان عرفنا ان ذلك سلم وهذا لان طلب السعوى السعوى
يقط طلب السعوى سلم السعوى طلبة السعوى ذلك لا يكون فيكون
بلى سلم السعوى **باب** في حكم الباع في البيع **باب** في حكم الباع في البيع
قد اختلفنا فيها باننا اعلم انهم اختلفوا عما اذا كان المشتري
معدا على اقول الاول في وعيد كلي فقله بعد الشك في التسعير انما هو
فقله في الجاه معدا بيقين المشتري العول الثاني انه لا يكون معدا بالبيع حكم الحكم
لا يعلق ما قبل قبله وهذا قول في وعيد وعيد في البان على طوع وشر
الاباء في كمال الشك ان يكون معدا بالطلب وهذا قول من الله وقيل
في الزيادة من وعيد وحكاية في سطر الاباء على طوع وشر والله وقيل
وكي عنه ان يعلم ان له سعيفا لا يترك التسعوى وقال في ان يعلم التسعوى
مسترد وعنه في الاسلام وما ذكره من الله هو المذهب واذا ثبت انه معدا بالطلب
لما كان الغائب الا في ثلاث مسائل لا بعض العصبه ولو الف ولا الشك ولو استعمل
لا يلزمه فليع الزرع عند طكان له حياض الباع في حياض ماله قبل ولا يات
اذا رجع بعد الطلب وقيل بان ان قطعت الثمار بعد الطلب عند
له سعيفا مطلقا فخل مطالبه في الحال كقول من الله وحينئذ عاده الطلب وان
لمطالب في الحال كما حكى على طوبى على هذا قوله وان لم يعلم ذلك طوارا الطلب

بعد ذلك فحصل ان الهلاك بقول هو متعبد فلا يرجع وف بقول ليس متعبد
واما ما ذكره في غير هذا فغيره لا يهاجم بقولان هو متعبد بنقض الشرع بل انما هو
ما يرجع من غير على التزم من قوله انه يزعم البناء قد حكي في سراج من غير ان السراج
اذا زرع بعد الشرا فالزعم له وبنيان السراج الى الحصاد **الوجه الثاني**
قوله اذا تلف بالزعم فان السبع يكون مختاراً قال في السراج وهذا السراج
انه اذا زرع فيه وكان الحيا به وقعت في ملكه قال في السراج وهذا السراج
حكي قول الشرا انه باخذة لخصته وتأثر على ان ذلك اذا كانت الحيا به من السراج
بعد حيا به ما سهلك وكيفية الخط ان المسهل ان امكن تقوية مفقود
قوم المسهل ودال في وقت الشرا عليها ووجه السراج يوم العقد والمسهلك
العقد واما الذي لم يكن لقوته مفقوداً فوجه بقا المسهل ومع عقده وما يلحق
فهو فيه **المسهلك** حقيقة التي عليه ملوا استر كاطا من العن بما به واخذ من
شتره بما به قوم التزم وحده والمطابق وحده وقسم الشرا عليها **ل** ذكره في السراج
له بذكر السراج حكم ما اذا تلف بانه قال ابن معرف في السراج ان يرجع على العاقل
لعمه ما سهلك قال لعمه فحين اجد فيه نظراً انه لا يطلب بما حكي عليه في
ملكته وكل خطان فقال المطالب له المستر ك ثم سلمه للسراج فان كان
احد من العاقلين من ما سهلك الى اخره وكل وسوا احد ذلك قبل احداً
او بعده وكذا اذا ترك المستر ك الغائب خاص والواحد البعض خاص بل
ما احد فان صالح على البعض وذكره لعمه انه ان كان يملكه احد الباقي كان كماله
لجميع انه لخاص بالكل وان لم يملكه احد الباقي خاص بقدر ما اخذ قال لعمه
وتحمل الخاص لجميع قبل وقد اختلفوا فيما يفرح فيه وهذا اذا استند
صاحب الوكالة على المار فقال الوجه هو يكون على صاحب المار ان فوات البعض
او لم يفتق الضل وفي شرا حيا مصر على الاستداه بطور المستر ك وهذا
وجه ثلاثة ووجه الرابع لم يذكره وهو اذا كان البعض من السراج قبل
بابيع او بعد الطلب ولعمه يقال فيه ان كان لا يعطى الشرا عليه كان يجوز الخ
وهو ذلك فانه لما لم يزرع ان شرا اخذه لجميع الشرا وان تشارك لانه اذا زرع
فكان الحيا به وقعت في ملكه كما اذا كان باؤه واما اذا امكن تقوية الشرا عليه
كان سلف الابواب وهو ذلك فهل يملك حصه المشغوع من الشرا وبصن ما يملك
المشتر ك او يملك جميع الشرا ولا مكان بطر في ذلك وكذا اذا لم يكن يقسمه الله
هل يصح الارش للمشتر ك ان السبعة لا يلقى الثالث او لا وبلغ هذا القول
الاول شرا رضا فمهما عسروا مع شتره ورضاه عسروا فحين
ذكرها في سراج الارض فلعنه اخذها ما زرعين او لو اخذها فمهما عسروا
الربا **الثاني** اذا اشترا نصف عبد بما به ثم حصى فاحد الارض ما به

والجوزيك فبقا ان يقول ان شرا السبع اخذ جميع الشرا ومن شتره كان هذا
ياكل بسقط الشرا عليه كما ذكره في سراج سلعه المثلث **الوجه الرابع**
لرجع ما وقع عليه اسم الشرا الاول طاهره انه مع الاطلاق لا باخذ الا بالامر الاول
وهو حيا به وبه وقال في بدو والحواس المذهب عن الاستداه مع الاطلاق
انه مع الاطلاق باخذ بغير من باخذ منه قال في الزوايد اذا التزم عليه الايمان
قال ما ساقع باو في الايمان واعلم ان هذه العقود كلها موجهة للسبعة فان اذا
اخذ بالبيع الاول فقد ابطال ما وقع بعده وان اخذ بالثاني فقد ابطال ما وقع بقر
الاول وحيث باخذ بالاول له المطالبة للثاني وحيث باخذ بالثاني وبطل الاول
يكون كطالبة البايع والعقد من المستر ك ولو اخذ بالاول وكان الثاني زوايد
شتره شتره خذت معه كانت الشرا للثاني لانها شتره ملكه وان كان ملكه عاقل
سقطت هكذا ذكر ابو مصر وحيث باخذ منه لم يملكه بما اذا اشفع الحار واجتا
الشرا الحار انه ثم حيا الخليل **ل** فان السبع خطي شتره الذي خسر جده هذا
في عاقله اخذ ما من الاول اذا لو اخذ باخره لم يملك ما سهلكه الاول **ل**
ان كان كان شتره عند ما شرا الاول يعني فاما اذا اشترا باءل كان بعض
قد التزم بها هنا لا يرجع البايع الاول **ل** وكذا اذا بايع منه بعض هذا
الزهر الخليل وحيث الاول ان معناه يقع الحياضة في البعض كما في الملك الوجه الثاني
ان بدو ما ذكره ابو جعفر ان من شترنا منها وبها شترنا في البايع فلا حيا للسبع
فيه ولو كان باقيا على الاشياء لم يملك ما استهلك فاذا اخذ السبع وقت
الحياضة منه بلفه وبني المستر ك وذلك لان الشفع انما اخذه اذا كان قائما وله بيع
من طريق الاستحسان والافهم كسبعة البراء وكانت القياس انه لا شفع فيه
ان قاله ش ما اذا بايع كان كالمسهلك ملو باع نصف الارض التي شترها ثم السبع
سقط هذا النصف بطلت سبعة في النصف الاخر لا قد تفرق البيع الثاني لما شفع
به والله اعلم **ل** في الساسه لعمه ان ربح ما لم يصر فيك هذا فيه نظر والمطابق
المصون على المستر ك البايع اذا تلف في يده وملك لبايع اذا حكي للسبع لم
يلحق به المستر ك لا لو اخذه بالثاني **ل** وقال ابو البراء انه انما قال انه
غير مصون على المستر ك البايع بالثاني قال في السبع اذا اخذ بالثاني كان ذلك
صالحا للثاني ولا يصح البايع قال في السبع اذا اخذ بالثاني كان ذلك
اذا كان غير مصون على المستر ك البايع طر ك ان القائل له على ما ذكره ابو مصر وطاهر
كله ان لا ذلك اجماع لانه يملكه الحار اذا اشفع بالبيع بل هو مع وجود الخليل
المستر ك البايع حيث شفع السبع بالبيع الاول **ل** عن السبع الى الله انما
يكون للمستر ك الثاني وملك هذا حيا كما قالوا اذا حيا ما ساجره ما شتر فيها
اجرمه ما من ملكه المار ك محم ذلك وكان الاول جعلها للثاني في المشترا

[illegible][illegible]

على المذهب والمسلح فاحسب المذهب على الكتاب والوضع من العقول من ريد
والموضع من باله وبتحفظ وابنه الاستاذات واحسبوا على عقول المسلح من ريد
ينضاف الى ملك مستنقذ لا يحسب الشفعة فالملك على مستنقذ فالملك المستنقذ
العقل وعلى من المالك من قول البعض بقاء **الماله** هاهنا في المجره وهو صحيح
عليه والوجه انه اسبق الملك من الاصل فاستبقه فاعقل قال ابو مضر بعد هذا
عن العقول والوقوف وشاير التفرقات قبل مطالبه السمع وقبل التكاثر وقال ابو مضر
محم رجبهم ولو لم يسمع بعد ذلك واصل السمع السمع وجعل هذا استنقذ
الاول في شبهه ابو مضر بعد ابي يونس والنفوس والبيع الوقوف قبل الاجابة قال
الذاكر من ما ذكره ابو مضر مع من وجهين الاول انه محال للنسب فان هذا
قد نصوا في الزمان ان الزمان اذا علق لم يزع قبل التكاثر لم يزع رجبهم وقيل
في تزعم ان الزمان ان المكاتب اذا اشترى اياه ثم اراد بيعه فليس له ذلك بل
عقده موقوف وكذلك المالك الوجه الثاني ان قياس العقول على البيع لا ينعني
العقل له فوا خلاف البيع فان قبل هذا اطلاق الرجوع في العقول فهل ينعني
قبل اطلاق الشفعين ان سطله تكونه غير مسدود ام لا فلما اطلقنا من اطلاق
بغير لانهم لم يذكروا هذا في التباينات **والوجه** وهكذا انصرف الواو الى قول
م باله في موضع هذا الحاصل الى مصلح الماله ان الواو في قولنا ان الواو في
هذا من انه لا ملك للورثة يعني ملكا هو با وعي من ريد ملك للورثة مع الذين
لا يصعب ولا قوى ولو اعنفوا ثم حتى الذين لم ينعني العقول وعليه بدل كذا
في الربادات لكن دلالة على ما ذكر ابو مضر اظهر اما قولنا ان الواو في
فتمتزه صحيح ولو لم ينعني الذين **في السابعة** بليت للشرك الشفعة عند
المخول زيد وح وبن ان بقولات لا شفعة فيها فان كان استنقذ المجره
لم سطل الشفعة وقال من باله تطل فان في حاشيته المذهب ومنه كذا
لما عرفت **لم** كالمواشرك انه معضوب به في القياس نظرا لانه قاسم من تصرف في
ملكه عاين من تصرف في ملكه غير ملكه وهذا الغائب وكل الاول شبهه
وهذا احتياط والاصح وان حكى عن الغيبة انه لشبهه الزرع واحتياط
في التذكروا والذكر في عاين كانه توقف في ذلك وكذلك توقف الغيبة
قايده التسمية وحاصل هذه المسئلة ان الولد اما ان يكون موجودا
العقد ام لا وان كان موجودا **في السابعة** السمع مع امه سواء حكم له الشفعة
من قبل امه او بعد افضاله لانه شريك في كل سواء كان من المشترك بوطان
لا شفعة **في كذا** ام لا لكنه قال اذا وجد من قبله لا ولد لان الشفعة على المالك
دون المزابل قلنا هو هنا شريك فمسئله سبيل الماشرك اذا قطعت وهو

اي وانما اذا لم يكن موجودا وقت البيع فلا يخلو اما ان يكون من المشترك او من
عقد ان كان من غيره فاما ان حكم الشفعة والولد مفضل او مفضل ان كان
مستقلا كان جمعه للشفعة سواء شبه بالزرع وبالتميز وهذا هو الحق على
شبهه بالتميز كونه من قايده المجره وعلمه تشبيهه بالزرع كونه من مال الغير وهاهنا
وان كان من مال الغير فهو شبهه بالزرع اذ انك تبيعون اخيرا ثمانية وليس على
المشرك وقد قالوا انه كالمتميز والا فله شبهه بالتميز كما ذكره العقول
اعطى المربي كذا اما بقصرون العوائد الاصلية بالولد والتميز وقال العقول
الذاتية ان شبهه بالتميز كان جمعه للشفعة وان شبهه بالزرع كان بين المشترك
والسمع تفضي وانما اذا حكم بالسمع وهو مفضل فانه يكون تفضي سواء شبهه
بالزرع او بالتميز واما اذا كان الولد من المشترك فقد عني لئلا ان حكم وهو مفضل
من الشفعين فانه جمع فانه ان شبهه بالتميز وحصله ان شبهه بالزرع وان كان
فكر وهو مفضل حتى له بعد فانه ان كان له الصف سواء شبهه بالتميز او بالزرع
تلك ونفعه المجره على المشترك لا على السمع لانها مما تشغل ويقوم بالولد يوم
الولادة قبل واذ حكم بالولد للمشرك بان يكون منه وكان في البطن حتى عليه
لجانه حتى تقع **الموضع السادس قول** في الاول فالبينة على
السمع هذا مذهبنا وح وبن واحد والى عن ع وعبد وقالوا في رواية
الاساس لقول قول السمع **والوجه** وذلك لان البينة الى اخره قبل هذا التعليل
لاننا نعدن البينة على المشترك لا يوجب كون البينة على السمع وانما فانه يمكن
ان نعم البينة على اخر الشفعة انه لا يلزمها ومن هذا الوجه وليس الموضع بعد المسئلة
ان قال وحيف البينة على الشفعين وان كان معه الظاهر وهو البدل لا يملك
هذا الظاهر ثبات حتى على العقول ومن معه الظاهر فالقول قوله اذا عني الظاهر
عليه لا اذا عني الظاهر حقا فعليه البينة كذا المسئلة وكين قد عرفت
الاسلام والمخبر في ذل الاسلام وقال الغلاف للقدف وهو عدا وكافر وقال
ليخا واسلم فان عليه البينة وعن ك القول قوله انه حرم من قال في حواشي
الافاد على هذا لو كان للذين شفعوا فقال احدهم للاخر الذين ليس كذلك القول
قول الثاني ملك الاخر ذكره العقول ابو الرضا **في الثانية** والبينة على
السمع هذا مذهبنا وح وبن واحد والى عن ع وعبد وقالوا في رواية
لكن ان المشترك في وجود البينة عليه وقال من باله قد عاينوا قول الشفعين
لعل هذا اذا اختلفا والمبيع في يد المشترك الاول سلم الى السمع **في اختلاف**
ذلك بالقول قول السمع كالمبايع والمشارك اذا اختلفا في الشيء وقيل للمشرك
السمع قال ابو مضر والاختلاف في جنس الشيء وصفته كالاختلاف في الشيء وصفته
الغير قوله

وهذه اجزاء فادله دعواه للمصنفين ظاهرة وهو ان قصده بطل السبعة والستون
 وسائر كتابه الملاقي ان كان السبع حائرا وبطل السبعة والستون
 منها عاذا السبعة **قوله** السبعة وان قال لم اطلب بطل سبعة هذا ساعلى
 احد قولهم وان الهادى ان الموزع له او لم اطلب بطل سبعة هذا ساعلى
 بطل السبعة بقى هذا اذا اشترك رجلان في حكمة المصلحة وقول الله تعالى
 ان اطلقا او اما قال وقت واحد **قوله** اما منه احكم للوكل وقت واحد
 اصح ويكون الحكم بالسفر وطيران جالس السبع مكل بطل الحكم وقت واحد
 معذرا للمرءى جالسا ههنا او شاهدا واحد وطلب المشترك الموكبه والتمس
 لم حكم له حتى خلف **قوله** كتاب **قوله** كتاب **قوله** كتاب **قوله** كتاب
 لها معنيين لغة واضحا
 اما في اللغة فيج مشبعة من الاجزاء هو التواب هكذا في الامتياز واما في الاصطلاح
 فالاجزاء عند منافع مخصوصه لا عيان مخصوصه بعض هذا على سبيل المثال
 وقد يقال عقد على عيني مخصوصه سميح به استثنى ان فيها لا شئنا منافعها
 حتى في هذه الاجزاء لا عيان له والاصل في الاجزاء من الكتاب قوله تعالى فان لم
 فاتوهن اجورهن وقوله تعالى ان ينفقوا فضلا من رزقنا ان يحزنوه ان يكون
 في الخدم وقيل ان ينفقوه ومن السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم ما قوله فقال صلى
 الله عليه وسلم اجزاء فاعلمه اجزاء وقوله اعط الاجن اجزاء فلان الخ عرفة فاعلم
 الحكم ذكره في الصحاح وزكى ابو بلخلف لغة بمعنى الحكم وانكره الكشاف واما في
 طراز اصلي في الصحاح استأجر رجلا هاديا حياخذ به السلم وبان يكون
 طريق السائل لم يزلت الماها هاديا واجامع على جوارها الا يقوم الفرض جلا
 وهم الاخر وابن علقمة والزهراوى والفاشنى وابن كيسان حكوا خلافه في الامتياز
 وكما في الاجزاء ثابته من سنده موسى بن ابي عمير اخذت عليه اجزاء في سورة
 شقيب لقوله على ان تاجر في ثمانين وفي سنده موسى بن ابي عمير اخذت عليه اجزاء في سورة
قوله لم اختلاف الاجزاء والمستأجر قبل هذا في الامامى وقوله والمكر والمكر
 لغار الامامى **قوله** ما في الاسماع في غير زمن ارض صالح للزراعة وهذا مستأجر
 للزراعة ومن حيوان لا يصح للزراعة وهذا مستأجر له لزم **قوله** مع بقائه
 مثله ولا يقال قد بول بعض الاعين لا يستعمل لان ذلك غير مخصوص بقاء
 لكن عني عنه لما لم يكن اخذ المصلحة الا به وفي اجزاء المستأجر نزلا على طبع
 الموصود الاعراض وحقها ما به فاشبهه ذلك الثوب وقد اطلق هذا في الذكر
 او لا يصح كانه لا يصح الاجزاء على ذهاب حر من العبي والذبح بفعل حله وقد اطلق
 هذا في الحفظ **قوله** احراز الطعام والرزاقهم والرزاقين هذا اذا استأجر
 مثلا فيهما لم يصح وشيأى الكلام هل سلب قرضا فاجاب استأجر للعباد في ذلك

والاستأجر وان استأجر للقتل وجوز ان لا يشترط في الامتياز واجزاء الجوار
 الى سائر القمار ولو استأجر لاستئصال او لربط البها فلا يشترط وجوز
 ذكرهما في المذهب والمذهب الجواز ذكر ذلك في البيان والرواية والعقبة قال
 بالسبح فان استأجر رصا فيها شئ ولم يشترط في الاجزاء لا يخلو ولا
 الامتياز يدخل في الامتياز الاجزاء كالباع وانما يصح للتمت لان ذلك مخصوص مع
 اعان معدومه وباع المعدوم لا يصح باطل اما في ذلك دليل وهو ان المانع
 قال في الامتياز وجوز اجزاء البركة لا اعلام بالانفاق والهايك للشد يدعيها
 المشنة والطاوس وللشد بالنظر في صورته العجبة **قوله** ما لم يكن المنفعة مخطوطة
 الاجزاء هذا الامامى وليس في الشرح وهو مستقيم **قوله** ومنه من المخطوطة
 ويحل في هذه الاجزاء منه من لا يبيع فيه حرام او يطل منه الزم ليحمله
 كشمه فان ذلك لا يصح ذكره ط وهو حروف ومحدوك وش وقال في جوار
 ركة وعن الواقي يجوز اذا كان في حطاطهم قال في الفرع والجوار على شريطة
 في الامتياز ولا يجوز اخذ الاخر على عتب الجوار عند اجماع الفقهاء والفرقيين
 في بيع من حقه الرسول علم وفاروق ابى ان يهزوه من من انه حرام **قوله** على
 الجوار قال في الامتياز والجوار كالا ان يكون الامتياز مباحا **قوله** الا اذا اجاز
 ذلك وش **قوله** وعلم القرآن هذا من الهادى قال في القدر وزاد في الامتياز
 في العلم وهو قول زح ومن قال القدر وك وش يجوز وهكذا عن المنع خابر
 عار من الضاقت قال كثر اعلم ان شام اهل الشفة فاهدى الى رجل منهم قشا
 وذكر في ذلك للشي علم فقال ان احببت ان يكون ذلك له فاطو قان نارا فاقبلها
 ومن على علم عند قال له الرجل اني احبك في الله الاجزاء وسخه من اجاز ان سخره
 لرسول الله سلم مزق في العزب قد بلغ سبعم فزاه بعضهم يجعل سخره
 الكتاب معوي فاعطوه لاني شاه فلما اخبر الرسول قال فزادوا في نعمتها
 وقوله معلوم وجعلت بما فعلكم القرآن وذكر ابو يوسف انه يجوز الاجزاء على
 علم الجوار والخط اجماعا في ذلك على نقل المصنف القرآن اجماعا ولا يجوز على
 نعم البالغ القرآن الذي لا يصح السلوة اليه اجماعا والخلاف فيما عدا ذلك قال ابو يوسف
 والامام في العقبة ولا يجوز الاستسما على تعليم سائر العلوم الدينية كما ذكره
 ومن لا يوافق ومن لا يوافق من جوار اجزاء الكتب ان يجوز وقال العقبة فرق
 اصحاب بين اجزاء الكتب والمصاحف في الجوار ولم يفرقوا بين تعليم القرآن وسائر
 العلوم من غير فرق قال في الامتياز ولا يجوز الاستسما على تعليم سائر العلوم

الكتب المسبوقة كالرواية والاشتقاق ولا على علم في القرآن ولا غيره ولا غيره
قال أبو الفتح وجوزوا أحد الأجزاء في حاله الحديث وقوله القوي بالإجماع لأن ذلك
غير واجب على الحاكم فاما أحد الأجزاء على غيره القرآن على قبول القولين
غير موثر فيهما غير كما قال أهل المذهب وجوزوا أحد الأجزاء على غيره القوية بها وليس
لواحدة على الآخر **قوله** وكذلك استعملوا المعاصف والخلاف لمن اجاز الأجزاء
على علم القرآن من الله وجوزوا سائر الكتب وعرض بالله والقصة والحوادث كلها
في العبر بغير من الله على غير الروايات في المعاصف غير في صاحبها المصنف وعرض
بعض العمدة في الطريقة كتاب العيون من العلوم ان لم يوجد صاحبها المصنف وعرض
لواحد من سائر المسئلة التي في الكتاب بيان الطريقة فيها بغير أدلة والأدلة
وهكذا ذكره المستدرك في الباقية فصل وإذا اعترض مصنف أو مستقر طاعة في
البيان لأن ذلك يفسد اجزاء من حيث جعل متناغية أجزاء لطيفة وذلك لا يضر
قال العمدة وكذلك إذا كان الكتاب وقفاً واستقر في بيان لم يضر
جعل المحقق في مقابلة المنافع وهو لا يفسد المحقق بالاجزاء بل يفسد
غير اجزائه وهذا الذكر العمدة فيه نظر لأنهم قد ذكروا ان الاجزاء
وان صيدت لم يفسد بيان فسد ذلك سبيل من استاجر رجلان اجاز
توب تعليم من القرآن او منافع مصنف فانه تضمن التوب ولحق له الاجزاء
يقول تضمن المصنف ولحق له اجزاء المحقق ولا يضر عليه اجزاء المصنف قاله القائل
ولا يجوز استعماله في نسخة مصنف لأن ذلك استهانة بالقرآن **قوله**
باب قوله للوزن بها قال في سبعة اياته ورواه عن رسول
الله صلى الله عليه وآله انها مائة اية استخرجها للوزن والعبار والحكم
وجوز ذلك فقال في سبعة اياته عن رسول الله صلى الله عليه وآله انها مائة اية
استخرجها لها بها مائة اية لان الزهن موجه البيع وذلك يتضمن الاطراف
بها نظر لأنه يلزم ان لا يجر اجزاء للزهن ولا اعارة من غير الدراهم وقد نص
على جواز ذلك قاله في الاطراف وجوزوا اجزاء الحلية ولو كانت الاجزاء من
جنس الموزن لأن هذا ليس بمصرف وهكذا في الاسماء **قوله** ثلاثة بلع سدر
بذكر ثلاثة ومع ان يكون العين الموزنة في مائة وان يكون معلومه ولو قال ان
مكة احد ثلثي بلع الاختيار لا حدها معلومه الثالث اللغة وهو لغة الاجزاء
والاخر قال في مذهب من وكذا امتك منافقها بكذا او ما يظن ان اللغة البيع
في السبعة خرج من جذوة من مذهب من وجهان اختار في الاسماء
تأنيط لطيف لغيرها وحكمه قال في الاسماء وكذا اختار من مك منقفا
دارك مع وهو من غير وكذا في الانتصار **قوله** ان ذكر الجواز في الاختلاف في
الامارة مع من لا بد من ذكره اول المدة كما لا بد من ذكره اخر **قوله** والله

الخالد فلا يضمن ذكره هذا إذا كانت كل شهوة كذا إذا قالوا فماذا هو
 من أجل المدعى يعترف بأنها لو ادعى لها من حب عقد الأجزاء وال...
 في العقد الأجزاء وإن طالع زمانها عند عامه أهل البيت وح واحد فلو أن...
 في الأجزاء من سنة قال في الانشراح قال ذكر مذهب سنة الأجزاء لها...
 بعد كائن يستخرج أن ترجمه لزومها لحظها فإن كان الزوجان استأجرا لم يجب
 وحل وهو محمول على أن العرف ذو حوله والام يدخلان في العاقبة لم يكن
 المدعى معلومه هذا إذا كانت لما نفع خلف مضرتها وإن تعاقبها على ما بيننا في
 قوله في الأولى وح على المستأجر زدها أو الوجه في ذلك أنه لم يولد له بالامتناع
 بعد المدعى ولأنه أحد لعرض نفسه وهو لا ساق فاشبهه المستأجر...
 المستأجر وطول ذلك إذا استرط بعد أن له المال بان يكون...
 وأما هذا في المسئلة خلاف من وجهي الأول أنه لا يحتاج إلى أن يكون
 الزاد عند الحاجة الأجزاء وقال في حنا في الأول لم يولد له ولا اختيار
 وقال في حنا مطلقا هكذا في شرح الأجزاء الحاد الثاني في وجوب الزاد إذا
 استرط مكانا وحاصل هذا أنه إذا كان ثم سترط من المال أو عليه لم يولد له
 وأما قال استرط عليه الضمان لم يلزمه الزاد وفاقا لأصلنا في ضمانه أجرا...
 مفسرنا ذكره الفتحة وقد استأجر في البيع أنه لا يجب على الأجنبي الزاد في الثالثة
 من أجزائه المسرور حيث قال بدلالة أن القضاة إن يطالبه بأجره ويرافقه
 والمال وأما وجب على المستأجر الزاد على الأجنبي لأن المدعى موقوف في المتأجر
 فإذا أعتق الزاد في الأول أن المال كالمستأجر فإن لم يعقد لها هادي...
 وكما في شرح الأجزاء عن ف ومحمد أنه يلزم الزاد وعندنا أنه يلزم وهو قول
 في ما لا خلاف له وقال ابن أبي العزائش حبان لم يكن له خذ وموته وإن كانت
 مونة لم يجب والعقد في العار به أنه يلزم الزاد لأنه أخذ لعرض نفسه فاشترط
 له المال في ذلك بالي لها فمك لا يضي هذا الشرط وحلها في أنه لا...
 المستأجر وأدعه بعد ذلك وانفقوا في الوديعه أنه لا يلزم الزاد فإن شرط
 عليه المأذية لم يولد له بلزمه قال في البيان والزاد في موضع الفسخ لا في موضع
 بعد في الزقية المستأجر والعارية والزهن والقرض وأما في الوديعه والمعب
 المستأجر علمته في حبل المأذية...
 وقال في نص ولولم يكن الزاد... في السبا به باضن على غير ما يقرطها
 الصاع للشان فهو يقرط من مصعب من غير شرط قال العقد المأذ...
 المسئلة إذا كان الشرط في عقد الأجزاء لا يولد شرط المحط بعد له لم يقرط...
 وأما قال في الزاد في الأجزاء... لا يولد لها ما لم يكن إذا كانت ما لا يملك...

[illegible][illegible]

ان هذا امام شهد بل ان بعضنا المستاجر و بعد ان كان قد نظر في
 في السراج لاجل ان كان بعد ذلك لم ينظر عبد او احد فولى من وقوله
 2 في سراج **قوله** وحب استعفاها عاده بايها هذا في غير المستاجر
 فان يتفق قبل المصادقة ولو استعفاها كان له ان يفتي مادامت بعد ذلك
 من الفتي متقدرا هو بطلان المصنف **قوله** وان كان بعد ما قبل وهو ان
 معه الاما تفي للمصنف **قوله** انقصت الاجازة فليس في الاسما و هو ان
 استحق المالك من الاجرة بعد ما في في لوزن سبعا المالك جميعا اذا الم
 المبيع في يد المستاجر **قوله** مكر من اعدتها و ان امكن الاعارة على القدر
 لزوم المستاجر الاجرة الكاملة المدة المعطلة و ان امكن على القدر دون القدر
 من الحرج القضاء و خود في حجب المستاجر في الرضا خصته من الاجرة و
 وان امكن ان يخصص حجب المستاجر في الرضا خصته من الاجرة و
 الفتي و قال ولا حرج في هذا **قوله** في البيع الغني بالمعالي و قوله
 اذا اشترى بالراعي لم تعد الاجرة **قوله** في الراعي الذي استأجره على
 صوم الهالاي فان لم يسكن وحسب الاجرة عبد الهالاي ان يترك الزرع الهالاي
 لم يعدم باليه **قوله** و تكون هذه الاجرة اجرة للملك على ما في هذا
 في حجب المستاجر **قوله** ان المستاجر حرجه على مضومته وقوله بعد ذلك
 علم على اجاب كذا المثل عليه بعض انها مضومه و قد اجاب عن هذا بان
 اما وجوب الاجرة على من لم يملك هذه المدة فهو مضوم عليه و اما لو كان
 المثل فهو حرج في قول الهالاي علم في الاجارة الفاسدة ان الواجب اجرة
 وهذا هو ما ذكر في مسائل استحقاق الاجرة **قوله** و في قول
 على اجاب كذا المثل عليه في الساجرة فاسدة و قد اورد له بعض
قوله يكون حكم العاصب لم يخله عاصبا جميعه تكون الضمان بعد
 ما في **قوله** بعض ان يذهبه اعاق كذا المثل على العاصب في هذا سوال
 فقال كذا في كتابه هذه المدة على العاصب و قايض العصب عليها و قد اورد
 في الروي و هو ان المثل اذا حاق بالثالث **قوله** في حرج
 منهم من قال الكلام فيه شائع و ضعف و الصحيح ان عمله الاجرة مضوم
 و حرج الثوري بها و مثله العصب حرجه مضوم قوله يكون في حكم العاصب
 وقال القوي مثله بعض اذا المثل كل فاسد بل قيل فيعد حصول ذلك
 بغير قايض احدها على الآخر على سبيل الاستظهار في الحوافر الثاني و
 رحمه الله تعالى قال ما عاها ان وجود الثوري في مثله الاجرة
 عليه و وجهه ان هذا في المستاجر اذا لم يزل المستاجر حتى تمت مدة
 اذا لم يزل المصوب لم يمت بذه فسيتم تلف المبيع على العاصب و
 سله الاجرة ان المبيع فيها مضومه بل عليها سله العصب

من موهبه فصار الحق اذ كان منافع الموحدين على عكس المصنوع وفان مباح
على ما في الموحدين في الحاشية وسهل على ذلك هذا السبيل
والا يجب ان يظهر او باطلا او نكاحا حاضرا متكلنا يكون في الجبل
خرج من البر وهو غائب بلا استكمال وفيه الجبل والزيد نزل في الجبل
على اذ احاطت بها بعد مده وقال لم يرفع فاعلم قول المسنجر ان كاتب
وقول المالك انك تسفهوه قبل ومثل هذا ذكره العباسي عراسهم
في حديثه فاذ في المسنجر مرض العبد او اباقه فانهم في الجبل وقت
ين يكون ذلك دليلا على ان العبد كان يقدر العتقة **في السابعة**
في معلوم **والمثل** هذا اذا ذكر جملة الشهور الاول لم يفسد
الاخر بالعتبة بل بالاسماع وقد ذكر في السراج في هذه المسئلة بالنسبة
لده وهو قولن وقد خرج لسهر واحد وهو الذي يعقب الاجزاء وله
غيره من الشهور فاذ احسن الى الثاني يوم او يومان ثم في الفتح مثل
فأذا هذه الاجزاء فالواجب اجزاء السراج في قول السادة في احوال
المزني الواجب المساء اذ يصيد لغزير السمعة ولم ينع في المثل ما الواجب
فأذا امكنه فتح الباب فصل يعنى بالاسماعه وسموه قبل فلوله يكن
في التعلق لم يكن ان فعل وحب الاجزاء ونواكرك اذ في التعلق
في لم يجب قال في التوضيح وحسن ان الاية على من الحسبي ذكره ان يجب
في في نظر ان ذكر هذا او لم يتم اليه معناه فيكون به عامه الثاني وفيه
في وجوب الاجزاء عليه احتمال **قاعدة** قال في السراج في
وجه انه اذا اجزاء في استنه ثم قال ان سلكته بعد فاعلم ذلك شهرا
تلك او قال لم عليه ما قال ان سلك ولا يكون عاصيا وان اذ كان عليه
لذلك عند ان يكون عاصيا قال في هواجر قولي م خرج به في قول الهادي
مام اذ قدم الى السنان انه فامر في ان السادة بعد الله عليه
قد فعل هذا من قبل العباد **في السابعة** بعد ذلك عاص
ها ووجهها ان سلك النافع على الموحدين بسبل الامور ومثل هذا
في اذ او فيها امتنع ساعده لم يحصل المسنجر الاجزاء وان كانت في
سقطان الاجزاء بعد فان عاد اياما من المدة بعد لم يكن له ان يفتح
الترتيب الى مها وان كانت سبيرة حكمها حكم الانطاع واما مده
طاعة الله العبر **قوله** في السابعة كان هذا عقدا فاستد وجوه السادة
الاجزاء **قوله** كان عام استحق اجزاء المثل وكذا ان لم يسهل قبل فان
ان مع فلا شيء لك او ان لم تبع الا عشرة وسطر الخ في المصانير بلاحظه
في الاجزاء فلا شيء عليك فاذ في ثقتي بعد الطهارة والادب لم يور
السطر وعدم وش لا يلزم لانهم جعلوا على انه عقد اجزاء والظن على
الاول لو لم يفت في هذه هل يصح له بعد بانه كان سبعة بالادب او لا

من السراج ١١٥١ ساجد بنا ليعمله محمد ا صلى الله عليه وسلم في عقد من يبيع
كروشي وحلي في الامصار هذا الخلاف وفار عند اسم العبد بعض الاحكام
فعل الصلوة لا يفي عقد الاحراز في العقل نظر ١٢٢ في الماشي ١٢٢ في الماشي
ان لم يكن معه من الزرع او فله هذا اوان يكنه ان يستفيد وان لم يكن
فله الاخر اذ لم يفتي فان لم يكن العقد والا استثنائه والعقد سقطت الاجرة كما اذا
ما ارتجى هذا يقول ان يعذر الاستثنائه والعقد سقطت الاجرة ولو لم
يقع وكذا ان يعذر الاستثنائه وان لم يقع وان اعلى الاسماء والروايات
عذرت له ان يفتي في حوزة فان فتح فلا شيء عليه والا وفتح
وان كان لا يفتي فلا يفتي في عقد الاجرة وان اعلى ان يفتي في عقد
العقد فان كان يفتي في عقد الاجرة ولا يفتي في عقد الاجرة
الضمان المانع لفتح عقد يده فاشتهه المقلب اذ لم يفتي في عقد الماشي
فان سطرط عليه ان لا يفتي في العقد ولا يفتي في عقد الاجرة
وجوه ثلاثة لفتح الاحراز في عقد الاجرة في عقد الاجرة
والسقط ولعل الاول اقرب على المذهب في عقد الاجرة في عقد الاجرة
وقد فسر العقد في الكتاب في عقد الاجرة في عقد الاجرة
وان لا يفتي في عقد الاجرة في عقد الاجرة في عقد الاجرة
حايه بشرط حبه الاول لا يفتي في عقد الاجرة في عقد الاجرة
من الوحدان هذا منه الميع فلا يجوز قبل القمي ومنه في عقد الاجرة
بل لانه لو لم يكن بعد القمي وجب الاجرة في عقد الاجرة في عقد الاجرة
لم يفتي في عقد الاجرة في عقد الاجرة في عقد الاجرة
باب له المانع في عقد الاجرة في عقد الاجرة في عقد الاجرة
واخر العلماء في عقد الاجرة في عقد الاجرة في عقد الاجرة
على ما ذكره الهام في عقد الاجرة في عقد الاجرة في عقد الاجرة
وهكذا في عقد الاجرة في عقد الاجرة في عقد الاجرة
يطبق له وجه الجواب قد ملك المانع فله ان يفتي في عقد الاجرة
بذلك في عقد الاجرة في عقد الاجرة في عقد الاجرة
قال ابو بصير وان خلف باخر باكثر بعد في عقد الاجرة في عقد الاجرة
له على قول المانع في عقد الاجرة في عقد الاجرة في عقد الاجرة
احد ما هو قال في عقد الاجرة في عقد الاجرة في عقد الاجرة
من السنة والا فلا طاعت له الربا ده وهكذا في عقد الاجرة في عقد الاجرة
في عقد الاجرة في عقد الاجرة في عقد الاجرة في عقد الاجرة
ان لا يفتي في عقد الاجرة في عقد الاجرة في عقد الاجرة
في عقد الاجرة في عقد الاجرة في عقد الاجرة في عقد الاجرة

وعنه ذلك مائة في الزوائد حيث قال اواسنجر سبعة احيائها من بين
وستانجر وقل ولو شرط في المستاجر ان لا يخرج الحق للمستاجر فسد
هذا الشرط على قول الاحكام لانه في موجب العقل لا على قول المفتي
في المصاحفة عشر الا لان ما كان له حق في قوله من حكم من تصرف عن صاحبه وقد
من قولنا انه لم يحن بالاذن لان الاذن لا يخرج هذا الحق بل ما لم يحن فقل ولو
كانت الزمة منه لم يخرج ايضا لان المتناع غير مضمونه **قال** الاخوان يعني
الطلب على وامام مائة ضد عليه جواز الزيادة من غير ان كان بقدره **ان**
بوجزه من صاحبها الى اخره ومثل هذا ذكره ابو حفص والوجه ان العقد يقتضي
الودام ولا يلزم اذا اخرج من العقد لان بدل المستاجر باقية قبل وبان هذا الخلاف
والاستناج على حيلة ثوب فهل لغيره ان يستاجر مائة على حيلة ثوبه
او هل شيئاً فهل ستره المائة او صار ستره ما لم يحن ان يصابه
له العاقل وفي هذه الفروع نظروا على شرط بينهما وبني مشكل الكتاب **وله**
في المسألة عشر ما عقد عليه الاجارة في السبعين هذا المشكل فيها ثلاثة احوال
الاول ظاهره قول ط وش ان لا يجوز على وقت مسبق لولا وجوب الام
الوجه ان يتعلق على العقود على وقت مسبق لولا وجوب الام
بأنه كما لو قال بعت منك دار في اول الشهر استقبل والقول الثاني قول
مائه وح ان ذلك جائز وهكذا في شتر الابانة للماض والوجه ان اجارة
الاعمال على وقت مسبق كما لو استاجر على سنة مستقبله وكذا الخطاء
وقهها وكذا اجارة الامعاء ولانه قد دخل في التاجيل في بعض المرات كما لو استاجر
لبيع او شترين او شترين في اول موجب والقول الثاني مفهوم كلامه
الهازي في العيون وقد ذكره في شتر الابانة ان كانت موزعة في الاجارة
ولكن لا يابا اذا كانت موزعة خارجها من العاقل كان السلم عند انهاء المهر منقطع
ودخل في شتر الابانة قولنا للشيء مع مائه ومع ط وقد اشار الى الجواز في اول
الموضع الثاني من الاجارة في البيع حيث قال واول المدة ان ذكره جاز والاصل جازي
بأن عقد الاجارة **قال** في ما عقد عليه الاجارة في المستقبل هذا الذي نفهم منه
كلامه شتر الابانة **قال** من المستاجر وامن غيره هذا اطلاق المذهب
مذهب بن وجهان لا يوجب لا يوجب على وجه مستقبل ونحو وهو الموضوع عليه ان
لشيء لقائه في طول الى المستاجر والتي الموجز **قال** في الشايعه عشرين لسان يدل
الشهر والوجه ان المتناع من ذوات العجم فلم يصح بائعها وكذا الاساس احد الشيا
مده من عاقلها لم يكن للثاني ان يسكن مثلاً والعقل ليس **الاجارة** واذا غلط
من الاجارة في نفقته وكيفية التخصيص ان المتناع اذا قبل شيئاً نظراً الى
سلة لم يظن ان اجارة باقي الشهر وتقسيم الاجارة المشاء عيادك **قال** وارجح **قال**

هو نفع الماء الملهل من الراحة والجلبج قال في الصحيح يقال راح النسي راحا
اذ يعني **في** في انما منه عشر ثم الميت هذا على قدر ما ياله من عترة فقل كما
عند الهدوبه ان كان يلبس في العاده والا فهو كلا واذ ان يلبس صاحب الارض فله مشاخر
مطالبتة فقله فان احلها له يلبس نفسه وبيته فان كان ثم شاهد حاله بدله
يبت قبل بدله الاخر **في** ١٥٠ وفيها من صفو النسي وكثرة عترة وان كان حاله بدله
فان كانت مده الاجارة باقية فالقول قول المستاجر لان البدل وان كان مفعلا
فالقول قول المالك **في** ١٥١ على كل نزيلا وله فقله فقل وتلزمه الاجارة لان
لا ارض عترة احيى صاحب التراب على كل نزيلا **في** ١٥٢ وقال من ياله في الزبادي
عدم كانه المالك للتراب ولو ثبت على هذا التراب في فقل من ياله في الزبادي
ان التراب لصاحب التراب قبل هذا اذا كان عتلا يلبس نفسه فان كان زرقا
فلما حب الاشعل فان كان يلبس التراب الاعلى والاشعل للمالك **في** ١٥٣ في التراب
عشر ثم ناقض الماعدا زرع وكذا احل ما يزرع لان ابتداء الزرع زمانا كثر
وللمتله صور الاول في ناقض فستعبر على الزراعة وان بدلتها وهو يرد
جميع الارض فقلها من عترة واستثنى زرقا فقله جميع الاجرة **في** ١٥٤
ان ينقطع جميعه من بعض الميراث ان الاجرة بالوقت انقطاع وكذا لو اعد
قله لان يترك الزرع باسما ولا يقلعه وحيث اجرت به باسما لو ايقا احتراق
ارض الغير اثنائه ان حرك لاي ارض الارض وسقط عن بعضها فاجابها
للزك جرك اليه لا للباقي كما لو غرّب من ارضه سقط اجرة من
في العترة وهذه في التراب الرابع ان تكون الماخرك الى جميع الارض وفي سائر
سقطها من بعض وقصده عليه وكل ان كان ذلك بوضا الموحى لم يكن رضاه
الغسط من الاجرة وان لم يكن بوضا مة كاصف زراعا بالعب في جميعها
في ١٥٥ رضاه الحكم يعني اما الرضا للمعقب فهو ان يقول رضاه بالعب في جميعها
عنها وفي الزبادي وكذا في السمسرة اذا طلع على عترة في حقه الميراث وان كان
ان يلقى متاعه الميراث فخلق نفسه بزرورق فلم يفعل كان رضاه دكر من
الحمل على الدابة اما يكون رضاه اذا كان حيد ما حمل عليه الاحمال لاي
فان لم يجد ذلك لم يكن رضاه لان في ذلك رضاه مال وليس عليه اجرة
فقل وهو صعب لانه لا يحل ما له سلف مال غيره ولم يرد ان ياتي حلا
في حمله الرجز ان لا يكون رضاه اذا لا يملكه العترة الا بطل الزرع والاطلاق
نفيه لبقاء الاحمال في المفارقة وسو لو حيد ما سبق به الزرع امر لا يملكه
العقير الا بطل الزرع والما لو كانت الارض له واستأجر على الماء وانما حله
سقط فان كان حيد ما سبق به هذا الزرع واستثنى على السبق من الحول الاول
رضاه وان لم يجد ما سبق به لم يكن رضاه هذا الارض على قولين **في** ١٥٦ والله اعلم
وقوله كالمالك دابة يعني موجبه وانما استثنى **في** ١٥٧ لعل ما للعقير من

ما له من العترة ان العترة ما ياله من نفعه العترة وعن ابي مضر ومن زبادي العترة
المعقب وهو الصحيح فان كانت الايام خلت اجرتها من نفعها المتبقية ومنها الساعلي
كتاب ذلك **في** ١٥٨ ولو لم يزرع في المار هذه يعني وهو يملكه الاسفاح وقد تقدم ذكر
اجارة الصحيح والعاسدة فقال اكثر فقهاء ما ياله ان هذا القول من ان العترة
في الاجرة وفيها ما يملك كالصحيح وقال في هذا عترة العترة فاما العترة
بالعب الاجرة الا بالاسفاح دون كما هو قوله الطاهر والهدوب **في** ١٥٩ وان البتلة
راضحة وكذا في الدواب اذا البتلة من زبادي المار اذا انقطع المار ان يترك العتلة
لغير مظهر وان تركه لغير عترة كان كالمالك ان يترك الاجرة وحيث الاجرة
عند الهالك لا عدم ما يملكه لان طالب بالسليم ويكون هذا اذا انقطع
الاجارة فلم يسلمه وخطا في طلب منها عند الجميع لانه اذا كان بزرع او عترة
من الامساك والاعمال **في** ١٦٠ العترة وكان سقى هذه الارض من مالها الكلام
فيها في بطلان العترة في هذه العترة من مالها سقى هذه الارض من مالها
في ١٦١ يعني بطل الزرع والارض مع بطل الارض اذا كانت عترة الميراث بزرع على
سبل الواحد من بطل فلو يبق الارض لاجرة دون الارض لم يكن ذلك عترة
في دفع الاجارة وحيث جميع الاجرة الا ان يعرف انه اذا زرع ميره اذكر ليم
الزراع في باقي الميراث كان ذلك عترة **في** ١٦٢ العترة ولا يجب لماعده ان اقله
باعتها ولعله اجرة وحيث **في** ١٦٣ لان الاجرة وسحقه المواجه في الصواب
في ١٦٤ يكون متبادره المتبادره الطام قاله ما ياله في الزبادي اذا استأجر ميره فعنها
بالعب للزراع سحق صاحب الميراث والعقير الاجرة والوقت الذي يزرع للزراع
سحق صاحب الارض فقله من الاجرة قال في بطلانها فان لم يزرع من
هذا صفت وتأولها ابو عمر على انها تلحق لمعذات الزرع وقد جمع في هذه ما يقع
وبالاصح لئن اعتذر لما كان المقصود مده الزرع وقد قال في التبريق ان
استأجر البنا دون الارض لم ينع الاجارة **في** ١٦٥ قال في التبريق ان
استأجر موضعاً معبناً من دار ليجوز كل مده كذا في قوله لا قال علي ان
في داره ولم يطل الموضع ولو استأجر موضع كونه من حائط ليدخله الميراث
الاجرة ولا اجرة ولو استأجر بالوجه ليعب فيها المام ومنه ولا اجارة فاستد
والعجارة انها لا اخذ الصواب لان طهر الما كالميراث ولا يستأجر حتى الاستطارة
مسئل الما **في** ١٦٦ الموضع الرابع قوله فقد تقدم في اول الكتاب
حدثنا ما في الاسفاح به مع بقا عترة **في** ١٦٧ في بطلته وكذا التلابة بالعب
اللفظ وان يكون الحيوان في حقه معلوما **في** ١٦٨ لان زبادي بطلته
قله ذلك كالميراث لكن في كالميراث دابة **في** ١٦٩ زبادي بطلته

التي هي

في

الحقل قبل الحياض ولما كان يكون فضله بالاداء في الطريق التي قد دخلت
 قدرا كانت لا تصلح الاثني واحد حياض هذا الكلام قد اخبرناه لاحقا في
 لم ينجح الى بيان ما يلزم فيه وقد ذكر في الزوجه عن ابن كاديس بيان الزك
 وكل وكذا للذهب وهو قول شاذ ذكره في الذهب قبل ولا بد من بيان الزك
 ووطاوه ومناهدته او وصفه وفي الاستقار المثل في وصفه قال عكر الخ
قوله مع قفا العين كاديس زباده ونحو الاصل وما ذكره في الوصف
 عكر الخ وما عكر الخ قد سطر سطر وطاوه زباده عا هذا
 ان لا يسلق وان لا يكون مشاعا **قوله** ومع قوله لا يكون له نفع معلوم
 المحرقة اعلم ان هذا الموضع من نصيب المحول لا بد

الاجرة اعلم انه حيث للخدمة من سبيل الاول ان لا يخلط لاجره وطاوه في لاله
 ان الما مع اذا التفت تحت الاجارة من عين بعض ولو احلقت لاجره
 وقد اعقد العينة على هذا وطاوه فان الاجرة اذا التفت تحت الاجارة
 من عين بعض ولو احلقت للمعقفة وذكره في نظر وقد ذكر العينة ان الاجارة
 نفسها قال فينا ان مزاده لاجل الاتفاق للمعقفة للمعقفة
 كذا في هذا هو الذي نعلم من دلاله اللفظ والعينة وعين
 كلامه خلاف هذا وطوان الاجرة اذا احلقت صنف الاجارة والخدمة
 للمعقفة فالعينة ضعفة وقال لا عينة بذلك بل العينة للمعقفة العينة
 او احلقت **قوله** بل اذا احلقت الاجرة صنف الاجارة لعدم البيان في
 المضرة لان العرف اقتضى الحال في البطل الزعفران والسلب **قوله** في
 احلقتها بغير المحول وبغيره وهو لو جلتين محقق المضرة وقد تأول على ان
 حسب اختلاف النوعين المعقفة المضرة قد ذكر ابن الى العوارش عند كذا
 هذه ان المضرة اذا احلقت صنف الاجارة لعدم البيان ولم يفسد **قوله** في
 ما لا ينجو وذلك لالطى والمناجوه والذكر بعث كالحيد قبل وقد في
 الفتي فاما البارز فيعمل ما شاع اتفاق الوزن لانه يعتاد ذلك ويعوم قد
 بعض بما ذكر العينة ان اختلاف الاجرة لا عينة به وكل وقار في هذا الارض
 اذا كانت تزرع انواعا فانه لا بد من البيان فيها لان المضرة لخصتها باحد
 الزرع وهذا المحول نسبة الزرع المعقفة مضرة وذكر في شانه لا بد من
 جلتين المحول قال في مذهب ش والطرف ان ادخلت في الوزن محذوف
 وان لم يدرج لاختلاف مع النافذ الا صنف الاجارة قال يعرف قدر المحول
 بالتكديلا والوزن او المتأهده وان لم يعرف وزنه ولا كبلة **قوله** معلوم

مضرة المناجوه والنافذ ان لا يخلط

هذا البقي ينطبق على ما تقدم وهو نسبة اليه لعلله ونسبته سلكي البوار
 في لغة الناس وكان العلوم المواجهة والمناجوه الى اخره وفيه سوال وهو
 ان يقال هل تحت الاجارة للمواطي المانواط عليه لانه كذا في شانه
 ام تحت اجارة العادة فقد قالوا في الارض ان كانت صلبة لا يوزن البياض
 مع احد في المضرة ولم يعطوا بيان ان تكون معناه لوزن او لا يوزن مع
 لانه اذ ولعل الجواب ان المراد ان لا يسلق الا لوزن وفيه سطر وفيه
 في مضرة الارض التي لا يسلق الا لوزن وفيه سطر وفيه سطر وفيه سطر
 يقال لا بد من بيان الزك كذا في شانه وفيه سطر وفيه سطر وفيه سطر
 يكون غزرا وخالف الارض اذا قال زرع ما سبقت لان الارض لا يسلق بالزرع
 والاداء به سلف بكونه المحول ومثل ما ذكره هنا ذكره مذهب ش لان قوله ما سبقت
 لا بد له من فائدة لان الذي لا يسلق لاختلافه لان الارض لا يسلق بالزرع
 ان مزاده من الاشياء التي لا يسلق البوايه وذكر ذلك على سبيل التاكيد قال في مذهب
 في الزرع والزرع كما يعتاد الدور في فانه فان احلقت العادة اصبحت الاجارة
 وبني ان يكون من زجبي مثلا معا فان عليه ان استحقاق الاستحقاق لم يخل
 وبآخر العينة لا ينع ويخرج منها في الدابة وقال العرف لا ينع في الثالثة
 احلقت المصارف كحلقها هذا فلام الهلاي واحلقت السادة في ذلك فقال في
 المثل يظهرها ان الاجارة بعين في استحقاقه الجواز الاحمال ليس ذكر الحال
 للوزن لان العادة مع تعقيبها فاصبه بان المقصود حمل الاحمال دون ما يخل
 عليه واما بذكرها بطريق البيع وهو قول ش وهو قوله في قوله ما سبقت
 التي لم يجرضه في بيان الحال اذ لو كان له عرض بان يكون سطره فان في بعض
 لا يكون له ابدتها لها ونحوه يعطى الاجارة سلف الجواز مثل وكذا سلف لاختلاف
 وقد ذكر في شانه اياه عن ش ان الاجارة اذا بعيت معها ولم يخلط لم يزرع
 دلاله واحتمل على ان ذكر الحال لم يخلو كونه لا يسلق الاجرة ليعلمتها **قوله**
 فوان يقول عيان سلف عليها هذه نسبة البيع ونسبه الشرح عيان لم يخل
 وفيه المحقق لان نسبة البيع تعقب ان الاجارة بعيت في الجواز لم يخلط لم يزرع
 بل انما في هذه الحال وعينها في ذلك الجواز ليعوا الا فائدة وفيه سطر
 اعلم ما صاها بها لان لا يفرق رجل المكي في سطره استحقاقه في سطره
 وذلك وكل هذا تأكيد والا فالا لاسمحان بوجهه كما يلزم صاحبها هذا
 اذا كان مفضوا او ان له بعض الاحمال اذ لو لم يكن كذلك لم يلزم من مال صاحب
 الحال فانه في البياض بل يلزم ذلك من ماله وكل وهذه الاجارة بعيت لفسه فاذا
 حمل هذه الحال استحق الاجرة المشاهة وتكون حكم الغاصب منزله
 كرا المثل لصاحبها لصحة ان يخلو **قوله** لان حكم الكل حكم الموكل يعني

قوله

[illegible]

بعد التذلل بها هو الاشكال في الحق قال الله الزاد ان اذا استخرجت منه العسل
الاسمان بها ومنك السوق خذوا به نزع في بعض المواضع صاعد بها صاعد
بالاعراض ان الناس يفعلون ذلك لان ان يكون منها نزل ولم يزل وان الماركة
نزلت عليه الصان وقال في الاقداس اذا استخرجت منه العسل فخذ منه النار وتعد حرق
الاجان عليه ان الان لو فخذ على انها اذا التفت اجازت قبل الزاد
وقد في موضع التوقف **قوله** في الحامصة عشرة فوقه يعني في عشرة **قوله**
ومن انما من خذ المسح على احد الوجهين مثل من الباقي من خذ الزاد والامر
بذلك على احد وجهي وفي نسخة البيان وليس نسخ لانه يعجز العسل ويان هذا
ان المسح على وجهان وهما بعد بعض الاجزاء وتعلها فاطم لم يزل الوجهين واحدا
بما في احد الوجهين وهو الذي قبل ايضا الاجزاء على انه سطر على الصان
اما الوجه الاخر فمما على ظاهره ولو نزل على احد وجهي فمما من ذلك التغيير
وليس كذلك وتأويله بان عقيق والذي لجاءه اننا وبل ان الزاد على وجه واحد
الباقي **قوله** يجب السليم على من عذب عني واما غده فاذر عني واجب
فيما عانه فغير له ان تعرض نفسه للهلاك يقال لم يوجب عليه ذلك له الترك
في كل ضلوة طعام الغنى ومنك واتي على امدام بالله انه سحب له الوقوف
فمن كان من اصله انه سحب للمكلف النفع من المكث وان اذكر الى **قوله**
وعندما ياله بعض من جميع الاحوال ان يكون وقوف المستاجر لا ينبغي ان يكون
لما كان عليه وفاقا بين السيدين اذ لا شئ له لوقوفه وقد ذكر في الكتاب ثلاثة
الاجل حصل طم وحصيل م وهذا بانه وحاصل هذا المثل ان امان
فانه حوافر امان لم يكن خافا فهو صان ولو اودع الان حشاش الاكيداع
وان كان خافا فاما ان يكون وقوفه فيجب امان لان خلاصه صان وفاقا
لان ان ينجبه لكنه خاف على نفسه فان اودع له من نصيبه ان لم يصبه عند الله
لاعد طم وحصل وكلامه بالله اخشى ولعل العذر على كلامه بل في الخطوة
من حشبه الهلاك **قوله** في السادة عشرة تاجه وانما ترضى وجهه
انه تعد حشاش اكرامه ما كان وليس له ان يخرج من يده الاية اذ ان لا يخرج
قال في شرح الابانة لا نصيبا لها عند وان بعدك بالزيادة وهو الذي
عليه عامة المعنى وهكذا اذكر العيبة انه لا نصيب قال وحل كل كلام الكتاب
قال في الحاشية ان مؤاذه الصان ان يزياده الاجر ولو لم ياله ان يسلط
سبل ما لو استاج حاشا لو لمع فيها الخلف فباع الخمر فان عصبه لا وجب
عليه الصان لقول في مسله الشكاف اخرجته من يده على وجهه لو بدن
له في مسله الخمر سوالي لم يخرج من يده **قوله** ان بعدك المستاجر

التي كان لها حجة نصي الاول في هذا حيث يكون معديا اما على قول فخر
ابو حنيفة او ما ذكره على ظاهر المسئلة او على ما ذكره ابو حنيفة في قوله
ما ذكره وما اذا اذنا يكون معديا فان المالك في نصي الاول **قوله** فان
لا احره فكل زاد ما قول في لا احره فكل فليس له مقالته احره فكل معديا
وكلامه من ريد يشتم على كلامه وحاصل المسئلة ان الاول امان معديا في احره
ام لا لان فلا مطالبه للمالك على الاول وان كان معديا باحره المالك في طلبها فان
طلبه الاول رجع على الثاني ان جازي او علم والا فلا وان طالب الثاني رجع على الاول
الا ان نحن او علم **قوله** فاحذر الاستحار في الاول استحار في الاول
فيما بالبحر صلت فلا ضمان عند الاستحار الا ان يفتل عن المالك فان
شترح الاثام وهو قول في محدثي وقيل نص ولا خلاف انه لو استحار
للحق هو ضامن بالحق والا واما او لغيره لغيره فان من نقل المالك
ضامن **الموضع الخامس قوله** خاص ومسلك هذا
اهل المذهب قبل ومن ثم يقولون اجازة على واجازة لانه لان ما نصي
من الاجرة ليس بان العمل يعني به في مقابلة سلم النفس بل انه ليس
وان لم يعمل **قوله** وفيه في احد قوله هذا احد الطريقتين ان للفقهاء
في الخاص والمشارك والمطابق الثاني ان له فولي في المسلك واما القاضي في
قوله واحد اذكر ذلك في المذهب فقد شاع في الخاص والمشارك ثلاثة اقوال
قوله واحد قول في ضمان عليها قال في المذهب والوجه انه فيض الفيا
لمفعلة ومفعلة المالك فاستبه المضاف وقد يقال ايضا لمفعلة الفيا
فلم نصي كالبين المستاجر بل في هذا الاولى لانه يرد اخذ منفعه من المستاجر
وهنا في قول لا العير منفعه قال في المذهب وهذا هو الصحيح وقيل في
انه مذهب ش لك كان لا يفي به لقضاء اهل الزمان القول الثاني ليس على المالك
فيها بضمان لان في مقابلة الاجرة نصي مضمون وهو الاجرة والثاني في ضمان
الاجرة وهو اجماع اهل المذاهب ومحمدان الخاص لا نصي لان الاجرة
على مقابلة العمل كما تقدم واما المشارك فمضمون لان عليها علم مضمون ولا
لا نصي الثاني الا ذلك وهذا امر في غير ما في مذهب ش هو من
عن علي وعمر وسفيان بن عيينة والشافعي ان ضمانه على فلي والاول استحار
الخاص اجازة اخرى على حفظ ما ضار في يده نصي وكذا المضاف **قوله**
وكذلك الاجرة ذكر الاجرة وعدم ذكرها للنصيب والفتا لا يكونه حاشا
او مسلك كما فائدة لذكرها **قوله** سئل ذكر المدة الى اخرها اعلم ان خاص
الخاص ذكر المدة فان لم يذكر معها عمل فهو خاص وخاصه المشارك ذكر العمل

وان لم يذكر معه فمشارك وانما اذ اجمع بين الخاصي والعامه والعمل وكلامه
في حصول هذه المسئلة غلبت ولم يجازت بحمله استواء الخاصي
من ذلك ان المدة لا يغفلوا ما نصي بالحق لان لم نصي بالمشارك كان مسلكا
في مجموع على خليفه والمقرين قال في مجموع على خليفه بان نصيبه الاجرة
وقوله بان يقول استاجر بك على جاله هذا القول ان يوم سبت لان هذا اذكره
تبعه وهذا صحيح لان هذا لا يخرج المسلك عن حكمه وبما هذه المدة وان كانت
المدة نصي بالمدة ومع التي ضمانا مقترنة كان يقول هذا اليوم او يوما لان اليوم يكون
من ذلك عقد الاجارة فلا خلاف العمل اما ان لم يذكر فيه او علمه ان ذكر فيه
ون حاشا ذكره ان مجموع على خليفه والعقبة على جاله في المدة ان لم يكن العمل
مكرا وشروطه هذا ان يقول استاجر بك شهرا او هذا الشهر على الجاه او على الجاه
والا عابه او خذ لك ولا نصي بالحق ولا يوجب الحيط ولا العير المرحمة
واما اذكره عن العمل وهو الذي على عهده في المدة لا يكون يعرف العمل ولا ضمان
تكون العمل مقبولة الى ذكر المدة امر لا ان كان مجموع يعرف العمل ولا ضمان
ذكره العقبة وهذا اجماع في الخاص والمشاركة ولا يكون يكون مقبولة العمل لان
الخاص في الصلة الى ذكر المدة فلا خلاف المدة اما ان يكون يكون مقبولة العمل لان
فان صفة المحج بينهما وكما مسلكا ليس اذ اخالف الحق الاقل من المسا
ومن اجزاء المسئلة الاجرة والبريد قال في يعرف والعقبة ان يعرف الشقة
ان ياتي على وعير الصفة بان ياتي في وان كان المدة على مقبولة فارجح وجاها
لأن فائدة لانه جمع بين خاصي لا سبب في ثقتا فاستقامها وبها ذلك
ان الاجرة الخاص سئل الاجرة نصي المدة والمشارك بالعمل والخاص لا نصي
المشارك نصي عندنا وكذا في مذهب ش ان الاجرة على مقبولة وقوله المزارع
على اطرعي الاول اذ لم يفي به في المدة من نصف الضمان ونظر
انه قد وجد ثيب الضمان كاملا فمضمون الجميع المدة كما قيل في الترتيب اذ كان
ضمان نصف مع كل واحد منهما لا ساقا وللعقد الثاني لولم يعمل سئل نصف
الاجرة نصي اليوم لانه لم يسبقها بالترتيب لانه خاص لا بالترتيب لانه مشترك ونظر
ان الاجرة الفاسدة لا يجب الاجرة فيها الا في مقابلة العمل وقيل ابو بصير وعلى
خليل ذكره في مجموعها نصي بطريق ذكر المدة ويكون مسلكا وهذا قول
المجيد وهو الذي اخذ من كلامه الهادي في مسئلة الاجرة والبريد على ما تقدم
ان الهادي جعل لذكر المدة فائدة وهو انه اذا اخلف الحق الاقل كما تقدم
ومعوم كلامه المصنف وعلى خليل والعقبة انه لا فرق بين تقديم المدة وتأخير
العمل والعكس فليها اذا اقررت المدة فهو خاص على كل حال وقد بناه له

مكثرة

فلاها

في الذكوة والمطعم كان يقول استأجرتك هذا اليوم للمطعم هذا الثوب واللباس
استأجرتك لخطب هذا الثوب هذا اليوم جميل الخلاف وهو بقا ما يعرف من
للمطعم بيان الارض الى انه ذكره في مذهب شي وكذا فيها خلف العار واستلهم كان
يذكر الماسية التي عاها جنتها وعبدوا ومن شي من قال يكون ذلك في العار
وان لم يسه وذكروا السجدة الباقية انه اذا استأجره عاها بزعالة منه فحاش
لان الاجارة وقعت عاها فيه وان استأجره عاها ان تزعالة منه ولم يذكره لغرض
مستحق ومن جاحض قال قد قيل انه اذا استأجره عاها بزعالة منه فحاش
من العزم غير معينة فانه حاش والمستأجر ان يزيد قال السيد وهذا غير محتمل
من هذا الكلام في العرق بين الخاص والمستأجر مع الخي بي الحاشي **قوله**
ولم يذكر جرحي الرجل لعله انما كان الجرحي العاها كما ذكره العفة انه ان ذكر جرحي الرجل
خاص **قوله** والمدة معلومة وكذا اللطاف **قوله** في الاولي لحاشه منه او تعدل العدة
بالعقد كالشقة وقوة ولا فرق في الحاشه بين العدة والخط وقولنا في
الاكثري **قوله** في المدة من الشقة الى اخرها الشق هو السدس الاخير من المدة
النواوي والاكثري وقوله على ما عرفت هو المذهب والاختلاف في الحقيقة
بناكل على عرفة وسبب للاخبار الخاص ما جرت عادة الاجارة في مثل ما سطر
له وذكر كالا استأجره العتاد لمن قبل عاها هذه وقضا الحاجه **قوله** ما سطر
قال العفة في الذكوة للسداد لفتح العبد من الصلوة في اول الوقت وكذا في
وقد بسطنا للسداد على هذه في تعليق الذكوة **قوله** في الثالثة موضع شق
المساجير **قوله** لسنة واحدة هذا في صورتين اما ان الاجارة لا تحتل في السنة
او تحتل اليه كله لم يفتح **قوله** اذا ارسل طاهر كلام احمد على ان الاجارة
لم يفتح الى العقم وقوة ابن معرف وقال ط لا يده للشريط الى الاجارة لا سطر
بالعقم وقوة العفة واعلم ان قوله ان لم يستأجر المرص تحتل الى الحق وهو ان
هل حاشا بشرط عاها طرق الاسماء من هذه الاجارة لمده المرص هذه البند
كان المدة محمولة او حاشا به عاها طرق العقم فهل ذلك حاله العقد او بعد ان
حاله العقد كان يقول استأجرتك منه عاها اني اذا مرضت فقد شيتي من
وقولنا الاجارة صلت ذلك هذه اصح للاخبار قبل العقد واسهل ذلك سيد
ما قبله في الطلاق انه اذا قال رجل لعيون زوجتي عاها انك اذا عيني شيتي
عيني طالق فقال الاخر صلت ان الطلاق لا يضره لا قبل النكاح وان كان ذلك بعد
كان يقول استأجرتك منه بهذا مقبول قلت لم يقول المستأجر وشي
في هذه المرص الذكوة عرض في هذه السمة ويقول الاجارة صلت فهذا اصح
على بشرط وهو يفتح خلاف ما ذكره العفة وحاشا هذه المسألة ان المرص

ما ج

تحت المستأجر كذا او الاجارة كما في الذكوة ان كان المستأجر فاما ان تحتل
ان لم يفتح الى الحضور فلا شيت وان شرط العدة للمرص هذا فشدت الاجارة
ذكوة العفة لانه سببه ما لو بشرط صحتها متى شيت أو اذا كان تحتل الحضور
فاما ان شرط العقم للمرص ام لا ان لم كان المرص عذرا للمستأجر فان شيت سقطت
الاجارة والا وحيت الا ان لا يملك من العقم فلعلمها سقطت من عاها شي وان استأجر
سقطت الاجارة من عاها شي عاها طاهر قول احمد على خلاف ذلك واما الاجارة
فلا يكون مرض المستأجر عذرا له وانما ان كان المرص هو الاجارة فان مرضه
عذرا للمستأجر وكذا الله العليم بركونه في الشرع واذا كان عذرا فان مرض المستأجر
العقم وان لم فان كان حقيقا لا يمنع من جميع العمل بل يفتقر لغرض وحاشا
فانه ذكره في البيان عن بعض اصحابنا اذا شيت الماي الارض ويكون له العقم
وان منع من جميع العمل سقطت الاجارة جرحه من عاها شي فان يزوج وحاشا
لما اراد ان لا يفتح بعد يذره للمستأجر الا ان يقع وقت شيت لعقوبه الغرض
في الذكوة لم يملكه صاحبه ان يبيد له ما خرق في الشقة بخلاف والوجه
انما يقبض في العبد فاشبهه بغيره ان يبيد له ما خرق في الشقة بخلاف والوجه
يقبض العبد ومات وحاشا الاجارة كاملة ولوما في اول المدة وكذا قوله في كل جرح
له بعد العقم وسببه سلف المبيع بعد قبضه وهو صعب لان المبيع هنا المنافع
وسبب الكلام اذا اختلفا هل هو من المدة ان شاء الله تعالى في المدة الحاشية اجارة
معتزلة الى اخرها وهو مشتمل على ثلاث مسائل ومع اذا اجارة انه فليع او اجارة
عداية فليع الابن او اجارة عتق فاعتق اما الاولي فلهذه هيا وحاشا لابن
لما اراد المبيع وقارن لا حاشا له وجه قولنا القياس عاها ما لو زوج اياه لم عتق
فانه لا خيار بقله انه عقد عاها فمع من لا يملك العتق في منافع عتق
لما اراد المبيع العتق قال في الشقة ولا يملك العتق في منافع عتق
لا خيار له لانه لم يفتح على منافع العبد ويل وكذا اذا كان ابنه ولا يملكها الطلاق
ولا يملك عاها ما لو زوج الابن الصغير فانه لا خيار له لان هذا المصالح للقياس
والاجماع ولكون الرسول صلى الله عليه وسلم بان لها الخيار مع انه في موضع العتق
فان قبل فلهذا ما اراد زوج اخاه الصغير ان لا خيار له فلما هو معتق على الصغير
ومع انها فيه نظرا المسئلة السابعة اذا اجارة عداية لم يملك الا بعد هيا
واجب لا خيار لابن لانه لو باع زوجته لا خيار لابن وكذا ان يفتحها
اذا احسها على فقل ذلك المصلحة امر لا خيار له المصلحة المقترنة بالسوق اذا باع
مال ولله وقال في اذا اجارة ابنه او عداية مده يعلن الابن يفتح
مها لم جرحه ذلك ولا يقال عاها مذهبنا ندم جمع بين ما نص في ما لا يفتح وفي

الاجازة بعد البلوغ قبل ان ذلك لحقه الاحراز المستقلة الثالثة اذا اجز بعد
اعتقه فان له الخيار عندنا وحيث كان عقد عينا فقهه فاشبهه بالورود وحده
ثم اعتقه وقال ان خياره له ولو كان العبد هو الموجه لنفسه فاعتقه وحده
اجازة فلا فسخ للعبد كانت مثله في الكساح ولو اجز العبد لنفسه ثم اجز السيد
اعتقه فقد قبل في الكساح انه لا خيار في مثل هذا وكذا هنا قاله الباقر في ذلك
المكان اذا اجز نفسه ثم اعتق لم يفسخ وهل يوفى على الفور كالصغير واذا اجز
غيره لم يفسخ او على التام كما لا يمتنع

الحق في يدات الاول

من المأخوذة اذا استخدمه والى يده المصطفى من المأخوذة وكذا يومه ولم يفسخ
محتاج للخيرات وكذا في المصطفى من المأخوذة في خدمته التي لم يفسخ
الاجرة ويزعم غير ذلك وقد قال في المأخوذة ان الوالي للعتقة في استعمالها
حاز له ان يستعمله فاذا اطمع ولو سقط الاجرة قال السيد وهذا يجوز على
نواها عن الاجرة اذا اطمع العبد وان كان هو العاقد بآثر سيده وان اطمع
والواقي ان المطالبة اليه لان الحق يعلق بالعاقد ولو كان سيده وان اطمع
هو العاقد بالمطالبة اليه لان الحق يعلق بالعاقد ولو كان سيده وان اطمع
السيد من غير فصل اما بعد العتق فاحلوا فقال في الواقي ان كان السيد
قد عتقها ففي السيد سوا كان هو الموجه او العبد بالاذن فان لم يفسخ لخصم
في الوجهين وقال في الثاني ان اجز العبد لنفسه باذن سيده فله مصلحته وان
كان السيد هو الذي اجزه فان قبض السيد فله ماله قد ملكها بالقبض وان اطمع
في العبد ليس فعلها السيد ولعاقبة ان يقول يكون للعبد لما بعد العتق مطلقا
اطلاق ماله في ما عدا شيا موصرا ان الاجرة المستركة فاعاد البيع **قول** في المأخوذة
عان لخدمته تحت الاجارة هذا اذا ادى السيد المدة لانه اجاز خاص وذكر الحد
ليس من المعين بين المدة والعلة لانه ذكر جنس العمل لا عينة **قول** في اطلب الاجرة
وعمل حاصلها ان العبد امان يكون له حصة ام لا ان كان للعبد حصة واحدة
تحت الاجارة واستعمل فيها وان كان لجزء كثيرة فاما ان يكون مباحا
ان كان فيها غالب استدله في الغالب وان لم يكن غالب ومصرها سواء استعمله في
شأن وان حصلت مصرها فسدت الاجارة الا ان ليس ايها وان كان حرم
له تحت الاجارة واستعمله فيما سيجعل مثله يعني في غير مفسد ولا يفسد
في التسامع كان الشرط باطلا قاله الروايات وسوى الامانة لا خلاف قاله في الثاني
ونفسد الاجارة بهذا الشرط وكلامه ظاهر لان ذلك يبيح موجب عقد الاجارة
في الباقر اذا اصبحت الاجارة اجازة خاصة وكان مفسدا في ماله
الروايات عن ماله ان الاجرة الخاصة والمصارف هي ضمان اذا اضمنا قوله

عليه السلام عاتره واما لو استأجر الخاص والمودع والمصارف على حفظ ما عاتر
في ايديهم فقه قبل انهم يضمنون على المذهب وان كانت الاجارة فاسدة لانه لم يرض
ما هو المحفوظ قال الشيخ في الدين الذين لا يضمنون وان ضمنوا استبرأه الاجرة
خاص والمودع والمصارف وما ينكسر من الماله لا يضمنون والوكيل الوصي والمملوك
بعض الاجرة في مقابلة المانع وبعضها في مقابلة المخط موابه بعض المانع في
مقابلة الاجرة وبعضها في مقابلة المخط **قول** اطلب للمكان الشرط لا يخلو اما ان يفسخ
بما ان الامر الغالب او بشرط الضمان مطلقا ان يفسخ بغيره فان كان بالشرط
وبغيره والله يشاء والاخوان في آخر سبله الاجارة حيث قال لا امان الا بالي والموت
بذاته لو لم يضمنها من وفاء العتقة وفاء المصطفى وكذا يومه
ومع وقال هناك لا يضمن واما اذا اطلق الضمان فالحال هو ان الغالب لا يفسخ وقوله
في الثاني خلاف سابق الاجرة المستركة لو ماله يضمن العبد بالشرط مطلقا المستركة
ادام من الغالب من ولم يفسخ **قول** ان حكم الوجوب وجوب الضمان بالشرط فاحل
شرط الغالب او بشرط الضمان مطلقا **قول** كالحكم العتق في عقد الاجارة في التبرك
في غير استراط الضمان **قول** لا يفسخ على المخط قبله هذا صدق لان شرطه عند
انه لم يرض بل شرط عليه فان الموت ومثل هذا موجود اذعي من الموت وذلك
في الوجوب والمزهرين وقال في الثاني اذا شرط على المستركة ضمان ما عاتر
فاسد بالاجارة وكلامه هذا لكلام الامم مصر وهذا يدل قول من يعلق فقال مراد
في يفي الضمان اذا اطلق ومزا من واجب الضمان اذا مرح به من الغالب
والشيخ في الدين **قول** لا يضمنون الا اذا ضمنوا وهم المستبرأ والمستاجر
والذين على السور والاجرة المفسدة اذا ضمنوا **قول** في انما منه انظر
هو مفسد قاله الضمان هو اسم للمدة التي ترضع ولغيرها وهو مأخوذ من العتق
فان مضرت الناقصة اذا عطف عليها ولها في المثل الطعن نظرا الى عطفه
على الصل **قول** يفسخ الاجرة الخاصة وكل ما عاتر كونه لا اوجز نفسها حتى الاول
ذلك وفاق **قول** من الزخات واليه من الظاهر انه يصير بغيره الدار ولها ذمة
الخاص وكل والمدة اذا كانت ثم شرط او عرف وكان معلوما او جعل مفسدة
الاجارة وقد نهر الشيخ الدار المزا في الفعل حتى لا يكون اجارة على الاعيان قبل
دخلها مع ضم من الاشياء المستعينة كالصبي ولحق **قول** يفسخ على الظاهر
ان سرك له الطعام وكل المزا اذا ارشط عليه **قول** ولها ان اخذ
لماؤها قال لا انتقض لا بد من كون الظاهر في نفسها والظاهر والظاهر
الاجارة لان اعراض خلف بذلك **قول** وفي موصوفه هذا كلام الشيخ
وسلم عن ماله والي مصر وكذا في الزمعة على الواقي قاله رابو موصوفات

مكان ومنها الآخره والخاص اما الآخره فلا يسمى الاول شيئا لما عثر على الناقص
واما الثاني فلا يسمى على المالكه وسمى على الاول ان جعله واما الثاني فاما ان
الجانبه كذلك الثاني المالكه ان يطلب اليها شيئا الاول الذي يرجع على الاول ان جعله
وقرر ان الخاص على الآخر ان علموا حتى **قول** في التاسعه فكون اجزا فاصغر كالموازن
والله اعلم بالحق والذوق بلا صلا لا يكمل منها شيئا المستاجر فان كان له شيء
مما تضمنه لا قد وجد الخاص كالمسا جيرا اذا سئو خبر على الخط فكل ما
كان العرف ان احد السور يكن مستفيد منها في يكون عوضا عن علفه فليس
مستحبه او لاخذ حرام من نصيب صاحبها من لاخذ احد السور فكل ما
لم يكن له نعمه علف نصيب صاحبه ولما فيه عوض منافع فلفه وفي الصور
الاولى انظر لانه اذا استفيد المانع عوضا عن علفه فلكانه مساحبه فلا يصح
فايده في ان الله لا يخرجه عنها ولا يكون الخط نصيبه فلا يصح
غيره من علفه فكل اجزا فمحصى او مستاجر فلا يصح الثاني اقره الله
اعلم **مسائل الاسحقاق قوله** في الاول حكم عليه بالآخر
بقي اذا احتل الميراث اليه بعض فها فان لم يخله او بقا شيئا بعد ذلك فظفر ان كان
استحقاق الميراث اليه اليه ان كان من ملكه الى الميراثه وحده فقسقه لغيره
من الاجزه وان استأجره لغيره فمارعا الى ملكه ثم غلبه الى الميراثه فكل ما
يعطى ذلك من الاجزه ولفظ ذلك بعد ذلك ما يبي اجزته لو استأجره من الميراث
لغيره فان علم ملكه وبى اجزته لو استأجره استأجره من ملكه وبى الملكه
انه لا يلزمه شي كالمعدومات في الاجاره الصحيحه وفيه نظر لان العرفان
مكاتب كالمعدومات **قوله** وعلى الميراث منه وبى الميراث الى الاجزه هذا اذا لم
الاجاره في الجمل لا في الميراث في التاسعه فليح كذا اجزله الى الميراث
تخل له فاحتمل هذه المسله ان الاجاره اما ان تبقى في الميراث وفي الاجاره
في الميراث واصبح اجزها بعد ان سائر بعض المسافه فان كان له ذلك
الاجزه فسط ذلك وان كان لغيره عذر فان اصبح الميراث اجزا ان ملكه اجزا
فان بعد ذلك استحق من الاجزه الى ذلك المكان وان اصبح صاحب الاجال
لظفر ان عارضه الميراث فمقره على الموضع الذي اشتهر الله او لم يكن
ان يصل اليها اسمى جميع الاجزه وان لم يارضه على هذه الصفة استحق من الميراث
لنفسه ذلك ولا لا يرضى عنه ومن شرط ذلك على الميراث خلاف ما اذا احتل
عليه متاعا قال ابن ابي العزيم في معنى شرط ذلك على الميراث ان يكون ذلك في جميع
صاحب الاجال او ملازمه في الطريق لا اذا فرغ من الفرق بين هذا وبين
خلقه الميراث المستأجره فان الاجزه لم يرض بها وان عاب المستاجر ان
عثر ما يرضى فيها واما اذا بعثت الاجاره في الاجال فان اصبح احد الميراث

من الآخره فصار ما سائر وانما بان بعد عذر فان افكس احبنا الى الحق والاحسان
ساجد الاحباب وجد لسموئي كل واحد فالت من الحق وهو الآخره
بالحق الى صاحب الاحباب وان بعد عذر الاحباب من حب من الآخره فصار ما سائر
لا فانه لجله الجمل بها **قوله** في اننا نه ان عذره قبل القضاة والرجوع
يكون حكمه العاصيه وقد عذر نفسه من الوكاله لم يجوز فلا يسحق **قوله**
ان كان عذله قبل الجور والرجوع ان قد اسحق الآخره قبل القضاة
وان كان عذرا الاجاره فاستدرك في رايه استانه في هذا انه قال في حمله
دعي ولم يذكر العقد قبل وهذا مبي ان الفاسد يعرض للجور من غير ذكره
في احصاءه بل وبوجهه ومن من ماله يحتاج الى الحق في القولين
مستادان كان معهما عذله لم يحل على الحاكم والا يحتاج وبذلك ان عذله لم
يحل في الخارج الف وهو الرسول ان خطبه في القول والاشاف فلما سأل الرسول
في الاسحق الآخره فقال احبنا فقال الاسحق فقال احبنا فقال
بالحق يا رسول الله فقال اسئلة القضاة في الخارج اسخطه فلما جرد الاسحق
وان كان بعده لم يسحق في الرابعه اسحق اخره المثل هذه المسله فيها
لانه احوال الاول قول من الواجب اخره المثل مطلقا الثاني لاخ وهو يبي
في كثر ان في الغوازي ان الواجب الاقل من المنها ومراده المثل كالنكاح الثالث
فيها البعض ان طوى العبدان فالواحد اقبل والمراد يقول طوى العبدان
وقد وان كان اصلها خارج المثل قال في الترتيز وناقض المصباح فان المع
وهما المنافع لهما فيه وسلم العمل يعني المعمول فيه لان على المنافع
دون بمله مثل هذه العبدان طوى منه ان يكون المسلم زمانا لمحقوق
من جمل ما ذكره العقبه وهذا اذا كان عادا فالصانع العمل بالآخره
بان لم عاد له عمل بان كان با من با على العمل فان استوزار كان هذا الاول
بمعنا الخلاف قبل وعلى احد قول من بالله والهديه ليست المنافع كالاعيان
على الاجره ولا محان وعلى احد قوله المنافع كالاعيان يكون هذا القول
فيسحق الاجره ونصن وفي شرحه ان مصرعه للهديه ان المنافع كالاعيان
على ما منه اجره المثل مثل هذا الخ لظ و احد قوله بالله فان المراد في احد
قولنا بالله اذا قصدت لغير الله فيه فالواحد الممتا ويكون ذلك من باب
الاعيان **قوله** في السادسة فاقول المضاف قال في الثاني وتكني الحمله بين المضاف
للمضاف **قوله** وانما لم تكن مضى بالاحذه لم يسحق وكذا الرجوع وقال في
الافراد اسوخر عما شغل طعام الى انسان فوجده مما عايناه فله الى
الافراد ولم يسحق ولو لا لم يسحق اخره الرجوع ولم يسحق اخره الرجوع

ومن المعربات لا يسحق انما له **قوله** فان استأجره على ان لا يعزل
فان ما عا طافه هو ان الهادي ان الاحار لا يصح على ما سئل فعلى العزل
فانه انما يشترط ان لا يوسع المصوب اليه من الجوان فليس يسحق الاجارة او داو
على قول طان الاحار على ما سئل فعلى العزل لا يصح فلا بد ان يمد منه فانه
الجوان مسحق المطالبة ذلك المدة سواء في اللوات امد فاله في المدة
ومثاب اليه اذ امر في الكتاب فمد الاحار بقصه فان كان هو المصوب و
جميع الاجرة وان كان المصوب الذي لم يطل لم يسحق شيئا وان واصل بعضه
اسحق بقدره **قوله** وكذا في هذه المسئلة فكل وهو باق في سائر الاجارة
فكل و ظاهر كلامهم انهم يوافقون على انه يبنى على فعله و فكل في اجارة
الاصحاب الارض ولو ان صاحب الارض انزل الارض و جعله لاجرة للمو
قوله ليعمل ذلك خيرا قال في الوافي لا تسحق الاجرة حتى يخرج من الجوان
فكل لعل مواه لا تسحق المطالبة حتى يبرز الحار الى صاحبه واما اسحق
الاجرة فقد صار مسحوقا لغيره ما عمل في الوصفة او الاستأجره على ان
له يسحق حتى قصد به و منه ذكره الحنفية فكل وكذا المذهب الا ان كان
عزف بخلاف ذلك **قوله** انما ارادوا من جهة المعاهدات فان حوائج الاحار
لغيره فشر الاحار بالبري من عزف عذر و فانه سرح الى مضرب الخالة في
الاحار **قوله** فهو على الخلاف يعني احد قولين وهو ان يكون حكا في الربا
عن الهادي انه لا تسحق واحد قولين وحصل طانه لا يسحق **قوله** فان كان
العقد فاستد اسحق واما اسحق في القاسد على المقدام لان العقد يعطى
العمل واما في الخصمة فالاجرة معلومة بالتقدير لان العقد يعطى
بان لبعض العيني المصنوعة من عملها و الاخر في الخ في بعض البعض فكل
وسائر البراءة ليس بمقصود لمقبوض ولا في حكمه حيث لم يعمل المقتود **قوله** بقدر
بعضه في بعض وذلك كما ذكر من الزعامة والحارة و الذي لا ينفرد الخاف
وعلى السكاك **قوله** لان ذلك لا يثبت فيها فكل ولو شي صما اسحق لغير
ما عمل و ذلك لان فكل السكاك في فعله فكل اسحق اذ عمل لا يتبعه عمل
وذلك لان فكل السكاك في فعله فكل اسحق اذ عمل لا يتبعه عمل
المصنوع والاول يظهر واما السكاك في فعله فكل اسحق اذ عمل لا يتبعه عمل
حد و فقا فسمي فقدر عمله فكل وحاصل المسئلة ان الاحار ان كان
فانتهى اسحق لما عمل ولوم المقدام ذكره العفة ولا شر في انما له
حتى يكون العمل مقبوضا و في حكمه وان كانت صحته فان ذكر المقدام اسحق

فمنه وان لم يسحق عليها ويسحق على المقتود الذي ينعقد في الشفعة
و من اجرة فانه التي لم يخطط فيها و فكل هذا اذا لم يشرع في الاجرة
بما سئل لان العقد وقع على ما جرت به العادة و قوله كان اجرة ما يخطط
و يعرف بان يقدم المخطط على الشراخ و بان اجرة ان يكون في مثله العتار
و بعد في المخطط خلاف الخ و فانه عتار القاسد كما تقدم في مثله العتار
في العتار على ان يسحق له منه نصفه و بعض ربع العتار ان كان معه و بعض
في الخ يجرى منه و مع ان كان فيهم ان العزل فيه كثر فقد قل المدة و زاد
و بعد في ه يكون عدالة في شفه واما في الفرق العزل و في قوله **قوله**
الاسحق للراعي يعني هذا مسحوقا على انما منه انه لا يسحق لها اجرة قبل ان يثبت
حده في هذا ان الشيء ليس باستهلاك و الصحيح انه استهلاك لا يفسد عنه هذا و هو
فقد يدر على هذه المسئلة و ان كان في استهلاك الراعي بالذبح دون المدلول
عليه من اي الطريق سخر في الذبح اجرة هذا ان يكون استهلاكا للطريق فيسمى
مالا في لها و في المالك في الوسط على الامر لشره اني عتار عتار و اجعل
لا يكون استهلاكا لها معا لا له بل يصد برهنة بعد الذبح **قوله** وانه يكون
محر فكل هذا الجمل فاما اذا كان العزل فلا فرق قوله او ادرك ذلك
واحد اعطه منه واما اذا كان قد فعل عتار كما امر فلا حرج **قوله** وانه لم
الاجرة و فكل الجواب الاجرة نظر والاول انما لا يجرى كما اذا امر بضعه اسود فضعه
جره و فكل بل يجب ان هذا بخلافه في الضعة و في مثله الصنع فخالفة في الجلس
لم يعمل بعض ما امر فكل و الاجرة في الاقل من المسا و اخر **قوله** في السمن
داني عتار ذراعا في عتار اذرع و هذه المسئلة سنو ان الامر بها بان
كوتاهر كثر الاول فكل في خلافه و لاها اذا كان العزل كثر فلا خباير
يسحق له ذراعي تمام ما استجره عليه فكل انما يكس ذلك كذا في العتار
ان من اكثر من ابي عتار فقتلا فقد جعلت فكل **قوله** فانه نصي منه
يعزى اذ اعطى المثل والافهم من ذوات الا مثال **قوله** و بان شيخ
ذراعي فكل هذا على سبيل المرافاة دون الجرح **قوله** فضعه اسود
فله ووافق في الجوار و خلافه وانه لا اجرة لها و ذلك و اجرة فكل
و بالامعة يعني في الجوار و الجمل وكذا اذا اعطى فكل في الجمل و عادلة
الشيء ليس لا بد ان يكون البذل الجمل **قوله** كانه لا يجرى في كانه لا يجرى
عالم و قد نال بان ذلك يعبر من المصارح **قوله** و يسحق الاجرة في
في هذا الكلام سوال وهو ان يقال له و حيث الاجرة و المنافع لم تسلم الى الكاهن

وخاصة في موضع المساحة السطحية على وجه الأرض. وقد وجدنا في بعض النسخ من هذا الكتاب ما يدل على أن المؤلف قد قصد أن يذكر في هذا الموضع المساحة السطحية للأرض. وقد وجدنا في بعض النسخ من هذا الكتاب ما يدل على أن المؤلف قد قصد أن يذكر في هذا الموضع المساحة السطحية للأرض. وقد وجدنا في بعض النسخ من هذا الكتاب ما يدل على أن المؤلف قد قصد أن يذكر في هذا الموضع المساحة السطحية للأرض.

[illegible]

ان يستأجر خلافا للملاذك واحدا فوطا واما بموت المساجر ولا
 مع الا بتغير عهدهم **قوله** او دفعه العاقبة في ملكه خير من الوعد كما في
قوله كذله اذ ارجح منه قبل لهم بقوله النكاح لا ينقض للذرة والوصية كما في
 العنبر **قوله** لا يقوم الوارث فيه مقامه من جهة بيع بل باخذة بالوقعة سواء
 ان يعمل بعينه ثم عاونه او يده **قوله** ووقف يقوم مقامه من جهة ومثاله ان يعطى
 كذا في المهد **قوله** ووقف يقوم مقامه من جهة ومثاله ان يعطى
 فاقب فالأجرة لا يطل بالمبايع لو تزوجت عنه وهذا مصنف كما في
 الهدي به امامنا فانه يقول المبايع لو تزوجت بالبيع المأخوذ من المهر
 بين هذين الوقفين بوجه جسمه وان اذن يطل جائز في ملك المبيع الا على
 فستن في الوقف عتاده ولا يفي منه ذنبه ولا يفي فيه وصفه وتتمكن هذه في
 البالي **قوله** لا يعرض عتاده فهو مثل عتادنا في عتاده وعلينا في
 بهذا عاونا **قوله** لم يوقع في ملكه من هذا المهر بالبيع المأخوذ من المهر
 فانه لم يوقع في ملكه من كون اء حاشه لا ينقض الوفاء في الالة اذ انقضت
 للمهر منه قبل وكذا اذا احتاج رجل من المهر الى المهرين بان ذلك العقد اذ انقضت
 الا حاشه في ملكه وكذا اذا احتاج الى حوط بنبته وكان يربد الخلق بها او كان
 عاونا اذ لم يضمن موهما كان هذا عتدا في في الاجازة فان قال المساجر لا
 انما لا في الاجازة ولا يستعمل بهذه الاشياء في رد ارجع الى الاجازة بعد
 له ذلك اذ لم يكن ثم شتر فان كانت بصيرة فارجو منها فلو كان في بيع الاجازة
قوله في الالة لا يسئل له في بعض الاجازة هذا الحاشه الى تعطل وهو
 ان لا يفي منه في البيع للزوج الذي اسد اجزله فلا يبيع وان يعطى منه لا يفي
 الاجز من غير شيء يطل بالمعقود وان لعق منه لم يفي لربع بالبيع الحاشه في
 علقها عينا ان في الباقية وان في ملكه ذلك **قوله** في الحاشه لا يفي
 الاجازة ثم قبل الربا بهذه الحاشه وفي علق العقد في العقد ان الاجازة
 كان المبايع يسحق بوما فهو والزيادة على الكتاب اذ احتاجت الى المهر
 بطل بالربا هذه حالة العقد فان كان من يطل في بعض الاجازة في كونه
 الزيادة فان كان من يطل في بعض عتاده او اظهر حاشه الزيادة
 التزاهه مثل هذا قول في المورث في بعض من كل صورة الى اخرى
 المصلحة فيها مفعول في بعض المسئلة ان كان له على ما خضع له
 ذلك الالة في الوجه المذكور **الموضع السابق قوله**
 من استسقا بها هذا مذهبنا ووجه الالة احدا في المالك العاقل
 ش ومثاله في ما علق بالملك كالصحة **قوله** تسليم العتد في اجازة
 والاول في اجازة اعيان **قوله** احدا في المصلح اذ كان العتد من اعيان
 وقد نعزم الحذف **قوله** وسيعمل الاجز ١٥ وسطر المحمل على تسليق

الزوجه

١٥ يسلف ملكها حتى يبرأ المدة **قوله** فوطا فقول اعلم ان هذا الكلام ذكره
 في النسخ عقب كلامه في ذكره في الالة وهو ان اجزله لا يسحق المهر المطالبه
 بها بعد عقد الا حاشه عند اوجدها وحاشا قوله على فان ارضع فانها حاشه
 والاعقب وارس له المطالبه بها وحاشا له في ان ارضع فانها حاشه
 في مالها لا بالدين وهذا ذكره العقد وقال انه في كسبه مثل ذكره في العتد
 يعرف على طر وحذف قوله ويحول وقد لعق في الالة بالدين ومثاله
 ان يرضع في الالة اذ انقضت هذا المطالبه منقوض عتاده ان يرضع
 وهو قول في عتده في ذلك لان سطر انما حاشه واما طالع المهر في الالة
 فاما لان المهر المبايع وهو في مصنفه واما ملك الاجز فانه يملك
 عتدا بالاعتد الصا لقول في لصل يسحق الالة لها عتدا وهذا ذكره العقد
 فان في المذكور يكون بها عتدا وتزكها واعلم ان طاهر كلام سطر من رد وكلام
 وسطر كلامه خلاف هذا وانه لا يملكها المهر بالاعتد وان وعدت الملك
 انه بان في سطر من رد وان كل عتدا في ملكه احد الدين يعني العقول
 القول الا في يسحق العقد كالهبة سطر العوض طالع ملك المهر من العقد
 له ملك البدل الا في المصنف **قوله** لا يملك بالاعتد بها معدومه في الالة
 لا يكون مذهبها بالبيع باستسقا فانه لا يملك بالاعتد بها معدومه في الالة
 عليه وانه عتدا في ملك احد البدل يعني العقد فلا يملك البدل الا في بعض العقد
 على البيع المورثه الحاشه للمبايع اذ ارضع العقد في الالة **قوله** وعلمنا
 في رد العتد في بعض مقامها بقرع عتادها بالمسلم فلو كان في اسحقها ولو كانت
 تسلك الى على العتد لم يرضعها بالبيع في ملكه لم يسلم عتادها **قوله** وحلور
 محل نام يسحق لاجل وجوده شبه هذا جواب لعرض الالة بالاعتد
 الركن لان طالعها يكف بغير مالها في ملكها هذا اجازة لاجل وجوده شبه
 وجوده شبه ككفارة القتل وكما ذكره من الزواه والقتال والزهر الزاهر
قوله في حاشه في الاصول في الاصول ما ذكره من المسائل ومثاله في سطر الالة
 قالوا لم يملك بالاعتد لما يملك بالبيع فمناشدة اسطر بالعوض والهبة يعرض
 سطر العتد **قوله** والبراءة مفاعله لا يسحق في الالة لا يرضع منها
 فلو لعق على احدنا هذا الكلام الى مصر وهو يرضع على الالة لا يملك بالاعتد
 ما طر المطالبه الشتر ان الزوجه ولو لم يعلم ولم يرضع في الالة لم يسطر
 السلم دون الهدونه في الالة في الالة في الالة في الالة في الالة في الالة
 ارضعها منها ما طر وهو المبايع لا السعة والعرق ليس الوارث في الالة
 حاشه المطالبه واما جابه العتد فلا يعرض بل يرضع في الالة لا يملك
 سطر الا حاشه **قوله** وكذا في الالة الحاشه في الالة في الالة في الالة

الزوجه

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

من الدرع هذا حدث لم يترافضوا وعدمه المصلحة فان ترافضوا كان مع المصلحة
وهو المراد بقولهم بالنسبة الى الوقت والملك من الزرع **قوله** كان الاجماع قد استقر
ان قيم المتفاوتات البرزخية والدينامية لم يبعد بما حكم من شيوخهم والافاضة وقطان
الوجب في ذوات العلم عليها **الموضع الثاني قوله** عرش هؤلاء
الاشجار المعينة للصحة ستر وطوع ان تكون العروس معلومة معلومة معلومة
للمعاريض او بآثاره بقطع شي معلوم من ملكه بناء على ان من سترط المصروف
ملكه المستاجر كما يقدمه الثاني ان يكون العمل معلوما فليس المصروف
وطولاً وعرضاً وعمقاً وليس الاوراد وما عرفت من طريق العرف لم يغير الى
ذكره الثالث ان يكون المدة معلومة الرابع الاجزاء تكون معلومة ونحوه من البرزخ
وحوز حيز من الارض ونشجرة او شجر نبي وبذلك لما حق البقاء **قوله** لانه في
من القياس بالايجام ومثل والاجام في هذا الخبر الذي خلاف القياس لانه في
خلاف من قاض على الخبر ان يفتى على الاجام ومثل في هذا النظر بل هما مختلفان
قوله في الاصل ان اكثر المعاملات فاسدة قد تقدم انه لم يزم من هذا ان يكون
العدل قولاً في حق القضاة لانه اذا عا الغالب التصرف فليسوا على خلاف
قوله الاصل ان كل ما حصر الله الى الاجزاء في الميراث مع بقا سبب التخلل
العلم والا فكل ما لم يفتى ذلك **قوله** واما في الحكم فان الاشجار تكون لغاية
فكل ويكون هذا كالعاريه اذا طلب المالك العاري ان يعلمها فتكون لغاية
وطالب في الوقت بلزومه ان ينقض وكذا في المطلق وان طالب بعد الوقت فلا
ارش عليه ولعل خلاف من خالف في المجازة يأتي هنا والله **قوله** لانه اذا
ملك العاري لعيل لوجوب الاجزاء حكم الملك قد تقدم الكلام على هذا
الثامن عشر في الموضع الثالث في التامه بان صاحب الارض عارده
زمان قال الميراث ما في الكتاب ان الميراث يعود له انه رضى فكل بل المراد عارده
عقبته لانه ملكه من اجزاء الميراث الماصيه من علمه معقه الوقت ومثل ولا
حجب على الموقوف عليه من ماله بل من الميراث المسبب له او على ذلك المالك فكل
اذا كان للمالك الميراث المصنف في الوقت اما لو تصرف الموقوف عليه في الارض فكل
الموقوف عليه وان لم يكن عليه الا التصرف في الارض بعد الوقت بها ذكره القضاة
قوله بان المالك ومثل هذا صنف بله الرفع يعني ان الحكم الا ان تنازل على
الميراث بان الحكم يرجع باجر المانع مع ان له ولاية على المانع لا على الرجوع عاجز
البيع كانه يرد الزمان العرفي ما لا يظهر قول المصنف لانه لا يملك ولا يبيع ولا يجر
باجزائه مع وجود الحكم **قوله** اذا كان بعد التملك ان يعرف فكل كحالات
ان الاجزاء قبل البيع على البايع وكذا بعد البيع وقبل التملك فكله

في الميراث ما في الكتاب ان الميراث يعود له انه رضى فكل بل المراد عارده عقبته لانه ملكه من اجزاء الميراث الماصيه من علمه معقه الوقت ومثل ولا حجب على الموقوف عليه من ماله بل من الميراث المسبب له او على ذلك المالك فكل اذا كان للمالك الميراث المصنف في الوقت اما لو تصرف الموقوف عليه في الارض فكل الموقوف عليه وان لم يكن عليه الا التصرف في الارض بعد الوقت بها ذكره القضاة

والاولى ان يكون الميراث المصنف في الوقت والملك من الزرع **قوله** كان الاجماع قد استقر
ان قيم المتفاوتات البرزخية والدينامية لم يبعد بما حكم من شيوخهم والافاضة وقطان
الوجب في ذوات العلم عليها **الموضع الثاني قوله** عرش هؤلاء
الاشجار المعينة للصحة ستر وطوع ان تكون العروس معلومة معلومة معلومة
للمعاريض او بآثاره بقطع شي معلوم من ملكه بناء على ان من سترط المصروف
ملكه المستاجر كما يقدمه الثاني ان يكون العمل معلوما فليس المصروف
وطولاً وعرضاً وعمقاً وليس الاوراد وما عرفت من طريق العرف لم يغير الى
ذكره الثالث ان يكون المدة معلومة الرابع الاجزاء تكون معلومة ونحوه من البرزخ
وحوز حيز من الارض ونشجرة او شجر نبي وبذلك لما حق البقاء **قوله** لانه في
من القياس بالايجام ومثل والاجام في هذا الخبر الذي خلاف القياس لانه في
خلاف من قاض على الخبر ان يفتى على الاجام ومثل في هذا النظر بل هما مختلفان
قوله في الاصل ان اكثر المعاملات فاسدة قد تقدم انه لم يزم من هذا ان يكون
العدل قولاً في حق القضاة لانه اذا عا الغالب التصرف فليسوا على خلاف
قوله الاصل ان كل ما حصر الله الى الاجزاء في الميراث مع بقا سبب التخلل
العلم والا فكل ما لم يفتى ذلك **قوله** واما في الحكم فان الاشجار تكون لغاية
فكل ويكون هذا كالعاريه اذا طلب المالك العاري ان يعلمها فتكون لغاية
وطالب في الوقت بلزومه ان ينقض وكذا في المطلق وان طالب بعد الوقت فلا
ارش عليه ولعل خلاف من خالف في المجازة يأتي هنا والله **قوله** لانه اذا
ملك العاري لعيل لوجوب الاجزاء حكم الملك قد تقدم الكلام على هذا
الثامن عشر في الموضع الثالث في التامه بان صاحب الارض عارده
زمان قال الميراث ما في الكتاب ان الميراث يعود له انه رضى فكل بل المراد عارده
عقبته لانه ملكه من اجزاء الميراث الماصيه من علمه معقه الوقت ومثل ولا
حجب على الموقوف عليه من ماله بل من الميراث المسبب له او على ذلك المالك فكل
اذا كان للمالك الميراث المصنف في الوقت اما لو تصرف الموقوف عليه في الارض فكل
الموقوف عليه وان لم يكن عليه الا التصرف في الارض بعد الوقت بها ذكره القضاة
قوله بان المالك ومثل هذا صنف بله الرفع يعني ان الحكم الا ان تنازل على
الميراث بان الحكم يرجع باجر المانع مع ان له ولاية على المانع لا على الرجوع عاجز
البيع كانه يرد الزمان العرفي ما لا يظهر قول المصنف لانه لا يملك ولا يبيع ولا يجر
باجزائه مع وجود الحكم **قوله** اذا كان بعد التملك ان يعرف فكل كحالات
ان الاجزاء قبل البيع على البايع وكذا بعد البيع وقبل التملك فكله

والاولى ان يكون الميراث المصنف في الوقت والملك من الزرع **قوله** كان الاجماع قد استقر
ان قيم المتفاوتات البرزخية والدينامية لم يبعد بما حكم من شيوخهم والافاضة وقطان
الوجب في ذوات العلم عليها **الموضع الثاني قوله** عرش هؤلاء
الاشجار المعينة للصحة ستر وطوع ان تكون العروس معلومة معلومة معلومة
للمعاريض او بآثاره بقطع شي معلوم من ملكه بناء على ان من سترط المصروف
ملكه المستاجر كما يقدمه الثاني ان يكون العمل معلوما فليس المصروف
وطولاً وعرضاً وعمقاً وليس الاوراد وما عرفت من طريق العرف لم يغير الى
ذكره الثالث ان يكون المدة معلومة الرابع الاجزاء تكون معلومة ونحوه من البرزخ
وحوز حيز من الارض ونشجرة او شجر نبي وبذلك لما حق البقاء **قوله** لانه في
من القياس بالايجام ومثل والاجام في هذا الخبر الذي خلاف القياس لانه في
خلاف من قاض على الخبر ان يفتى على الاجام ومثل في هذا النظر بل هما مختلفان
قوله في الاصل ان اكثر المعاملات فاسدة قد تقدم انه لم يزم من هذا ان يكون
العدل قولاً في حق القضاة لانه اذا عا الغالب التصرف فليسوا على خلاف
قوله الاصل ان كل ما حصر الله الى الاجزاء في الميراث مع بقا سبب التخلل
العلم والا فكل ما لم يفتى ذلك **قوله** واما في الحكم فان الاشجار تكون لغاية
فكل ويكون هذا كالعاريه اذا طلب المالك العاري ان يعلمها فتكون لغاية
وطالب في الوقت بلزومه ان ينقض وكذا في المطلق وان طالب بعد الوقت فلا
ارش عليه ولعل خلاف من خالف في المجازة يأتي هنا والله **قوله** لانه اذا
ملك العاري لعيل لوجوب الاجزاء حكم الملك قد تقدم الكلام على هذا
الثامن عشر في الموضع الثالث في التامه بان صاحب الارض عارده
زمان قال الميراث ما في الكتاب ان الميراث يعود له انه رضى فكل بل المراد عارده
عقبته لانه ملكه من اجزاء الميراث الماصيه من علمه معقه الوقت ومثل ولا
حجب على الموقوف عليه من ماله بل من الميراث المسبب له او على ذلك المالك فكل
اذا كان للمالك الميراث المصنف في الوقت اما لو تصرف الموقوف عليه في الارض فكل
الموقوف عليه وان لم يكن عليه الا التصرف في الارض بعد الوقت بها ذكره القضاة
قوله بان المالك ومثل هذا صنف بله الرفع يعني ان الحكم الا ان تنازل على
الميراث بان الحكم يرجع باجر المانع مع ان له ولاية على المانع لا على الرجوع عاجز
البيع كانه يرد الزمان العرفي ما لا يظهر قول المصنف لانه لا يملك ولا يبيع ولا يجر
باجزائه مع وجود الحكم **قوله** اذا كان بعد التملك ان يعرف فكل كحالات
ان الاجزاء قبل البيع على البايع وكذا بعد البيع وقبل التملك فكله

[illegible][illegible]

وعامد أهل الجحيم الحب وقال طحناح الماذن الإمام وهو من
وطاهر قول المفسر **قوله** والمزاج في الحب هذا ما رواه عنه طحناح
قول الاحتكام لا يدع قول الحب لأنه لم يبق أن الإمام لم يبق إلا ما عساه
وكان فيه حكمة كما قالوا **قوله** ليس لعن طحناح في هذا المذهب وهو من
عقول السوء ويكون تشبيه الظلم عليه بخيار أو بالاصفاق في العلم وهو من
مفكرات العقول وأما عن طحناح لعن العبيث والرافة فقد بذكر هذا ولقد استدلوا
بليس لتفهم وشتمه حق وسبغت أن الحديث لم يرو عنه أحد من أهل الحديث ولا
وقد ذكره في ماله وأما حجة طحناح في قوله عليه مائة الألف في الله ولو شتمه
ثم لم يبق من بعد قال في الاستدلال الأدب عليه مائة ألف المم والواو في الأرض المم
وأما لعن المم وسكون الواو فذلك على طحناح وقال في الضم المم مائة ألف
وسكون الواو والأرض التي لم يزل يزع وشك في الحديث وطحناح لم يقول في نفسه
الاحتكام التي احتج بها ماله أدب الإمام وقال في ماله من احتج بها طحناح
في عكرت الإمام في قوله وأما في حقه فلا بد من أدبه **قوله** لا يلقى للمفسر
لكنه احتساب وسبناح زياره عما هذا في الوقوف مثاله يعني **قوله** لم يزل
للقضاء لو كان أمانا يعني لو كان أمانا لفضيه قبل عقاب في كل أمارة للمفسر
المبني **قوله** لا يوفق لا يفي الأرض ماله كالعقوب مثل هذا فيه نظر أن المفسر
قد حكى عن ماله أنه يعني من الإمام أن جعل بطن الواو كميميد أو باض
يعني من عاينها كعقوب الإمام في مثل بعيد **قوله** فتقوله نذري شيخنا
في الأخاد أنه لا يحتاج هذا مع أن ماله أنه قد ذكر في إجابته وأما
بله كلامه محتمل مكان صواب العبارة أن يقول بقوله في الأخاد محتمل في ذكره
لأنه قال في الإفادة وارضى عليها أن العجزان ولا يعمل أن الأثر للمبني والمكافاة
من شوط الاحتكام إلى أن ضام لم يكن ملحقا أحد قبله وأما أن هذا استعمله
للمصالح قال في خواص الإفادة ولا فرق في ذلك بين أن يكون أصل الخطبة للمصالح
أو للمبني **قوله** فإن كانت لأهل الأثر كان حكمها حكم أملاك المفسر التي لا
لها مزية وكل المزايا به في مصالح المفسر وليس هذا الأثر لمصالحه
دسار له احتجوا به لأنه صارت فيها لمصالحهم وذكر في الإفادة
إذا ما دعي في إجازة الإسلام ولا أثر له كان ماله لست مال المفسر وفي غيره
عن الهادي كالمفسر لست مال المفسر وقد يروى كالهادي كقول ماله المفسر
والحاشية وحصل المذهب هذا التخصيص الإختصاص للائمة وقد وردت في
النسب وهو المفسر وذكر أن يقول أمارة ماله أو أملك أو يملك
أما لا ومع ليس مع كالمفسر لم يملك أحد من الأصل عدم المصداق وأما

[illegible]

بشر ٢٠٠٠ من عموم كلامه واستشهد به في قوله قد سئل في ذلك المأثور
والوجه في الصحة القياس على ملك الغائب تعرض وجه الشك في الجواب
به المستحسن لان العاقل لا تصرف العقل في وجه الشك في الجواب
اجتزاعا على منسكه في المباح ان ذلك نص في قوله قد سئل في ذلك المأثور
بكون الامور ان قبل له جعل الجمع لتبين هذا كما كان مستجابا في الجواب
الاول المأثور اذا كان الامور متساوية له وتغير الدواب وصاحبه لم يحد
الناس في المأثور بكون الامور اوصافه الثالث ذكره العبد في قوله قد سئل في ذلك المأثور
حق في المباح بان يكون قد تقدم منه غير متساوية لاكثر في الحق المتقدم وقاضيه
كلام العبد خلاف هذا وان هذا ما لا يخفى لاحد فيه في قوله قد سئل في ذلك المأثور
هذا في قوله قد سئل في ذلك المأثور كذا اعني موضع الصيد وكذا لو استباحه ماله فقد
كالخاص في قوله قد سئل في ذلك المأثور كذا اعني موضع الصيد وكذا لو استباحه ماله فقد
اذا كان ما ذكرنا من جهة النوى هذا حول الحق وقالوا موصوفه في قوله قد سئل في ذلك المأثور
وسكاه عن ماله وكل وهو الصحيح لمواصفته النفس العتقة فان يكون الامور متساوية
كان مباحا لانه لا يميز بين ما في ماله من متساوية لا يعقل بالمال مال الفقيه
فانه الصانع في الامور لان الشيء له وكل كلام في هذا ما لا يخفى في متساوية لا يعقل بالمال مال الفقيه
الا بعد محله وكاله ولا يميز الا اذا كان من حيث المتساوية في الزاوية من عتقة ماله
لم يميز الا اذا كان قد قصد قصد الحق كما تقدم في قوله قد سئل في ذلك المأثور
في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور
عطف عليه قوله وقد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور
عليه قال العبد وهذا من نظره وقد ذكر ابو بصير اذا قطع احتسابا بنبيه في قوله قد سئل في ذلك المأثور
اوله لم يكن ليخفى ولا يحد حتى جعلها بعد ذلك لها وكذا اذا اشتد شياها
انه لم يحد لم يكن ذلك للمحد وقال في الزاوية المأثور اذا كان التاوي وليا والآخر
له لا للملوك له وكل اذا نوى حاله الاحيا كان للملوك لان قد انضاف فيه اليه
خلاف لو نوى ان ملكه يكون العتق وفي هذا نظر الوجه الثاني في اللفظ كان يكون
له بكثر الامور في المأثور وبطلان في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور
وكذا لو كان العتق في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور
وصدا او وليا على او خولا في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور
بالمأثور طاهره في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور
امر وهو الذي قال بعد هذا في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور
في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور
ملك مما خارج عن القاطع الحرجة عند الما وعلقا الطبعي وخولا في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور

بالمأثور طاهره في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور

بشر ٢٠٠٠ من عموم كلامه واستشهد به في قوله قد سئل في ذلك المأثور
والوجه في الصحة القياس على ملك الغائب تعرض وجه الشك في الجواب
به المستحسن لان العاقل لا تصرف العقل في وجه الشك في الجواب
اجتزاعا على منسكه في المباح ان ذلك نص في قوله قد سئل في ذلك المأثور
بكون الامور ان قبل له جعل الجمع لتبين هذا كما كان مستجابا في الجواب
الاول المأثور اذا كان الامور متساوية له وتغير الدواب وصاحبه لم يحد
الناس في المأثور بكون الامور اوصافه الثالث ذكره العبد في قوله قد سئل في ذلك المأثور
حق في المباح بان يكون قد تقدم منه غير متساوية لاكثر في الحق المتقدم وقاضيه
كلام العبد خلاف هذا وان هذا ما لا يخفى لاحد فيه في قوله قد سئل في ذلك المأثور
هذا في قوله قد سئل في ذلك المأثور كذا اعني موضع الصيد وكذا لو استباحه ماله فقد
كالخاص في قوله قد سئل في ذلك المأثور كذا اعني موضع الصيد وكذا لو استباحه ماله فقد
اذا كان ما ذكرنا من جهة النوى هذا حول الحق وقالوا موصوفه في قوله قد سئل في ذلك المأثور
وسكاه عن ماله وكل وهو الصحيح لمواصفته النفس العتقة فان يكون الامور متساوية
كان مباحا لانه لا يميز بين ما في ماله من متساوية لا يعقل بالمال مال الفقيه
فانه الصانع في الامور لان الشيء له وكل كلام في هذا ما لا يخفى في متساوية لا يعقل بالمال مال الفقيه
الا بعد محله وكاله ولا يميز الا اذا كان من حيث المتساوية في الزاوية من عتقة ماله
لم يميز الا اذا كان قد قصد قصد الحق كما تقدم في قوله قد سئل في ذلك المأثور
في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور
عطف عليه قوله وقد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور
عليه قال العبد وهذا من نظره وقد ذكر ابو بصير اذا قطع احتسابا بنبيه في قوله قد سئل في ذلك المأثور
اوله لم يكن ليخفى ولا يحد حتى جعلها بعد ذلك لها وكذا اذا اشتد شياها
انه لم يحد لم يكن ذلك للمحد وقال في الزاوية المأثور اذا كان التاوي وليا والآخر
له لا للملوك له وكل اذا نوى حاله الاحيا كان للملوك لان قد انضاف فيه اليه
خلاف لو نوى ان ملكه يكون العتق وفي هذا نظر الوجه الثاني في اللفظ كان يكون
له بكثر الامور في المأثور وبطلان في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور
وكذا لو كان العتق في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور
وصدا او وليا على او خولا في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور
بالمأثور طاهره في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور
امر وهو الذي قال بعد هذا في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور
في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور
ملك مما خارج عن القاطع الحرجة عند الما وعلقا الطبعي وخولا في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور

قوله

بالمأثور طاهره في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور في قوله قد سئل في ذلك المأثور

[illegible]

وكان عاذا بها بعد بالاجرة ام لا اما اذا كان حلالا وانما اذ منه من الصلح
وكان بان دعوى افع ذمته ولا يفي عليه بكماله في الغرض عن طر والى الوافي
على الاول اذا كان معتمدا قال ابن القواربي وهو ضعف جذا لانه لا حاشية
في **الموضع الثاني قوله** فهو القدر **قوله** وهو القدر في هذا النوع القدر
المطهره والتمليه وحمل ان فيها وان احلقت ذلك تاجر في هذا النوع القدر
فيون الشريف **قوله** المراك اذا كانا يعاملون بها وان كانت لاجلته وهكذا احراز
الاستقامه يجوز ما لمعشوشه اذا قل العن ابن البرزاهي لا تسلم ذمتك والعال
وكذا عن ح وحكي عن شائع وان قال ما سبائك الذهب والفضه فعلى
سرخ الابانه يجوز ذلك اذا كان يتعامل بها وهو قولك واحد قولك وهو
الاحلحون وهكذا في المقريعات انه يجوز واحراز الاستقامه الحوز اما
يعاين فقال سرخ الابانه لا يجوز المضاربه بلع قول عامه اهل السنه وحكي
في الجحد وكجوز اذا كانت نافعه معاملة بانه الخراب **قوله** فهو العرض فله
لعله فيها اذا ربحه او اضره فبنا قال سرخ الابانه هو اجماع اهل العلم
على العرض مطلقا لان في بيعته وفي المشتري بذكر ان لا يرد
العمل جميع الخراج الى المالك فان يعلى ما قبض منه بعد ما تصرف ورشح او اتيه
يعامل المالك في راض المال بان يرخض ما قبض قال سرخ وهذا قولك
كل القول الثاني يعنى العرض مطلقا وهذا قول ابن اللاد والاولا في التنازع
لا الطعاع رواه سرخ الابانه عن عمر الداربع حكى عن رواه السعدوك
في انه يجوز للمثل لا للمعني **قوله** فان كان خله فيه تاويلات اربعة فلا ف
والكتاب وهو انه يحل الخلاف هذا الاعاوانه امه ببيع العرض ربا المضاربه
تدلية وهذا الما انه رواه ضاربه ثم امه تصرف همه العرض بعد بيعها
مال المضاربه وهذا لا طر الرابع انه امه مبلغ العروض وكله بان تضارب نفسه
فيها قال لا انصاف لا وجه لتكلم هذه التاويلات لان الاثر ما فيه ولا ضار
على العلم ان احتراز الجواز في ذلك **قوله** تكون العقد مقدما على حصول العقد
فما امد هبنا وحض ورواه عنك وفان شرواه عنك لا يجوز لان ذلك
نرا يكون له ذلك هذا حصل المال ام لا ولشبهون المضاربه بالبيع والاجاره
في **الموضع الثالث قوله** والعلم ببدء قال في مهذب ش والاصنام
مدعوه ما جرت العادة بعلم على الشايب ونشروها وقرن في الخلف كالاراهم
المالك فان اشتاخر كانت الاجرة من ماله وما جرت العرف بانه لا تتأخر
عليه كملك المالك وحل التفاضل استنا جرت المال فان فعل بنفسه

فان منبر عافان غصب المال في حقها المحض عليه وسحقا احراز الامانة
عليه عليه لان الحصار لا يدخل في النجاسة في وجه الوجوب انه من الخط قول
والوصية عازا عن المال لان لم يكن ثم ربح كان فاع عليه واذا بالوصية
المستحقة **فقد** النفس معلوما في قوله فانفسه فانه الشرح ووجه الصفة
ان ذلك يورث الى ان يشهد احدها بالربح وهو خلاف ما يقصده عقدها فصار
على هذا القول احدها في حصة وان ربحا اكثر منها او عسره بها بزيادة واحدة
مع ذلك وان الربح لينا له بل في بيع فانه الشرح وهو قول من كان يفتنه
غير معلوم وانه بيع المصاراة وهكذا احراز في الاستحباب وتكون حصصه من
وذكر العينة ان هذا اذا لم يكن به عتق الاول كان عتق اوله بينهما حصصا
حازر وعلى المعروف وقد نظرت كلام اهل المذهب والحقبة فانه قال في هذا ان في ثلاث
وقلان قسمة لصفي فانه العتق عتق قال يفتنه وان قال كان ان في ثلاث
قال على اني وبارك شريكان فيه مع وقسم لصفي وبيع وان قال كان ان في ثلاث
لقد تعامله في كالمزاج عازا عن ماله اذا علم بعد ذلك قال في مذهب شرا قال
ان في الصف وسكت وجوهان الصحيح انه لا يبيع وان قال كان ان كالمصف وجوهان
الصحيح انه مع مال الربح يبيع راس المال فاذا خرجت بعه في الباقي تعاريا راس المال
قال وعلى هذا القول على ان لا تصفا في ثلثا كان حصص بينهما واحراز في الاستحباب
هذا الذكر محو اقراره الشامل ولو شرط لاحسن من غير عمل جزم الربح فليس
وبيع ثلاث فوايد **الاول** من مذهب من ان قال المالك على ان الربح كله
لي كان ذلك بضاعه وكان التعامل منبر عافان قال على ان الربح كله لك اقل فاما
وقاره لا انتصار على اية العتق انما تقسم ويكون الربح للمالك وعليه الاجابة
وهذا محتمل بان الخلاف الذي في الاجابة اذا قال اذ لم يبيع الا كذا فلا شيء له
اذا قال على ان في الصف نصف ما حصل لك فعمل ان يبيع ويصل يقسم ويصل الاول
المقاسم حتى يبيع الباقي الى حاله لو قسم له ليس لنفسه معه **الثالث** من شرح
الاجابة اذا صار بيع عالمي فعمل احدها خارج عن الشاهد والحقبة ولا يجوز عتق
قاره الاستحباب يجوز هذا ولا يجوز لو دفع رجلان مالا ستر كان فيه وفصل كان
المالك على الآخر **والرابع** بضاعه عتقهم تسمة بضاعه ما عتق فانه لهما وادع
حت اخر العتق ستر كله شيئا لربح **ما يجوز للمزارع وما لا يجوز**
قوله ان خلط مال المزارع بغيره في شئ من الاجابة ثلاثة اقوال عند كل
ان خلط وان لم يولد له ولا يقرض وعندنا لا خلط اذا اقرض وعنده من الخلط
فوق وحاصل المسئلة انما ان يطلق او يقرض او يجرى ان يطلق على ما جاز
به المعروف وقد استفتوا الزبعة استنباه في الخلط والبيع في العتق مزارع وان

ما رُح ولو جهلا في الحار وصل محمدا لم يخف هو
اب عرقاه وكون ضل سوطه لا مثل

والسبعة وان فرض جاز له المصالح والبيع الى الغير مضاربة ١١١١ وان كان من
والسبعة وان كان من المصالح كان بشرط علمه ان يخرج من البلد وفي الزمان
سنة ولو حادها ما كان وفي المصلحة كذا بشرط الترتيق وفي الشخص كذا بشر من
بلد وسيا والفضل لهذا ان مثاله بيع ١٢١ في الاولى الا ان فرض في السبعة
وذلك بشرط اكثر في السبعة بان يقال ان كانت معي اول دفعه له البدع وان كان
مع الفرض جاز ان جزا به عني وهذا ان لم يجوز عرف ذلك ولعل هذا ان كان
في الجزاء جازي عني بهذا فان اذن لم بهذا ١١١١ وخاف جاز ذلك وقد ذكره علي
ابن عباس عجا عن ابن المداون ان ابن عبيد بن ربيعة ومنعه في الثاني واخذوا فيهم
باختلاف **قولهم** ان البيع بقدر التسمية يعني التسمية للعقار من اهل
بئر الشاه مده طويلة لعقود مستمرة وجواز ذلك في البيع قبل وهذا وان ابن الاخوين
بان المقصود هنا ثلث السبع واما ان الواكاه له فانه مده واحدا فولي يجوز بالتسعة
في قول الثاني لا يجوز لان البيع كالمكسر والحقه لو انقضت اقبل المذهب بل بيع
سنة مع الاطلاق وقايد وشي وان في اللامع الاطلاق ليس في السبعة ما لم يقل
في **قولهم** ان يشأه والوجه ان العرف جاز بذلك وانما سأل له التفرقة
في البيع مع العقد المضاربة وهذا احد الزواجر عن بيعه والسادس وشي انه
انما في الاطلاق فارك له ان يشأه ولو حرره العقد فثبت المضاربة
في الشرط ساقى موجب العقد **قولهم** في التساه ولا يخلطه ماله وهذا قول وشي
بكر والوجه ان ذلك مخالفه وجنايه وقال الزواجر يجوز ضلع سنة الا انه
عن كرو والبيع الى الغير مضاربة واصل ما عثر عليه من الجواز المضاربة **قولهم**
لا يشترط بيع في عقد المضاربة وان اذ لم الحاكم الحكمي والساقى اذ ادها في الحنفية
قاية العرفان وله البيع والشرع افسد اهلك بالبيع والفقهاء والفقهاء والنصف
الاخر لهما نصين في قوله فهو جاز بهذا اذهنا وشي وان من لا يبيح ذلك
ان الاول باحد الزواجر عن عقوبته ماله ولا يلحقه قال من زيد لاسام هذا بل
علي وهو عقد المضاربة مع الباني قال في شرح الاية ان قال المالك ما قسم
الماله فهو بيننا نقسم كان له النصف والنصف الاخر في العمل الاول والثاني
عني وان قال ما رأت اوما كتبت فهو بيني وبينك نقسم فافهم في الاول
ان قال بالنصف كان للثاني نصفه والاول ربع والثاني ربع وهكذا وفي الحقيقة
قال في البيع ان بشرط التثنية لتمامه من العمل سبعة اذ اذ في مضاربة عني
عنا ان كان ولا ينفذ عن عقدنا في بعض البيع وعقد وعقد في بعض عني
الثاني وبطلان العمل الاول لا يفسد بالبيع والبيع والبيع والبيع والبيع
قولهم في الزاوية فباع بالف وما به جاز في فصل ولو باع بالف والقبول
في الزاوية لبيع باع وص في المضاربة يجوز ان كان لبيع العروص **قولهم** في الخاصة

222

لم يخرجه ان يخرج عن غيرها فلا يشك ان كلف يوجد في الغنم والسباع والحمير
وان عدم مبيع أحد لها مستحب **قوله** لا يملك من ثمنه ولا من ثمن غيره
ومن يملك المصارف به وكذلك مذهب من قال بأنه قد لا يملك من ثمنه ولا من ثمن غيره
فإن لا يملك من ثمنه لا يملك من ثمنه ولا من ثمن غيره
عزله والمال نقد وله ذلك **الموضع الرابع قوله** فان سلم تأملا ما
مكث له لم يعزله **قوله** وفي الباقي وهو الباقى ان قاله لا يملك من ثمنه ولا من ثمن غيره
عائنه **قوله** اذا ربح تصدق بالربح وقيل لهم بعض ما يده يعود لتمامه ولا يعود
المستحجاب اذا تصدق فان يده يعود لتمامه وقيل لهم بعض ما يده يعود لتمامه ولا يعود
لغير نفسه وعرض المالك فلا يعود لتمامه **قوله** وكذا هذا العقبة وهو المستحجاب
المال سواء كان زهدا على ان له اضاف الى ثمن المال بالعود او بالنسيئة او بغيره
لجميع ما كان **قوله** وللعاقل اجزؤه مثله فان حل هو متبرع عن نفسه اهل الاجزء
قال لم يخالطه جميع ما مر من ثمنه بعضه فأنسبه هذا مسئلة الاجزء والبريد وان
انه خالف بالكلية كان الكلام عما ذكر صاحب الوافي فيها انه عقد عقد من عقد غيره
وله اجزء مثله مثل وقد ذكر صاحب الوافي في هذا ما قالوا في الوديع اذا اخرجها فاجاز
اجزاء فاذا اجاز الستة اكان اجزءه للآخرين معا وقد جاب هنا بان كان كل واحد
يذلل في اطلاق المصارف له لو لم يخرجه فاذا اجاز كل واحد من ثمنه لا يملك من ثمنه ولا من ثمن غيره
قوله فظنوا لا يخالطها وهذا اذا كانت المصارف من نفسه لكن حصلت مخالطة اذ لو كان
فأنسبه من اصلها وله اجزء المثل اذ **قوله** ثم قال لم يخالطه مخالطة اذ لو كان
على اصلي الاول انه اضاف بالنسيئة ولم يصدقه الباع اذ لو صدقه او اضاف بالنسيئة
المبيع الى صاحبه ولم يكن له العاقل الاصل الثاني انه ستر بعض مال المصارف بالعود
بغيره فالخلاف له ولو دفع مال المصارف وهو لتمامه اذ اضاف بالنسيئة فلم يخرجه
ولا صادق الباع انه ستره للغير ان يكون له قال العقبة يكون له باطلا وظاهرا
ابو مصنف طاهر الا باطنا وعاقول الله ورواها في بعض من المصنف لا يتصدق بالمال
بما عدا المصارف ان اراح المقصود لا يصدق بها مثل والا لم يخرجه مال المصارف
اصل المصارف ان لم يسلم المال الى المبيع فان مثله ثم اشتراه جال الخلف الذي لا يملك
هل يعود لتمامه فعود معناه او لا يعود ايضا **قوله** ثم قال لا يملك من ثمنه ولا من ثمن غيره
في السبعة مثل يلو خالف في السبعة ولم يخرجه المار فانه يلو فان لم يكن قد سلم المار
ناجيا عن حكم المصارف وان كان قد سلم جال الخلف لا يعود لتمامه فعود لتمامه فعود
بأنه او لا يعود بعد المصارف **قوله** انما يملك اذا خلط ساهما كان مضافا عليه
بغيره في السبعة والوديع المصارف صار مخالفا له وهذا قول من ستره
الاوراعي ان لم يخلط ومثله ستره الامانة عن **قوله** ثم ستره الى مصنف الخلف

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

الشمس

فلا وصل المساق مسطت عما قد
أول فلهما وعفته الرجوع من مال المضارعة

١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦

[illegible][illegible]

مخاض الشمامح
فما طهر من الماء
ومن العوض ومنه
وضوا طهر من الشمامح
لما كانا استنكرا

[illegible]

خرجوا بها فاذركا فطروا ان لم يخرجوا عاده فاجعلوها فغيرها لاجلها فغاف
 عن النسيب ما بين ممتها حاشنه وعثرها ضنه وقيل ما بين ممتها
 حاشنه وعثرها صانه ونظر هذا بابها تعطل من البهس وان لم قصص وقيل
 بعد ان ما تعطل من البهس هذه المده ونظر بابها تعطل وان لم يخص قول
 وان لا يخرج هذه السنه كما يعي قول فخر بن خبير ها وقد تقدم ذكرها والى
 عرفان ان اشترى كما غطص من كذا اياها فان اشترى كذا به نفسه فالاجرة
 بدون اجرة اياه متاحيه فالاجرة لصاحب الياه ولها الاجرة اجرة متله
 والظاهر بان صاحب الاجرة لا يراه وهذا بقية قول ان الورع اجرة متله
 اول قول ولا نفي لاشترى كما فيما نمتك من ركوة اذهنه وخبره عن التمسك
 بالادب من متاحيه الا ان يبيح غيب العرف اليه انه له ولين وكل ذلك لا يملك
 والسنه في علمها المزاوي ويحي بان خيلنا ليعا بما هو كذا وقد خلاه الزموا واصل
 وما به وليس من الزاوي كما لا ياجل ط يعطى الزكه الف ولو استرك
 زعموا الزاوي لا من اجد هم البقر ومن الثاني الا انه من الثاني يعرض ومن
 على الصلوات والبر عمن اربع عن ان ما حشد ارباعا محم ذلك كما ذكره في مثل
 الذي وشرها لعتان ذكر ذلك في الصبا والصالح والعلو والتشبه بين الفين
 مشابه هذه اذهنتا وكه وقد مر قول شانه خليف وقاله واخر قول شوازه
 الخفي عن زيد وان انه لا يجر وهكذا عن من نالته محققا قد قلت ان لا اعلا
 قد ما لا اشغل ولا يفتل من حقه الا بالينا موجب صاحب الاصل يكتبه
 اياه الموجه في على المجر علفها الزهن وهو ذلك قول وكذا في كل ما يشبه
 قد اذن مشيله او طرقت في الف الفين على صاحب الاصل في اصلاحه
 ملك صاحب الحق من خيره ولوان يعرض اياه عن معشر صاحب المزاوي
 صاحبها ولو كان جرمه بشقها موجاوه بين الناس فان يقع المذموم وجب
 علاقه على صاحبه ولا يقبل ان على صاحب الاصل مفره ولو قيل الموقر
 اعترض لومه اصلاحه ولا يلحق لصاحبه الا على المذموم ولو كانت تشابهه
 فعلى فان تعف احد الصنفين لم يدر خطاها والمظلم صاحبها ينفذ موضع
 نه الى ان لا يفي الموضع المعاد فحق العصمه فيهم سلمان بن ابى الوجال ليس
 انما شارة الربا ارجل ان لم يدر في وجهه قول ولا ذن فان الانسان لا يدر
 ما كان له في نفسه ولا يدر في موضع مفره العرف في الهلك العرف العلوان
 من قال في الشرح قد اذهنا لا خلاف في له لا فيه دفع المزمه في وان
 من الاسماع علفه الشرح باه اذ اياه لا عصفه فقد بلغه هذه من معاشرك
 مع التسليم وهذا العلم ما صر لان هذا التشبه ما حكى عن ت وثق انه

بنا بر این که عظمی حاکم و حاکمه و غیره در حدیث
در معنی صاحب بوده اطلاق علیه نموده و در جمیع
اطلاق که آن بعضی اوقات برادر عظمی و در بعضی
بانی و امهات آن بوده و

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

قال بل لو كانت الدنيا متاعا لأخذها وجزا العزف بذلك سارا كزهر وحش من
تجدد زمان تصبغ في ذات مشايخه ولم يذكر النعم وأدعى بالعرف لرمه من
يدخل الدنيا وإن كان الأسفار حبرا كالمنا والفرق من لم يخر وإن كان موصفا
كالمرور في كلامه بالله من لا يرى ذلك خلاف بين الحاصل لمذهب هؤلاء
بنينا وخوفاً قد زعموا فيه فإن أمكن الفتنة قبل الترفع فستت فإن سعاد
في ملك مشايخه هدية ولنا لم يكن لفتنة هدم ما بنا وفع ما عثر وكذا إذا
بنينا بالاحتياط والاحتياط المستلزم في ذلك الله والربا في كل زمان مختلفا للغير
قبل الفسح ولا يقدم وما نحو ذلك عن أحد المتعبد **في السابعة** قوله
الجليل **يا أيها الذين آمنوا** يعني هذا الكلام يعلم بمرامه الفصل على
ما يتركه في الموضع عند العزف أنه لا يتغير منه إلا ما لا يعلم
أوزد القوم في كل من طاهر هذه أن إلى من ذكر في القوم في كل من طاهر
حواشي الإيماء في باب التوبة والرجوع في بعض بعض مما صلا عباد
وذكر في كل من طاهر في كل من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله تعالى
وقول هذه العظمة التي لا تترك أحدا في تعذبه وفي الموضع والمدة
والفيلة بعد استماعه التي قبله في كل من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله
التي منها أسير في كل من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله
العظمة أن وجد ما يمانية المشاهدة في كل من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله
من ذلك البهز في كل من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله
المتل في الإيضاح أن حوت العزف ليس الماء وأنه من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله
له أن يطلع في كل من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله
في الحزان والفتنة في كل من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله
أحد يوم في كل من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله
كلما يفتن في كل من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله
هذا أن لم يخر عرفة بذلك فإن حاز وعين المذاكر من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله
ولا عهد في كل من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله
بحر من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله
قد تقدم هذا في كل من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله
ولو استقر في كل من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله
الخر وعين في كل من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله
لنا نترك وقد تقدم كلام الوافي واحد أقوال طائفة أنه لا بأس من هذا
شرب ولا حذو أنه ملك **في الثامنة** قوله **يا أيها الذين آمنوا** يعني هذا
قبل ذكر العظمة أنه إذا لم يطلع في كل من طاهر لا يجوز أن لا يمانر في ذلك قوله

[illegible][illegible]

المسألة

١٠ فاستطاع للاختزان ان يبيع القصة فتمه كان له جعل نصيب كل قلب مع واحد من
 السبي وخودك من غير رضا وان لا يدخل ذراهم من احد العشي مثل الاول
 يا بظفر واما القصة اذا عدل خير ذراهم فان كانت من غير العلم فلا
 كان احدا لا يبيع على البيع وان كانت من الورقة او الكعبة عند ماله لا يبيع
 لا يباين بعضها فبعض خلا لا يبيع وحقق الغائب والعقيد ماله لا يبيع
 فبهم انه لو لم يجعلها على شيء مالم يبيع لها فحق واحد فوهم ماله ان لم يبيع
 الغائب لا يبيع لم منعوا من ذلك ولو كان بعد ذلك وازاد القبي بعد العمل
 في التزويج ان كسبه وعمل المأكل من له القبي من الحق بعد الموت
 حقوق الزوجه اذا كانت سبع نعمهم دون بعض احدهم سبعه وعشرون
 السبعة في الحائط قال طاب من له الاختيار لانه رضي باحوال المهر على نفسه
 وهذا فان ارجل المهره على نفسه لا يباين وقد تقدم ان مثله الحائط فمهر
 على انه عريص وقال ابن ابي الاذنا كانت القصة سبع العقير ونظر البقي على
 فتمه منه وقال ابو نوره القصة لا يبيع عليها هذا في التزويج في الاول
 قوله بغير وعنه اما قولهم ولم يفرق جمع فكلوب النسخه التي قوله اول
 وان لم يكن اب قبل صواب النسخه ان لم يكن مالوا ورايه لانه لا
 مع وجود المال ولا نه الامام والمالك مع القصة التي يجوز معها الحكم على
 اما اذا احتج القصاص فمهر لو كان دون ذلك في هذه الحال في الثاني
 ذلك مثل ليس هذا ملام لم يلام القصة ان القصة تملك على الاجرة لا على
 فان تساجر في قوله كانت الاجرة في المال قبل هذا اذا لم يفرق
 ان مضاجره لم يفرق الاجرة فان مضاجره في ذلك حال الامام بين ان يفرق
 يبيعهم على اجرة وبني تركهم واهلهم في الثاني على قدر الامام
 هذا قولهم وهو قول محمد وسواهم واختاره في الاصلان فاما على الله
 وقاسا على اجرة اجير مضاجره لهما في نعم وعنف وهو ذلك ولا لا
 نصيب صاحب الاول وجه قولهم وان نصيب صاحب الاول هو الذي
 الحال التدقيق فوق هذا القول وهذا الخلاف في المسوحات فانها
 والموروث عاقبة على قدر الانصاف والحق من المكمل في تقدير
 ان الزاد اخر منه او ان كان فيه واحدة للمالك فحقه ناقصا وقيل
 عند هذا القول لانه بعض قيمته في الحال الثاني الموضع الثالث
 قوله سكنه احدهما شهرا والاخر شهرا هذا الذي في قوله
 المهر على حب ما يكون اصله ويندفع به المهره في جميع الى رأت الحاكم في

المادة فلهذا هو كذا في كتابي هذا لا يضر في ان تجعل يوما بيوم
وإذا كان عليها باب وتوضع فيها المتاع كما توف عطار في اليوم واليوم
معه فيجعل شهره اشهر او اكثر من ذلك وكذا خلف بالزمان في ايام
الوقت نفس بالامام وغيره نفس بالشهور وكذا خلف بالزمان في ايام
في البلد جميع بيوم وان كانت السفر فاستوعب بأسبوع وخود في ايام
اولى اذا كان الثوب بين عصا وعطار فعمل بنظره مثل الثوب
بان كان العطار لم يلبسه العطار في يومه وان كان الاكل العطار كان له يومه
فان يومه فان لم يكن له اصل في المسلة نظر وتوكل يقوم المتاع فليكن له
فان كان في رزها والاخر مثله ولو كان لها في العطار ثلاثة ايام فليكن له
ثلاثة ايام وان كان له ايام واحد في العطار ثلاثة ايام فليكن له
العبد عليها ولو هما متنا وبان له وحيتانه وعبدته عليها ولها ولوقى نوبه
سجدها واذهب للعبد في يومه سجدها في فانه تكون في يومه لان هذه البشر
الكلب العباد اذ لو كان معناه اذا حازه الصانع فليصاحب النوبة وكذا يكون
الوكوان بللها فالله في العطار لكن لا تحب مده اسعيا له بالكران على حسب
لونه وفي مذهب في نفقته على من سئو في نفقته ان الهياكل وحده
سئو في الحلات في قفاح بودك الى مذهب الحال فليحده وعندنا كوكب الباري
من غير له الحمار او من خرجت فرجته او بالقرى في الاله العاقوب واليه
شرب يوم معلوم والى ان المقصود الماده هو معدوم فاستهنا في
الامه والاستعاضه في المتاع اذ كانت العازة له الاستعاضه الحازه
والاعيان لا ياحه اليه وخوها ولا اسعيا منه البيع والاوت
فرد بللها فان شرب اياه الفرحه فليطلب الفرحه عندنا ولا ياحه
لازم له الحمار ان يعي وعندنا انها لازمه لسوك بللها الوزن
هنا على طريق المتابعه في الابهام ولو فعل كما يفعله الناس ان من اخراج
الاعاز حازه ذلك في حجر من نفق يعي من لم يعلم بلو علم فليعمل
ان لا يفر القمه لان اخراجه كذا كان حازه شرطا وقيل بل ذلك يعي ويكون
الوكيل فليعمله لان يعي كذا لان كل واحد له في عي نفسه بل عمل
ذلك في الوجه الثاني ولعلنا يخرج الحازه والاهل لانه يودى الى
الحاجه بانه اذا خرج الثاني من حله الثاني لصاحب الثالث فانه
يقول هو ان من حجه المشرق ولقولون من حجه الغرب وبودك
اصلا في الفرحه واذ كان في الثاني لصاحب السد في فقد فرق بين
نصيب شريكه في الوجه الرابع فليعمل ست زقاق ووجهه

اخذهما و

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ومن معه قايلاً ١٥ دار من أرضها معها ربع واحد والارض في الزهر وكذا
 لو اطلق دخل وان استخفنا فسد الزهر ذكره هذا في الشرح قالوا في ذلك
 في الزهر مع اطلاق لاجل البيع لان مع الارض من دون البرج يصح ولا يصح
 زهرها من دونها فادخل بعض قايلاً في القوي بقاء وكذا لا يصح زهر القوي دون
 الشجر ولا الشجر دون القوي واما الارض دون الشجر ولا الشجر دون الارض وكل
 وذكر انه اذا زهر الارض بالزهر فسد حتى يبلغ حاله الفساد لما ذكره الفقهاء
 في العشر على قولين وعلى الركوة فيها يعلق بالحسين ولا يعلق بالزهر الركوة لان
 عوضها فذهبا في الزهران وعن أبي جعفر لا يدخل الزهر ان لم يدخل والعقد
 عاقل ومن زهر الزهر المشاع **قوله** في الشراعة دون ما علقه لان ظاهر كلامه
 انه يبيع ويكسب العترة على العكاز فان كان موصوفاً اجازاً فكله وان كان مقصداً
 اجازاً فسد كما ذكره في ان المزاوية اذا كان مقصداً قبل وجوب القوي بين ذكر
 الارض بالزهر فان ابيع الزهر ببيع معه زهره فاقبل الزهر من خصته في الزهر
 لقوله الزهر قال في التمسار اذا علق عتق عبده على امر من شرط زهره في
 الدين الحال واما في المجل فان كان العتق يحصل بعد الحل كان يكون أحد
 الدين شهراً والعق معلق على شهريين اجازاً لان تقديم وقت العتق على وقت الحل
 فلا يبيع فاجازاً المقدم والتاخر كان معلق على غير ذلك فبع ذلك احكاماً فخل
 ان يبيع من اصل الملك فخلان لا يصح وهو المختار في الحوان يقدم شرط العتق على وقت
 الحل وهذا الضمن عتقاً واطلق في الحاق ان اذا علق عتق عبده على غير
 ان زهره ببيع عبده فاحس خلافاً في **قوله** شرط البيع في الزهر
 طاهه وذكروا بغيره في حاشية كذا في العتق وان يكون العتق الموهونه في بيع الزهر
قوله العقد على التمسار في قايلاً في الامتار وبيع من المكاتب وطل الطفل زهرها
 والارزاق للمطعمه وبيع ان يكون العقد ناجزاً وموقوفاً كان بزهر مال العقد
 لم يخرجه قبل وليس من شرط الزهر لعقله بل لو قال قد هذا او غيره واخذ
 هذا حتى مالي ففقد في **قوله** وحصول القبض وسواء كان القبض بالزهر
 او وكله او عدله كان بزهره جائزاً في حاشية كذا في الزهر فانه لعنه العبد
 وكذا مع ان القبض ليس بشرط **قوله** وهو شرط شرطاً فاستدلوا بعدم العمل
 مدعيها ووجه مقالهم ان يقول ان حبسك فقل الى وقت كذا والاقالة له كذا وكذا
 لو شرط الزهر ان يبيع الزهر او شرط الزهر ان يبيع الزهر او لا يبيع الزهر
 وعن الشتر وط القاسم قد نقض الزهر قبل وفي الصافي اذا شرط بقا العقد
 زهره فانه فسد ببيع لانه شرط حبس البيع وهو خلاف موجب العقد
 ونظر بانه من موجهه عقد بعض الناس لا قبله **قوله** شرط

بطل الزهر عند خلاف البيع في الزهر

في الزهر
 في البيع
 في العقد



والزهر حياض الشتر وط حياض الزهر وبه والعيب **قوله** فسد ما وافته خاتراً
 عند ادمها وحاشية عندنا لا يفسد حتى يحصل وجوب الحق وفي الصافي عن
 بعض اهل الجواب وقالوا ان يبيع الزهر حتى يتأخر وكذا في الصافي
 عن اهل الجواب لا يبيع قايلاً في الامتار وبيع الزهر على الدين فخلان
 وان لم يتفرق ذلك كتم المكاتب عند حقه وهو ظاهر المذهب والمختار وعند
 من لا يبيع قايلاً في الزهر على المنفعة كان يستأجر حياضاً لم يحد زهرها
 من الحياض لانه يمكنه اسبقاً للمدعي من الزهر بان يستأجر من يخلط لانه اخذ
 من الحياض القاض ولتضمن شرط حقه الزهر حتى الشتر عند الاكثر والابه
 ولاق على الغالب ان لا تستأجر الحياض في القرض الا في الشتر وقايلاً في الجهد
 من شرط الشتر لظاهر الابه والجواب ما تقدم وان التي ملزمت زهره
 في الدين ولا يضمن شرط الزهر ان لا يتأخر اليه القضاة عندنا ووجه واحد في
 في قايلاً في قوله الاخر لا يبيع زهره ما يتأخر اليه القضاة **قوله** في الاصل
 في حاشية على اقباضه وبقي خلافه وكذا في حاشية على اقباضه قايلاً في الامتار
 ولو خر عليه بعد عقد الزهر وقبل اقباضه لم يكن لان قبضه وفي بطلانه
 اجازاً لان المختار انه لا يبطل بل يبيح موقوفاً وبطلان نقل ملكه كان يبيعه
 بعد عقد الزهر وقبل الاقباض **قوله** في حاشية على اقباضه بطلان الاول
 في الصافي لم يكن زهره ولا يضمن من موجب الزهر ان يكون موهونا فخلان
 بانه الزهر من عبده اذا لم يملكه بل يبيح ولا يضمن للزهر لعدم وجوب الحق عليه
 وكذا اذا لم يملكه بوجهه **قوله** في حاشية فلو يفسد عليه وكذا في حاشية على
 والزهرة المستأجرة هذا اذا اخذ الزهر عليها وفي غير موضع فلو اخذ
 زهره بعد ان صعد في الزهر **قوله** في التمسار عتق له من اعانه هذا اذا كان
 يكون الزهر كالوكيل فكل في هذا كما ذكره في الحاشية غير انه **قوله** في الحاشية
 فانه يبيعه عنه **قوله** في الرابعة ولو استأجر الزهر من الزهر هو الوكيل بان
 المستأجر هذا عاماد كونه اجازاً هل يبيع الثمن من المستأجر بعهده العقد
 ولا يبيع كما ذكره العقد فقال هذا الزاد بعد اذا كان الصان حال العقد **قوله** في حاشية
 ان يبيع من المالكين من اخذ ظاهره وانه زهره في الحال والتم خصه
 زهره على اعيان المصونة وقيل لمزاده لم يكون موقوفاً على ثلث المستأجر المص
 الشعار واما قبل الثلث فليس بزهره حقيقة بل يملك لم يفسد واصلح
 في حاشية **قوله** في الحاشية لا يشترطوا لاحطاً في الحاشية ما يصح حصوله وعدمه
 لا يشترط اعترفه واما المختار هل يبيع الثمن المجهول **قوله** في حاشية ان الزهر



[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

اصل العدد الموهون عبد لغز مخدود فاحتار سيد الحاي سئل العبد عنه
 فقد قيل انه متفرق هنا لانه عوس الزهني وعوس الزهني سئل العبد عنه
 متفرق هنا من غير الخفاء لا يقول لا يفيض **الموضع السابع قوله**
فوق في المذهب معناه هلك وهو يعني القادر ذكره في الصار **دع** حقيقه
 الخبير ان الذي يسهل لذلك الزهني شيوا كان مثل فهم الزهني واقل او اكثر
 الخبير ان الشيء وسيله له لانه لو لم يكن خافا من حد بل الف فملك الحاي نظر
 اقله لكنه متاخر جدا كان الذي مثل الزهني او اقل **والعبد** قد نظر
 حالا في كل التأويل وهذا يحصل لما قاله ان في المزالا ذهب حقيقه من الواسع
 واجب بان دعاه الواسع معلوم بالصبر وانه علم الخبير على ان لغزيه من الواسع
 ومن يقول يعني في زمان مضي منه فان امن بملكه بعضا فليس في الزهني بان
 ضاها ما به وبقوله بل لا يعلق الزهني الزهني بما فيه لانه غنه وعلمه عزه
 ان العدد يكون بدا ولا مان عليه وتلك اذا كان فمفهومه في الحاي قد
 العاشي حتى يبرأ **فصحا** ناع الباع ومعنى الحاي هنا ان يزل الزهني
 بعض المسبح حقيقه **ثم** يعني الحاي ان يعزل لك هذا كلام طر او اعادته
 يقول ان الحاي يسهل يكون عدد في علمه **وذكر** ان في العلم لا يبرأ
 على الوجه الذي ليس في معناه انه علمه على ان يكون الحاي
 قال الف فان على وجه يكون أخضر به وذلك ان يكون من عالمه ملكه فضيله
 ذكره العوس والسبع العاشي والحق صمد بلان في الحاي والعاشي على
 المسبح والعاشي على العوس **تقار** ان العقل يعني ان كان الورد ان كان
 به متناحه كان الزهني اكثر منه المزهني وعبر سريخ والحسن والسعي
 كما تقدم وقال في ومن العلم وزياده عن علمه وزياده عن علمه وزياده
 الا انه عن طريقه يد على ان زياده العلم من غيره وزياده العلم من غيره
 لكن المشهور عن علمه ما قلنا **فان** كان الزهني فاسد الزهني العاشي
 في السرقة الاحلاي **والفاسد** كالشاع عاقدوا الحكماء والزهني على الحاي
 والورد وعلمه **فقال** في السرقة لعلمه **والفاسد** كالحاي
 ذكره انه اذا زهني دعي في العلم خيرا كان فصولا عليه **والاول** ان
 للزهني ان يطلب الزاهي بعقل البين مفهومه فاسد في فهمه ليس الزهني
 سهو **وقد** ضرت في يد الزهني في الشرح فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 الباني بابا له يعني من الاجل وهذا ان كان الناحية باحترامه لانه
 ملو حقيقه الحاي غير ضمه الموحل لم يقع مثا فط ان من شرطها ان
 في السرقة **وقد** ذكره في المذهب في جواب الجواب ان من شرطها ان يكون
 وقد ذكره في مذهب في الجواب في الجواب **والناحية** في الجواب
 ساطع له حقيقه عن ما ذكره ان من الزهني ركن **والفاسد**

وكان الذهب موحلا فعمل لبنت لصاحبه الطامه الزهرى الالوانى واما النخل
 فعمل له الطامه وعلقه اخذه من حوزة والده واما حماره ان صاحب الارباع
 فعمل الداج على الدب وقال بعض المدركين انه لا يسخى الطامه الا على
 يديه وانه كان يلقى اوهو الصف فهاون ^{الارباع} وارسى النخل لربان النخل
 حتى كان من اذا ما قطع ^{الارباع} في المائه فاستخرج الاكليل المثلج الهادى الى احدى
 اهل الاحوان المزدادى اذ كان مژوا بجنسه لا اذ كان مژوا بالهاده الى احدى
 اهل بصرى وهو فاجع اذ اذله هذا المله فوثر حتى نفض بصرى وراى عروها
 من حوزته وصورته ان بعض من ورته سنا ارضه فنهى او يفسد واد الكثر
 من ربه واد لم ينفق لكنه شقى والمجاسه والبصرى لا سنا ولا عروها واد
 مژوا بجنسه ولم ينفق من ورته واد الكثر من حوزته ولا سنا ولا عروها واد
 والعتاب والمزدادى الماسطه اذ كان البرى من العبدس فان كان مژوا
 على جنسه هذه الاول ^{الارباع} حوان استطاع بسط عده نبي او حازها نبي
 الماسطه ^{الارباع} وان كان نطق من ورته هذه المائه او كان مژوا
 الكثر هذه المائه فويله هذا اذ كان انشدا حله هذه في الزايفه
^{الارباع} واد لان الذهب اذا قا جسده الى حله هذه في الزايفه
 المسجده هذا اكليل لشوذه المجاسه انه لا يبيض له لو من لطق او اكل
 وهذا النخل فيه لطر والقباض انه يبيض ان الصان للربى عود الزوايا
 للربى من ثقل السبدى ان العبد اذ اشتهر هذه المصروفان المزهى على
 ذالم يعرف حله عثر جان واما بصرى حان الزهرى ولو من لطق هاهن عثران
 نطق من ورته لم يبيض الا لماله البرى وقد كثر في العتاف انه يصهر للربى
 اصان الا اكليل لو نطق حبه من عثر جان به وعند العتاف انه يصهر للربى
 حوزته لا يبيض الا ورته فقط ويبطل حكم الصبغة الا لو صبغ كان ذلك نخل البرى
 ان يدرك في الغريبات ان ربح الذهب بالذهب او الفقه بالذهب يورثه بالزهرى
 الصبغة وكذا في وافي المنفعة اذ اشتهر مذهب فسه ورته عند بعضه فملكه
 ذهب البرى سوا كانت قيمته اقلا واكثر وكذا في موع الذهب لاج وقال صاحب
 حى حبه وشمه اقل من عثره ١٩١٥ كثر من الذهب ^{الارباع} لان نطقان لربى
 ان كل حال لا يشبه هذا في هذا ^{الارباع} ولكن بصرى عثر مژوا ^{الارباع} ويكون المزهى ماله
 المزهى قبل الجبان لما كثر طامه الحانى او المزهى ما طامه الحانى طامه
 احد ^{الارباع} واما اذ كان نطق وهو المصنف فهاون ^{الارباع} وعند المائه لربى
 احد ^{الارباع} بالارباع مطلقا في الزايفه ربحا فبان الى اخرها ومها خاف
 من وجهى الاول ان التالى هو الزهرى عندنا فبعضه بل بعضه وقال في الزهرى

هذه الاور حتى يرد فيكون مصحوا والساق اعانه الحلا والثاني اذا قلنا ان الاور قد
 عن الزهري فهل يخلط صاه ام لا قال ما به بطل صاهه وفاق بين الشديس والخلاف اذا سطر القصب
 كذلك اذا سطر الدس بالانزله وفاق بين الشديس والخلاف اذا سطر القصب
 فبعد مرابه بطل ايضا صاه ان الزهري خلافا لا يطرد وكذا في رفع العقد بالزهر
 يرد الاحكام لذهب بانه ان الزهري الاول على مضمون ان احد شرط العاه ان يخلط
 وقد بطل بطل الصاه كما اذا فاق القصب او الحق ان العقد شرط **قائل** قال
 في العز زفاف ان الزهري ما عدا ما عدا في عقد فاحذب به زهرا ثم ان تدف في الدلو
 وعلق الزهري في دها فاصلا عليها وكذا بانى ستان الفتوح من جهته في
 الخامسة واما القز على الزهري لعمه النوب وهو محتون درهما اعلاه فاحذف
 في علمه ان الزهري الذي هو المستعير فقاط وصر الله و بالزهري لا ادا
 استقر على ان يذهبن فكانه استعاره شرط الصاه والعاهيه اذا اجتمعت
 وقام بالعم موضع احكام المستعير قد يقع تحتين درهما وفيه عسرون
 وما احدم الزهري هو النوبون وكذا في كتاب العازيه من السزج من عفا
 قولنا ان المستعير لعمه هاهنا يرد ما احدم الزهري ولا يكون صاه على
 الحقيقة بل هو مسمى الى در دانه قال في السزج وكذا صاهه وط في العدا على
 الاحكام واللف العازيه فاحدم المستعير فمهما وجب عليه درهما على العدا
 في هذا دليل ان المستعير المطالبة لعمه العازيه في موضع اخرب العازيه اذا
 بود احد الزهريه فكانه شرط ان لعمه مقدار درهم فلهذا ينفذ اختلاف ط
 لعمه جميع الزهري ادا اصبه ان العازيه مصه او بعض مقدار درهم اذ اصبه
 على النصب في مقدار الدين ولا لعمه شتا اما عدا اليه لعمه على بطل
 والمفهوم من كلامه في كتاب العازيه وهذا الثاني فواء العاهه والقليه
 وكذا انك من السزج وهو الذي حكاه في السزج من ح ح ومن وكذا في العاهه والدين
 وهذا الذي ذكره هنا من قوله لعمه تحتين درهما المطلق في السزج ورا
 عن ترو احدث قوله وقابله الخلاف فاصلان الاول لو يلف قبل زهريه او عدا
 في المستعير من عا اطلق هنا كما ذكره في باب العازيه و صححه السيد
 والمفهوم وكذا في الفرق عاف و في الثاني للهادي والعمه السابيه اذ في
 المزهر او تعدر فطال بانه في المستعير اما المضمون جميعها على القول
 الاول لا على الثاني وكذا اذا اقص الزهري من الزهري فلا تلي في بطله لعمه
 على القول الاخر وكذا لو عفا في بطل المستعير لعمه العاهه على هذا القول
 ولعمه على ما اطلق في الخامسة وبلغ هذه المسله فواك بلات الاور
 من الثاني اذا استعار لزمه مطلقا زهري فاما شاحشا وقد انا

هذا من غير له الخافه وكذا في الفرق عاف اذا اذن له زهريه مع شخص في بلد
 فاق لعمه الزهري قال في العاه فان قال المالك انك لزمه زهريه مع غيره و قال
 يستعير في عشرين فان قال قول المالك **لعمه** من الثاني اذا اخلط
 هذا بلف وعقب في بطل المستعير او في بطل المزهر فقال المالك في بطل المزهر لعمه
 المستعير في ذلك فان قال قول المستعير ان المالك يرد بعمه المزهر ما عدا ما
 الخامسة ولا معنى لهذا الاختلاف لان المستعير اذا اعد زهريه على المالك كان المالك
 ان يملكه ويخرج عا المستعير ذكره في الفرق عاف ان كان المالك من ماله فله
 نوبه في السابيه لعمه الا اذا كان في المالك فله نوبه في المالك من ماله فله
 بالنوب واذا اطل زهريه فلا حان عا المزهر لعمه المزهر وجب زهريه و قد اشرنا
 الاول ذكره العاهه قال هذه المسله هو ان المالك اذا اذن له ان يخذ بعمه
 والا ما عا الزهري الثاني ان يقال هذا بدل ان يرد المستعير يعود لعمه المالك
 كما خلق على ان هذا قول اخي والطاهر خلافا في السابيه ورا في
 فومت لعمه بايوم التلف قال اخوان وجه هذا ان يراه الزهري مضمونه في
 الفرق عاف ان يراه السزج غير مضمونه قبل وهذا هو القياس ولكن كذا في الثاني
 انه قد اذ في جزم الزهري لعمه بايوم التلف طاهر في الهادي ان القز
 يوفى التلف لكن تأويله الاخوان
 واما قال في الفتور في جميع ذلك فليكن
 في حال التلف هذا ناقص وتامع في السزج لان الفتور يبيع الصاه قبل التلف فان
 ان لم يذ انما كان الثاني زهرا فجميع الحق اما على اصل طاهر ان عدا ان
 الزهري غير مضمون واما قولنا فان زهريه فليكن مضمون فلهذا نرى عدا ان
 في هذا وجواب هذا ان المسله هو على ان مضمون فليكن مضمون فلهذا نرى عدا ان
 القصب او بغيره من الزهري فان قبل كونه على ان مضمون فليكن مضمون فلهذا نرى عدا ان
 انه يكون مضمونا بالمتصف الحق وهو لا يقول في هذا الفتور في ذلك خذ
 لا فتور لعمه فلهذا نرى عدا ان مضمون فليكن مضمون فلهذا نرى عدا ان
 فلهذا نرى عدا ان مضمون فليكن مضمون فلهذا نرى عدا ان
 القصب هو غير مضمون اجماعا فاذا اقص الثوب الباني ثم كلفه بعد ما بطل
 لعمه بلفه و قد ذكره معنا هذا في الثاني من المسله
 لعمه على حال حال يعني صواكان الدين من حذ في الزهري لا ولكن هذا اذا لم يكن
 ثوب العاه على المزهر فان تعلم انه غصا على ثوبان من الدين من حذ
 القصب ما عدا ان ثوب الزهري والعا شتره كانا سعيه وقوله فيا لزمه ما لم

هذا من غير له الخافه وكذا في الفرق عاف اذا اذن له زهريه مع شخص في بلد
 فاق لعمه الزهري قال في العاه فان قال المالك انك لزمه زهريه مع غيره و قال
 يستعير في عشرين فان قال قول المالك **لعمه** من الثاني اذا اخلط
 هذا بلف وعقب في بطل المستعير او في بطل المزهر فقال المالك في بطل المزهر لعمه
 المستعير في ذلك فان قال قول المستعير ان المالك يرد بعمه المزهر ما عدا ما
 الخامسة ولا معنى لهذا الاختلاف لان المستعير اذا اعد زهريه على المالك كان المالك
 ان يملكه ويخرج عا المستعير ذكره في الفرق عاف ان كان المالك من ماله فله
 نوبه في السابيه لعمه الا اذا كان في المالك فله نوبه في المالك من ماله فله
 بالنوب واذا اطل زهريه فلا حان عا المزهر لعمه المزهر وجب زهريه و قد اشرنا
 الاول ذكره العاهه قال هذه المسله هو ان المالك اذا اذن له ان يخذ بعمه
 والا ما عا الزهري الثاني ان يقال هذا بدل ان يرد المستعير يعود لعمه المالك
 كما خلق على ان هذا قول اخي والطاهر خلافا في السابيه ورا في
 فومت لعمه بايوم التلف قال اخوان وجه هذا ان يراه الزهري مضمونه في
 الفرق عاف ان يراه السزج غير مضمونه قبل وهذا هو القياس ولكن كذا في الثاني
 انه قد اذ في جزم الزهري لعمه بايوم التلف طاهر في الهادي ان القز
 يوفى التلف لكن تأويله الاخوان
 واما قال في الفتور في جميع ذلك فليكن
 في حال التلف هذا ناقص وتامع في السزج لان الفتور يبيع الصاه قبل التلف فان
 ان لم يذ انما كان الثاني زهرا فجميع الحق اما على اصل طاهر ان عدا ان
 الزهري غير مضمون واما قولنا فان زهريه فليكن مضمون فلهذا نرى عدا ان
 في هذا وجواب هذا ان المسله هو على ان مضمون فليكن مضمون فلهذا نرى عدا ان
 القصب او بغيره من الزهري فان قبل كونه على ان مضمون فليكن مضمون فلهذا نرى عدا ان
 انه يكون مضمونا بالمتصف الحق وهو لا يقول في هذا الفتور في ذلك خذ
 لا فتور لعمه فلهذا نرى عدا ان مضمون فليكن مضمون فلهذا نرى عدا ان
 فلهذا نرى عدا ان مضمون فليكن مضمون فلهذا نرى عدا ان
 القصب هو غير مضمون اجماعا فاذا اقص الثوب الباني ثم كلفه بعد ما بطل
 لعمه بلفه و قد ذكره معنا هذا في الثاني من المسله
 لعمه على حال حال يعني صواكان الدين من حذ في الزهري لا ولكن هذا اذا لم يكن
 ثوب العاه على المزهر فان تعلم انه غصا على ثوبان من الدين من حذ
 القصب ما عدا ان ثوب الزهري والعا شتره كانا سعيه وقوله فيا لزمه ما لم

العارض يقع من القيمة والكثرة
فقد التمس لها حتى لا يلازمها الأرض التي سكر الرهي افاضها الارض
وقد اوجوه بلازمه لا يصح فيه انما عاين من نص الرهي وقوان خرب
العقد اذ لا يصح بطلان العقد وبلازم الرهي بانه عليها وبسوق عليها العكاز
بل لم يزل يصرح عليها في عقد العيص واقفا اما عند الهاد فلا انصاف لم يكن
يصح عليها واما عند بالله فلا انصاف لم يكن نص العقب والاني لا يصح واقفا وهذا
رجح المزني حتى لا يلازم الارض بل بعد ان اسوق للعقد وفي هذا الامتنان
مواخر بوجاهة لا سواها كواكبها وبها الوجه الثالث بخلافه وهو ان
يستولي عليها العبد وبلازم الرهي بانه عليها ولبسوك كذا ولا اخبروها فكل
قول من الله اياه نص بنا على صلته نص ما بطل العقب واما انوار الهاد
بعد ذكر ان مال المزني باب على الزاوي في حرم من هدام بالله الهاد عاين
المقولة لا نص العقب وقيل الهادي بعض الرهي وان كان غير مقولة
لا يصح بعض العقد خلاف العقب فهو لا يصح في المقول وهذا خلا والطاهر
واما الحكم الثاني وهو في حكم الرهي تحت لحوز لحوز الارض او ملكها العكاز
فقد بطل الرهي تحت لا تحتل ذلك بل يستولي عليها العبد وانزعت به افيده
وان بطل العكاز كما ذكرته في المقدمة وسئل اما ذكر هذا العقبان وقول
الهادي بطل الرهي يقع بطل حاه لان العقد بطل وخروجي كواكبها
يقع في حال الرهي وكسل وقولنا لقول الخصم اذ استأجر الارض بهذا
فان نص اما عاين ان هذا كالعقد اذ يرجع وكل ما ياتي على قولنا والله العبد
ما تفرقت ملكا للمزني كما لو اتي من يد العاقب ثم سلم عليه ملكه العكاز فملك
القيمة قال وكذا لو كان حارب العبد والبوايع قال الهادي قال الهادي
الارحمة قد استأجره الى ما يولد لان الرهي الارض لا داره والحق في خروجي
المان قال في تعليقنا الى الفوارش عن الاستاذ الهادي اذ اخبروها فورا بطل
فزان المزني بل حاربوها وهو معها والله شانه ربه فعلى هذا اذ لا
كسل وطاهر قول خلاف ما يولد الاستاذ وان الحرب لا يخرج عن العكاز
هذا استاذ ان ما يفتي بعض العقب خلاف كلام الهادي في التمس
عنه ولم يصح الرهي عكاز هذا بان بل السعي في المعقب واما كونه لا يصح
من التبعين لثبته وهو في ملكه وجه بطلان السوط في الثاني عاين
صلح في سوط ليس في كتابه هو باطل في الزاوية في الزاوية عاين
يقع اضا في المزني وقوله بعد لا وجه الزاوية في الزاوية في الزاوية
والا بداع يقع وكله يودع له ماله والاشهد ان لا يفر وكله نص

والله من الواجب ان يكون ذلك عند الوكيل **قوله** والسبع والسر والاحاطة الاصل
في ان الحق يقف على نفسه ويحسدون وفي نصف لان الحق لا يقف به **قوله** فانه
يصلح من بين الابرار والاسقف قبل وهذا قول طه ووجهه ان الحق لا يقف به
بما احاطه به من سبل وكبر الله في سائر النسخ ان الحق لا يقف به
من غير حق فهو صان الزهن بطرابط الحق والحق يقف بنفسه كقوله
افان حق وكذا يحد حق في الزهن كأحد بالحق والحق يقف بنفسه كقوله
في ما بعد عقب او غيره وكذا ان اخذ بالحق كما فهمه قال السيد ابو الزهر
قوله والثانية كانت البينة على الزهن فان شهد الزهن في **الموضع الثاني**
الزهن من الجسدي بما بعده فانه لا يطلب الزهن في ما حاشي
ما قاله الرابع من التي وقد قلتم القول قول الرابع

وفلاؤه والحكم الغفور قول المرتضى في بيئته وعندكم الغفور قوله الان يدعي قول
في الزهري وعليه السببه **في الثالث** ان ما قاما بعينه والعلو قول المرتضى
في هذا سوال وهو ان يقال قد طهر في البيع اذا اختلف البايع والمشتري في
بذات العيب فان الغفور قول البايع وعما المسترقي البينه على تقديم المبيع ورجع البايع
وما علم الغفور قول المرتضى ان العيب كان حاربا مع الزهري فعمله انماثل لقوله
المطوف واجب بان المشتري يذير بدعواه في البيع والاصل بقاؤه ولا يملك عليه
السبه وهو له وقاما اثباته وجهها مع اذا اختلفا وهو ان لا يملك الزهري
السبه على المرتضى لما كان ظاهره غير مستقيم والله لا فرق بين اختلاف المبيع
والف باقوله الاخوان عان الزهري احكام بالاحتمار بل من بعد الزهري ولا يملك
المرتضى **والاخير** يقال جواب هذا في قوله لانه على مقتضى واما قوله
انه غير مذكور فهو من تنبيه السوال فعمل من هذا ان الزهري اما باقيا وقاله ان
لان باقيا فاما ان تكون من شاهد حال بلقيش العيب كطريقه الطيريه والقبضه
التي لا تخفى في دعوه الزهري امر لان ما شاهد حال عليه وانما يقول قول
قول المرتضى في قوله في الزايعه فالبينه على المرتضى هذا الزهري البينه
لا يفي سقطت الثابت قال في الثاني وعنده وش يقول قوله لانه امن وجب
مطلب ش يقول قوله في المثل لانه قبض لم يفع له نفسه فانه المستاجر
فانما قبضه والقبضه على المرتضى قال في الثاني لانه يدعي باخراجه هذا
المرتضى قبضه عليه وقد يقال وعليه البينه ولو قبض من الزهري لانه يدعي بانه
من الزهري عند ما قيل ويكون هذا الوجه ثبت المار ولو زعم المالك المبادعه
فلم يطرأه **في الرابع** فان ادعى الزهري انه باعته والقبضه على الزهري

قال في السورة وعند شئ بعض **قوله** والست بد المستعير بد المعز وقد لا
قول آخر ان بد به المعز قبل الاول في العليل ان يقال الموضع ما لا ومن لا يملك
وما المستعير اذا تعذر ثم اراد ان يتصرف بعد ذلك فانه لا يملك تصرفه من
الزمن العقب او باخاره وقد نقضوا هذا العليل في الزمن فقالوا اذا اشعز
بأدائها لا يكون رد الما غير بد المستعير بد المعز في الساعة فان سبها
الحواشي المزايا اذا كان العقب مالعه وفار في الاقادة اذا شئ ما لا يملك نال في
كله لم يتركه وكان العقب مالع بالست
في الثاني هذه شبهة على الاقادة والتدبير في
في رد الثاني في رد الثاني ان يعرف ان الثاني لا يق من عا غير ما على العلة
في الشبهة ان العادة قد حوت بلزج الحارة عند الظهر فيمن من هذا العادة
لو لم يطر ذلك في فيه يطر قبل والاولى ان يقال يطر في الموضع الذي يقع
ما كان خفيط لم يصر سوا حوت العادة للزج امر لا وان كان غير خفيط صمد
سوا امكنه خوبه امر لا وسوا حوت العادة بلزج امر لا وعلى هذا الفرق بين الميم
والمظهر في الثانية بل يصر بالاسعمال قبل سوا امر لا وان
في الزاوية في العلة منقوش في الثانية وفيه ان يصر في الموضع
السالك قوله في الثانية وفيه ان يصر في الموضع
هذا الثاني بل للمزيد ومنه ذلك ابو جعفر وكل وهو المعز عليه وقل ان
لما كدام الهادي عا ظاهره ان الرد واجب عليه وقد ادعا سقوط الواجب عليه
وقد ذكر في التبريد والعلوق في باب الدعاء ان هذا الحلف المحرم في الميم
والموجز والمساخر في القبي والقول قول المالك في الثالثة في الميم
على موضع يعنى في مواضع كثيرة وذكر صاحب الوافي ان البيه على المظهر
ووجه كلام الوافي ان اصل ان المستعير غير ما لا من الاقادة المالك به سطر
وذكر الامام الحسين ان قول الوافي اوك ومنه ذكر الفتحة والمسلمة مسددا
احلفا بعد وصول الموضع الى احلفا قبله كان الاكثار رجوعا على
تقبل العار به رجوع العقب وخو به في الحاكم على المالك ولوب السعد
ولوب المعز المطلقة واما اذا كانت موفته كان ما بعد موته ومنه
خرج من الست سوا كانت التاوت لمعلوم او تجهول كوف المستعير فلو خرج
ولم يعلم المستعير برجوعه حتى استعملها فويل لحمل ان لا يضر كواكل البع
خلاف ما لو استعملوا بعد موته ولم يعلموا بموفته فانه يضر لوزنه
الملك قد اسفل وسطل العار به ايضا بتقل ملك الزوجه والمثقة فانه لا يضر
وسطل ايضا الجنون والاغا وهذا في نظر

[illegible]

من جهة الموهوب عنه ويستاق بيان ذلك ان شئ الله يعاوه هذا الذي ذكره بالله يكون
احدا بالاجماع لكن المداوية اذا كان في يده فان لم يكن في يده وعلى العمل على قول
حامد بالله ان لا يضي لان شرط القضي وعلى قول الكهدوبه يعني لا يه لا يستطو القضي
والقيد والصبية متعارف حب ان غرض على ان الموهوب من حش واحد هذا التاويل
لنض زيد تاويل كلامه والله وظاهر قول مطلق هذا وانما اذا ذكر حاشا في دفع
ولو جهل لا لا يقع مستحقة لكن اذا صر يد التلقين يبي قول مباله وقول القادر
مع معرفه الجنس مع اتفاقا والقربة المصاع المعهده وان لفظه في التلقين يبي قول مباله وقول القادر
انها ان عزنا جميعا صحت الهبة وان جعلنا واحد بها فسد في في التلقين يبي قول مباله وقول القادر
يعلم خصصا ما سوله عقد الهبة وان جعلنا واحد بها فسد في في التلقين يبي قول مباله وقول القادر
لخصص فقد اتاه به وكان من حش واحد في هذا الظاهر لا يعلم فسادا في قول مباله وقول القادر
او اجتناب وعلى الجمع اذ قوله اذ لم يعلم الجنس في كلام ط في الاولى ما يستدلى
خلاف هذا التاويل ولا يضي بالاجماع هذا عا تاويله والاحاطة في قول مباله
انه يعني وان جعل الجنس اذ في كل صايع طوان نقول هبت ثوبا واحدا من
سلي هذا ثابت في كل النسخ وفي بعضها حاشية وهو على في نفسه ليس الهبة الجبل
به لما تقدم متعقد كانه كلم في هبة اجتناب لا يفرقها وهذا من هبة جنس واحد
وابضا جعل لا في اجتنابا وهي جنس انا نقول ان يلبثها فوات على كذا في قوله
يقل على انه لم يرد المثل بهذا ولعل ان في القبايق والقيد اذ لم يعلم من هبة في معنى
هذه كما لا يخفى اذا قال هبت ثوبا واحدا من اخره اذ انت هذا الظاهر على قول
ثلاثة الاول لا يضي بالاجماع والثاني يعني بالاجماع والثالث محتمل بالاول وهو
مع وجهين الاول ان هبت شيئا من اشيا علمه كان هبت ثوبا من ثياب الناس
يكون شيئا واحدا لكنه لم يبي جنسه ولا ذكر له حشا كان نقول وهبت ثوبا
او ما به وكذا ان ذكر الجنس كان نقول وهبت لك ثوبا او شعير ولم يذكر ثوبا ولا
حشوه وكذا ان ذكر نصيبا لم يبي له كان نقول وهبت لك ثوبا او ثوبا وكذا ان
ذكر جنسا ونصيبا مقدرا ولم يبي له حشا و ذلك كتاب يقول وهبت ثوبا
من البقر او الغنم ومن عثر في هذه العثر لا يضي بالاجماع الوجه الثالث
يعني بالاجماع وذلك بان يذكر للضرمع بيان الجنس والنصيب المقدار او لم يذكر
الحش وقد علم الجنس والنصيب المقدار مثال ذلك ان نقول وهبت لك ما ورت
من فلان من البقر وهو ثلثها عشر وكذا ان لم يعلم المقدار ذكره الامام القاسم
للها في الوجه الثالث المحلف فيه وهو ان يذكر حاشا من فلان ومن فلان
وظاهر قول مباله انه يعني وعلى هو احد قوله وهو قوله ومن فلان
المال كقول له الاخر وع وطانه لا يضي وفيه تعلق من زيد والى مع

[illegible]

الشروع فيه عزاءاً وقال يومئذ وكذا حال القيام بالمرء بطل طولاً بعد اعراضا
فيه الا ان الصوف قالوا لا يعرفون ان المجلس الا بعد الفحص كحل ارباب الصوف
يقع في حال قيامه وان كان في مجلس آخر وقال يومئذ ان يكون في المجلس وقسم الصوف
القيام وقيل لا يفسد منه وانما قبول الصوف جميع وان انتقالا ما لم يقع قالوا لو صار
وهما متساويان في ذلك وقوله في الكتاب لا بعد الفحص يستلزم قول الصوف في
هذه الاشياء العرف لا بعد اعراضا قبل اما في العقود فغير واما في الاصطلاح فذلك
اعراضا لانها **قوله** فيصير فان يقع القيام بعزائه عن غير من العقود والاكاذيب
قوله في التامه لان قول المرء لو يكون قبولاً في يكون مقبوعاً في القول والاعراضا
عندنا احصلوا ما يريد بالاشارة في الخلاف فقيل كذا يومئذ في شذوذ عن هذا الفعل
وهو قول وش واما الخلاف في البيع فالمعنى عندنا في هذه الاشياء واما عندنا في
بما هي ومسقبل في هذا الاشياء وعزائه على ما جعل الاجازة كالتامه لكن قد ذكر في
الاشياء الاجازة كالبيع وقيل قوله عندنا لا يرجع الى الاجازة بل هي ما هي
ومستقبل على احد قول من قاله وقوله الآخر والهاذي لا يدرى ما هي
في التامه وان لم يقع فلان قد ذكر في اجازة لا يدرى ما هي
ادراكات وكاشته معروفاً بعد ان ذلك يعني وان لم يعلم فعلان وكل وقوله نظر
وقال الصوف قد اشار من الله الى قول في صوف الزبائن لانه قال ان المرء اذا وهدت
لو كحل الزوج شيئا عن ان يطلقها وقبل الموكل في الطلع وكانت له الموكلة وان
عليها هذا **قوله** وهذه المسئلة منه يعني ان الاضافة واما فارقها وهو ان الاضافة
لا خلاف فيه يعني ان حقوق العقد تعلق بالموكل واما الاضافة فبعد المدة
التي يجب من الطرقي وعدم ماله بكي من احد هما واما ان الوكالة عما ذكرنا من
في الجواز عندنا وعندن وش لا يدرى ان الاضافة في المعبر في العشرة والقبول
فكل القول هذا اشار الى ان ما توكل عليه في بيع واحد فلا يدرى لعل وقد فارق الزبائن
والضافي ان هذا احد قول من ماله وقوله الثاني ان الفحص لا يفسد القول
فجعلوا الولد وبغيره سواء وحل هذا قول احد المرء والهد وبه ان الفحص لا يفسد
القول لان هذا اصله والفحص في الصفة يعني عن القول في الجازة عند
فقبله الموكل في قبوله من سواء كان ما ذكرنا من الاذن للعد لا يفسد ما يملك
بغير عوض وهذا اذا كان باقيا فان كان على بالي في اذ كان ميرا مادونا وكل
هو قبل بعد ان نقل السيد مملكه لم يقع قبوله بل سقى على مملكه المالك ولو قبل
السيد واحاز العبد في ذلك كما هو قول اخي واحاز الوصي في الحدودت ولو
قال سيد العبد لا قبل يعني وبذلك في ملك السيد يعني احراز كما في
قوله في الوصية فقبولها الى العبد قبل يعني الا يرد لها العبد لها لا يحتاج في

في قبل اذا كانت لا يحتاج في قبوله فملكها السيد هل ان يرد العبد ولا يفي
من العبد ان يطل ملك عازله في الجواب انه ملك مشروطا بل لا يرد العبد ولا يفي
وهذه هي التي منك ان قبله هذا في هذا السؤال وهو ان قال هذا العبد
لم يقع في علقه على الشرط وحاول هذا من وجهين الاول ذكره الصوف في هذا الشرط
مقبوض للمجلس فيع كالمشروط والمالية للمواصلة في الثاني ذكره الصوف في هذا الشرط
وهو ملك على ان قبله فلان في كل واحد لا يدرى قبول الوصية او كانه قال
لان المشروط في قبوله في كل واحد لا يكون قبول الوصية بل قبول في كل واحد
مقدم المشروط على شرطه وفيه نظر ولو قبل قبل الوصية بل قبول في كل واحد
بالدراخي للموهوبه وخفي الموهوب له ولو قبل قبل العبد فلان كان الموهوبه ويقع
في الثاني لا يثبت قبوله عقد في كل واحد بل قبل العبد واجاز نقل
في الثاني لان المملكه في العبد حصل بقبول العبد وحده وها حصل المملكه
في الثاني وقبول عازله لا قبول عازله وحده في الثاني عازله عازله
المرء يحتاج الى القول وهكذا ذكر في بيان لقان من الشرط والبيع وهو قول
من قاله عند البدوح حازر طاهر هذا ان نص العبد يقع على مجلس حرك
حرف في ملابيت من المذهب خلاف ذلك كما قول الهادي بن مالك
لان الاول ما ذكر السيد انه قبل عازله اجبي الثاني لا يجمعنا عليه في المجلس
فالمعنى ما قلنا من قبل نفسه وقد ذكر في مملكه وبصرف هذا واستطاع ان يكون ميرا
والا يلحق قبوله الاجازة في الزامه عشر وكان ما ذكرنا في الثاني لا يجمعنا عليه في المجلس
القبول في القول لان العبد لا يملك قبله **قوله** في الثاني عشر الفحص يعني
قوله في الشرط وهو قول واحد في قول من ماله في واحد في قول من ماله في
الانه وهو قول اهل الفتاوى في التامه خلاف السيد اذ اورد في قوله
الا وهدت لمن دونه والقبول في خلاف الفحص النواب وهذا المشهور من كلام
الشيخ في الخلاف السيد ايضا اذ لم يفسد طر ان ازال العوض او يرد ذكره
في قوله في الخلاف هل يلزمه معاينه وبني الله على كانه لم يقع من الوصية
يبيع وكل اذا ادعى ان ازال العوض قبل عذ لا يدرى ماله بل لم يقع من الوصية
في حش منها او يرد وها هذا احد تأويلي لايه وانما في الظاهر هذا في
من موهوب مشتق من قولهم احب كالمعجزة حواء طيبة ويؤد هان سلم على السيد
او سلمه والاحسن ان يرد لان قال سلام عليك زدت وزجه الله وان
او زجه الله قلت ويزكاه وحكم السلام ان السيد اياه منه وقد يكون على
عنه الصفا في ذكره النواوي في الاذكار كان والرد واجب على الصفا على الحاضر
منزل والكتاب فلا يلزم سلامه قال وعليه السلام ورحمه الله والباقي

والاعلى على اصلها قال في العلق **اد** اد اوك الحروف في اولها وسبق الهمزة والفتحة
 والاعلى مع الزجوع **اب** اب اب الولد قد راى في المطب يعنى زيادة مدركه ومطابقه
 قول من ان الزيادة في المطب لا يجمع وقد ذكر هذا في مذهب من وكلوا الدواب في
 السبع لا يجمع عليهم من الزجوع **فا** فا فا اذا العنقل الولد فله من هل له سكر الدواب في
 جعل له سكر زجوع فيه كانه عيني وان لم يجعل له سكر كان للمهب وهذا المراد به
 عاقل لم اذا ذهب الولد لولده واما الهمزة لا يجزى بل يجمع فيها زجوع في ذى
 الهم الزجوع هذا اذا كان في الهمام عاكرا الا في ميثا الا في الا ميثا فيكون
 المهرق وقد ذكر في مذهب من ان هذا انقلش اما ان الا ميثا فيكون
 او سماع الهم والولد ما خذ حصته الا من العمة لان الفرق وميثا فيكون
 ان ياخذ الا ولاد بالعمه ولا يسمي حقه وهذا هو الذي ذكره الاخوان في باب
 انقلش **ق** ق ق المشى والسكن وهو ما في الزيادة المنع في كرى بها من العيرة
 والها والعمه وخوذت على ما ذكر ابو جعفر في قولنا ان الزيادة المنقلة باله
 واليمن يمنع الرجوع **س** س س وهو ان يقال ما الفرق بين هذا وبين المنقلب
 اذا قلش وقد زجوع في زيادة مصله وقد علم الهم لا يجمع من زجوع الى لانه
 ما حصل على اصل كان موجودا ولعل الجواب والله اعلم ان يقال حتى يبيع
 السلعة اخوى من حق الواهب فيما ذهب ولهذا يسلخ الوهاب لموته ومن
 المهب لا يسلخ المفضل ولا يسلخ الحق بالوف **ط** ط ط فان من هذا الزجوع
 في زيادة العمة وزيادة الشئ **ظ** ظ ظ البناء الذي يمنع من الزجوع ظاهر هذا
 ولو قلنا بجمعها وقد ذكر في الخلاف انه اذا راى في البناء او بنا بعض القرعة مع
 من الزجوع وقال المعبه اما يمنع من الزجوع فيما بنا لا في ذلك فيه
ع ع ع ع وكذا في حيا طه المثل قل اذا افضله وخالطه وقد استقر المص
 في الحيا طه قال في العلق **و** و و اذا جعل للشبه ابوا منع ذك الرجوع في الحب
 لا في الارض ان اخذ **ز** ز ز في الا لى **ح** ح ح في الا لى **ط** ط ط في الا لى
 للذهب انه لا ياب له في القول فكل وكذا في ياب و بعض السبعه وبعض السبعه
 وما ياب له يقع من الامور فكل وكذا في ياب و بعض السبعه وبعض السبعه
 فكلها في مذهب من ياب له اذا منع وقد ذكر في بعض مهابي الزكوا لولدها
 في طه وان لم يات ملك **ل** ل ل فلا زجوع لها والوجه في هذا ان الوجه
 الله لزوج **م** م م لا يجوز الرجوع فيها الا ان حقت الا لى فقله صلى
 الولد بها ذهب لولده ومعهم كلام الشز في المذهب ان الا لى حقت الا لى فقله صلى
 الاحتجاج ولا يلزم الجواب الوحي واحد ولا يملك لانه احتصاص لها باختصاص
 لاد وفي المهرق من اجد من على قول اخيه ان الامن ان ترجع لان لعل الوالد

والاعلى على اصلها قال في العلق **اد** اد اوك الحروف في اولها وسبق الهمزة والفتحة
 والاعلى مع الزجوع **اب** اب اب الولد قد راى في المطب يعنى زيادة مدركه ومطابقه
 قول من ان الزيادة في المطب لا يجمع وقد ذكر هذا في مذهب من وكلوا الدواب في
 السبع لا يجمع عليهم من الزجوع **فا** فا فا اذا العنقل الولد فله من هل له سكر الدواب في
 جعل له سكر زجوع فيه كانه عيني وان لم يجعل له سكر كان للمهب وهذا المراد به
 عاقل لم اذا ذهب الولد لولده واما الهمزة لا يجزى بل يجمع فيها زجوع في ذى
 الهم الزجوع هذا اذا كان في الهمام عاكرا الا في ميثا الا في الا ميثا فيكون
 المهرق وقد ذكر في مذهب من ان هذا انقلش اما ان الا ميثا فيكون
 او سماع الهم والولد ما خذ حصته الا من العمة لان الفرق وميثا فيكون
 ان ياخذ الا ولاد بالعمه ولا يسمي حقه وهذا هو الذي ذكره الاخوان في باب
 انقلش **ق** ق ق المشى والسكن وهو ما في الزيادة المنع في كرى بها من العيرة
 والها والعمه وخوذت على ما ذكر ابو جعفر في قولنا ان الزيادة المنقلة باله
 واليمن يمنع الرجوع **س** س س وهو ان يقال ما الفرق بين هذا وبين المنقلب
 اذا قلش وقد زجوع في زيادة مصله وقد علم الهم لا يجمع من زجوع الى لانه
 ما حصل على اصل كان موجودا ولعل الجواب والله اعلم ان يقال حتى يبيع
 السلعة اخوى من حق الواهب فيما ذهب ولهذا يسلخ الوهاب لموته ومن
 المهب لا يسلخ المفضل ولا يسلخ الحق بالوف **ط** ط ط فان من هذا الزجوع
 في زيادة العمة وزيادة الشئ **ظ** ظ ظ البناء الذي يمنع من الزجوع ظاهر هذا
 ولو قلنا بجمعها وقد ذكر في الخلاف انه اذا راى في البناء او بنا بعض القرعة مع
 من الزجوع وقال المعبه اما يمنع من الزجوع فيما بنا لا في ذلك فيه
ع ع ع ع وكذا في حيا طه المثل قل اذا افضله وخالطه وقد استقر المص
 في الحيا طه قال في العلق **و** و و اذا جعل للشبه ابوا منع ذك الرجوع في الحب
 لا في الارض ان اخذ **ز** ز ز في الا لى **ح** ح ح في الا لى **ط** ط ط في الا لى
 للذهب انه لا ياب له في القول فكل وكذا في ياب و بعض السبعه وبعض السبعه
 وما ياب له يقع من الامور فكل وكذا في ياب و بعض السبعه وبعض السبعه
 فكلها في مذهب من ياب له اذا منع وقد ذكر في بعض مهابي الزكوا لولدها
 في طه وان لم يات ملك **ل** ل ل فلا زجوع لها والوجه في هذا ان الوجه
 الله لزوج **م** م م لا يجوز الرجوع فيها الا ان حقت الا لى فقله صلى
 الولد بها ذهب لولده ومعهم كلام الشز في المذهب ان الا لى حقت الا لى فقله صلى
 الاحتجاج ولا يلزم الجواب الوحي واحد ولا يملك لانه احتصاص لها باختصاص
 لاد وفي المهرق من اجد من على قول اخيه ان الامن ان ترجع لان لعل الوالد

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وقد قيل المدين احتلالا لخمار كنهه له جوار معه ولا يبي ودوا وادسه العار
عنه لا يبيع ما يبيع وورثه ابني وعده معده العزير بن من حسن المور
المسوط الرابع يجمع الى اللطع ولا يبيع باليه وقد جاء في الخلاف ان
الرواين يجمعون بين ما يبيع وما يملكه والفقهاء كانوا يفرقون بين
واحد قوله ما يملك كرت على ما ساقى ثم ان اللطع منوط وكما به على ما يملك
الحامس اليه للفرقة وقد قال الفرقة بخلاف ما يجمع بين ما يملك
والعلم ان منوط الوفاء للفرقة وقد كثر من الله الصان بعد ان شرط ما يبيع
وعلى الفرقة لو عول بالواضع ما وافق الا لا يبيع لبيع فقهه وقد شرط هذا
الملك حرج اوله والسادس وساقى بيانه وقال من شرط ان لا يبيع من ارض
اليمن حتى يملكه لم يشرط فقهه وساقى في حقه على حليل لعل يفرق
فقهه بوجه اوله بصله ما لم يملكه كان يبيع على الكفاية ولو لم يملكه
ما لم يملكه في خلاف المسائل ان ما يملكه يبيع في الكفاية ولو لم يملكه
فخالف ما يملكه او المالك من حكاية على ليعاين ومن قول الفرقة من شرط
حتى جواز وقد نشأ فلما الجواب من وجهي الاول اذ كمل الفرقة قال المالك
بالقول الاول لاننا اقمنا القسم وقد ذكره في الثاني في شرطه اياه لا يبيع
لا يبيع ما يملكه القسم وقد ذكره في الخلاف في شرطه اياه لا يبيع
الفرقة ان خلاف الفرقة ان من شرطه اياه لا يبيع في الكفاية ولو لم يملكه
افوا ان يبيع او لا يبيع في الكفاية ولو لم يملكه في الكفاية ولو لم يملكه
ان يبيع وقد نشأ عموما من غير تفصيل وقد احتج في شرطه اياه لا يبيع
ان يبيع المالك وقال لا يبيع بشيء من متاعه عد حمار وبعها لانه لا يبيع
القسم هذا احتج من تأويل الفرقة ان الزاد كلامه عن علي القباس ما لا يملك
القسم قال في خواص المذهب عن ابي ابي الحسن في قوله في حمار ليس رزمة فقهه
بالديه كانت يهلك ببيعها من المالك فقال يملك من سكر هذه الدية ليعاين
عنه ان يكون دية كدوره واحد ومعه وارضى له شرطه اياه لا يبيع في الكفاية ولو لم يملكه
عشر الف درهم فقال عثمان للبهوك احتج انما انما انما على نفس شرطه اياه لا يبيع
عنه فصحك واما ان يكون في يوم وليلة يوم فقال في المذهب انما انما انما
بالرك فصحك لعل لا يبيع الا في الف درهم فقال في المذهب انما انما انما
واحتج في الايضاح لا يبيع مطلقا سواء حمل القسم ام لا لان العنصر في
قالوا ان الوقت في الزمان لا يبيع القول الثالث قولهم انما انما

الطهرك
يستقون يومهم يومى فعال الطهرك
يتلون لى يوم و يوم كان الطهرك

۷۱

[illegible][illegible]

[illegible]

بعد الله وقد اكد الوصف الورثة ليعلم ان من قبل سماع الموضع **الثالث قوله**
 وكذا في الوصف على اسمه القوي فانه السرخس لا ساها وعاز بها خلا وشبهه ولعل هذا
 في زعمها وسيد هاو عن بن الوصف على الفوق في حجة على حبله الى الله فكل
 للوارث وهو قوله الاحد فان مما يدل على انه لا خلاف وهو الارض للمرابح
 فكل الوصف عليها ولما بال يقول هذا المثل في قوله ان اذ انا اعزاه السند والربح فهو
 خلاف الشبه ولعل هذا وان الا في قول الفصل وان ازا معدار شاة وهو هذا
 مشروخ وحابر وعللنا مع كما نفي وقد ارضى القرائن **الوقوف على اهل الزمة** يجوز
 قال الفقهاء هذا اذا كانوا معقدين حتى يكون القرية معقدين بان يكونوا معقدين بعد شهر
 لا الصالح فان كانوا غير معقدين لم ينعى له لا في الزمة **فهم** لانه يجوز الوضعية لم يقل
 والوضعية لسيوط فيها القرية كالوقوف في حق من قد ذكرتم ماله انه لو اوصى
 لغيره النضار وهم غير معقدين لم ينعى ويل طرح كما من الوضعية فيه نظر لان الوقف
 من شرطه القرية والوضعية بطور المباح وليس من شرطها القرية بل شرطها ان لا يكون
 مقصوده وقد ذكرنا من الله هذا وان الوقف لم ينعى والوقف لا ينعى قال وقد مضى
 فيه زوجه التي تملكها جميعا اليهودي بن تلاتي الفا واحاها المسلمون وكان من القن
 هكذا في المذهب **مخرج من اطلع الامانة** ظاهر هذا ان الوقف **حاضر والغير**
 القرية متعققة وقد استدل ايضا بقوله يعلى بن عطاء كرم الله اياه وبنى على هذا الظاهر
 سريوطان يقول على هذا ايم **في اقصاه** ولعله قد تقدم خلافه وشأنه في
 على النفس اذا كان في سبيل من سبيل الله فممن منه ان الوقف على النفس والارواح
 يستعمل مثل الا في بعض النكف عن **السبيل** وفي الحديث الكسب من الخلال ارحامه
 والاعوان على عتقك وللك صدف **في سبيل** طاهره الوقف وكذا كلامه في اول
 الموضع طاهره بطل الوقف خلاف كلامه على حبله انه سبيل المصروف **هذا** مع
 الكتاب في الراديات عن قولين **في قولين** يقول لا ينعى الوقف لا ينعى
 لا المقاربات الى الضايف اذ لا خلاف فيها **في قولين** المراد به انه سبيل الوقف هذا
 لعل خليل وهو معروف جدا بخلاف طاهره الغنوم وقد ذكره موضع من محو
 انه سبيل ذكره ابو بصير فيما سباني **في دليل** انه ذكره الى قوله ولم ينعى على ذكر
 ابنه لم ينعى على خليل من هذه المسئلة معك لان القرية فقام مقدره في قول
 الابن خلافه اذ قال ثم على البيع والكتاب فيها لا تزل **في قولين** ينعى على ابيه
 وانما ينعى على نفسه لا ينعى في ابيه مع انهما عبا حان لان في الابن فاصلا لا يانع
 المثل خلاف الوقف وقد يكون وكل واحد منها فربه بان يكون الابن فاصلا لا يانع
 في سائر فربه وبان يعقد العتقة عن سوال **في قولين** ينعى على خليل لان
 المستقلة من محو **وعلى** هذا الاصل الا في **في قولين** لما اعتقد على خليل قد
 استقرت له هذه المسئلة **في قولين** اذ اوقف عن نفسه لم ينعى **في قولين** ينعى
 ذكر البيع وخبرها من مسئلة وقفه على نفسه ثم على ابيه اذ ان

مسئلة الحرك وهو اذ اوقف عن البيع من اسد الله **في قولين** ينعى على خليل لان
 وحج هذا من اصول اربعة اول مسئلة **في قولين** ينعى على خليل لان
 وضعه في ماله من الاصل الاول بوجهين الاول ان الوقف على البيع من اسد الله
 من القول الوقف على النفس فيه زوجه وصعلا في ماله **في قولين** ينعى على خليل لان
 من القرية فيه مقدره **في قولين** ينعى على خليل لان الوقف على النفس من اسد الله
 والكاتب لا ينعى على خليل لان الوقف على النفس من اسد الله **في قولين** ينعى على خليل لان
 والكتاب لا ينعى على خليل لان الوقف على النفس من اسد الله **في قولين** ينعى على خليل لان
 ذكر السبل وصفا في قولنا ينعى على خليل لان الوقف على النفس من اسد الله **في قولين** ينعى على خليل لان
 ماله في الزواني اذ اوقف على التمسك في ماله **في قولين** ينعى على خليل لان
 ينعى على خليل لان الوقف على النفس من اسد الله **في قولين** ينعى على خليل لان
 عن هذا بوجهين الاول للفتنة والفتنة فيه زوجه **في قولين** ينعى على خليل لان
 بال ولله اقام ماله اذ قال وهو في ماله والعوض في ماله **في قولين** ينعى على خليل لان
 السبل في ماله **في قولين** ينعى على خليل لان الوقف على النفس من اسد الله **في قولين** ينعى على خليل لان
 الوقف هنا قد استقر وقوله بعد ذلك البيع **في قولين** ينعى على خليل لان
 من ابتداء الامر على البيع **في قولين** ينعى على خليل لان الوقف على النفس من اسد الله **في قولين** ينعى على خليل لان
 فيها يكون على وجه التمسك وعلى وجه التمسك **في قولين** ينعى على خليل لان
 فعل قول على خليل يكون على ذلك فيه زوجه **في قولين** ينعى على خليل لان
 مالا فيه **في قولين** ينعى على خليل لان الوقف على النفس من اسد الله **في قولين** ينعى على خليل لان
 كان بغيره وقف على البيع عشر سنين ثم على خليل **في قولين** ينعى على خليل لان
 القن في ماله **في قولين** ينعى على خليل لان الوقف على النفس من اسد الله **في قولين** ينعى على خليل لان
 لان كما اذا قطع المصروف على قول ماله **في قولين** ينعى على خليل لان
 يكون للوقف ولورثته وان كان الوقف ماله **في قولين** ينعى على خليل لان
 التمسك فان كانا قريبتين كان الوقف نصفين وان كانا حداثتين كان
 والا فيه زوجه **في قولين** ينعى على خليل لان الوقف على النفس من اسد الله **في قولين** ينعى على خليل لان
 ماله فيه **في قولين** ينعى على خليل لان الوقف على النفس من اسد الله **في قولين** ينعى على خليل لان
 لربه ويعود لارث ملك للوقف وان كان ذلك على وجه **في قولين** ينعى على خليل لان
 في قولين **في قولين** ينعى على خليل لان الوقف على النفس من اسد الله **في قولين** ينعى على خليل لان
 على خليل ينعى الوقف واما عتقه سبل **في قولين** ينعى على خليل لان
 بقا ذكره العتقة **في قولين** ينعى على خليل لان الوقف على النفس من اسد الله **في قولين** ينعى على خليل لان
 قول العلم لا ينعى على خليل كما سباني وقد قال مقرر في ماله **في قولين** ينعى على خليل لان
 مقرر فلا ينعى على خليل **في قولين** ينعى على خليل لان الوقف على النفس من اسد الله **في قولين** ينعى على خليل لان
 العتق وقال محمد بن الحسن **في قولين** ينعى على خليل لان الوقف على النفس من اسد الله **في قولين** ينعى على خليل لان
 ان ذكره مقرر ما بعد ذلك حان خرج فقها ماله **في قولين** ينعى على خليل لان
 لوقول الوقف من مقرر الى مقرر **في قولين** ينعى على خليل لان الوقف على النفس من اسد الله **في قولين** ينعى على خليل لان

الموضع الرابع قوله

وذكره الحق المصطفى الامام بن محمد ولا يفتقر الى المصالح عدم ماله وتكون افعاله عمو
والفلاذ ناووم الكليط لا يوافق في الوجه الرابع خله في نجاح الارز
الموئل هذا في الاصل لا في هذا ولم يفرق بين الموئل والامر البر هو امره والامر
الواحد الذي هو الواو ومن واهم منه في الزباني قال داووف هو مخفف على معنى
اسمع له فكما تاسر عتبار الموئل قبل مبني على ان الواو لم يسم فيقول الزباني كذا
لا انه ان ان هذا فذلك صحوه ان الوقوف عليه ان كان عطف على جمل من افعال
الموئل اما الاضطر والامر كان الوقوف عليه معيار على معنى خاص احتاج الى
الاضطر وهو الواو ومن واهم الى الامر الزاد الواو لا الواو لا يوافق
لحق فيقول الواو ولا يوافق وهو في الواو لا يوافق له ولا يوافق له ولا يوافق له
مفاد في قوله ان الوقوف لوجه انه في وقوله لا يوافق له لوجه انه في الوقوف
من عتبه اولى في قوله الوقوف وصلاحه من موئل المسجد ان كان المسجد في خط
العله من الموئل المسجد والواو العجل باجره في الوقوف والموقوف عليه
يعتبر ان كان في اول خطي العتاة **فصل** في مذهب بن داووف
عوا وازاد في جمل البون والبنات والحق في الاصل لا يوافق عليه في اول الوقوف
الذي وعلى يده وبنائه مع دخول الحفي وجمل لا يوافق له في جمل من اخذها واخذ
هذا في الاضطر ولا يوافق له في البون والبنات والحق في الاصل لا يوافق عليه في اول الوقوف
بنائه وعلى بن يسم مع دخول البنات وجمل لا يوافق له في جمل من اخذها واخذ
ويجمل في الاصل لا يوافق له في البون والبنات والحق في الاصل لا يوافق عليه في اول الوقوف
المرمو على الفقد افع دخول اول الاصل وجمل لا يوافق له في جمل من اخذها واخذ
مذهب بن داووف في قوله البنات والبنات والحق في الاصل لا يوافق عليه في اول الوقوف
جمل فيه اول البون والبنات والحق في الاصل لا يوافق عليه في اول الوقوف
لاهم لا يفتن البون والبنات والحق في الاصل لا يوافق عليه في اول الوقوف
بنوا بنو البون والبنات والحق في الاصل لا يوافق عليه في اول الوقوف
اذا وقف على اول الاصل لا يوافق له في جمل الاصل لا يوافق له في جمل من اخذها واخذ
وفي العتاة البون والبنات والحق في الاصل لا يوافق عليه في اول الوقوف
المسل على وجوده ولا يوافق له في جمل الاصل لا يوافق له في جمل من اخذها واخذ
ولا يعطى الا بعد مع وجوده الا في الثاني بقول على قوله لا يوافق له في جمل من اخذها واخذ
فلا يفتن بين اهل المذهب انه في جمل من اخذها واخذ في جمل من اخذها واخذ
والا بعد في جميع الخصا وواج في الخصه في جمل من اخذها واخذ في جمل من اخذها واخذ
على الجازم في جميع الخصا وواج في الخصه في جمل من اخذها واخذ في جمل من اخذها واخذ
والامر البها البر في جمل من اخذها واخذ في جمل من اخذها واخذ في جمل من اخذها واخذ
الطلب ان يفتن على ان يفتن وهذا الحق في جمل من اخذها واخذ في جمل من اخذها واخذ

[illegible]

[illegible]

كل المقصود حسمه الفاظ واللغة السادس زاده على العمود قال العبد كلامه على
خليل هذا الصنف والحق ان ابن ابن حسمه النبوة اقرب من حسمه العبد
وقد ثبت العبد على هذا الذكره وقال النبوة والابوه ولو بعدنا اقرب من حسمه العبد
كأن بين ابن ابن مع غيره والاولى كلامه على خليل لو حسمه الاوران المعلوم من لغة
الغريب ما ذكره والنبوة اقرب الى المقصود لاهل المذهب وذلك لان ماله فاعلم ان هذا
في باب ميراث ذكر الامام زاده على حسمه ثوبته لذكر الامام فاعلم من هذا
الغريب في الميراث على حسمه لان ابن ابن اولاد البن وان شغلوا او لم يكن ابن ابن اقرب
واغنياء القرب لغيره الواسط ثم قال الا اقرب من ابن ابن الابن من بين الرجلين
واسطه واحده ومع الاب وقال في حواشي الافاد في باب الوقف الحد الثاني سواد هذا
وف قد وجد واحد قولين وثلاث الاخر الاول وف قال الحد الاول على هذا
ثم تكون الاخر اولاً في تعضية تعضية البن والام ماله في افاده وكتاب الغرر
ميراث الحد وذكر في باب الافاد فقال من الميراث الاخوان الم اقرب من الحد اب
ثم قال في هذا الوجه على الميراث ذهب امير المؤمنين وزيد بن ثابت قال على علم
شبهه بين الحد نسيل مثل مثله مثل مثل نسق منه لغيره ينسق من ذلك النسب
بقران فاحد البن من الثاني اقرب منه الى السبل الحد وهو الاصل صورته
في حسمه ثوبته لذكر الامام زاده على حسمه ثوبته لذكر الامام زاده على حسمه ثوبته
وستبينه زيد بن النجاشي فقال مثل الحد في النسب لغيره لغيره ثم
من الغرض غرضان فاحد الغرضي اقرب الى الاخر من اصل
الشجرة صورته في حسمه ثوبته لذكر الامام زاده على حسمه ثوبته لذكر الامام زاده على حسمه ثوبته
الغرضي في الامع ان الاصل اقرب من الحد وفي الوقف الحد لغيره
لكل موابا فتم لتمام الميراث وكلام الحواشي ان الاصل الحد على سواه نظر الجاهل
بقوله الباب فافان على الميراث في الملاحظة مع القرب وانما الشبهة اذا قال
لغيره فلا ان الذكر اقرب به فقلت اذا قال اقرب به فقلت هذا اذا قال
لذكر اقرب به فقلت هذا لغيره فقلت هذا لغيره فقلت هذا لغيره فقلت هذا لغيره
او لذكر فزانه كما في بعض النسخ ومثل هذا لسؤال لذكر جمع الاقارب
وعمله خلاف بين العلماء في الميراث كما تقدم من ميراث بين الميراث
والله اعلم بالصواب هكذا على خليل وقوله من غيره على ما في بعض النسخ لغيره
من الميراث وهو لا يترفع عن غير الميراث وازاد به ما في تعليق الافاده في الميراث
قد تقدم خلاصه وانما قصر على هذا لانه لو جاز ان الميراث لغيره له ولا ينافي
الوقف والوصية على الميراث لانهم قد جازوا على الصرف بينهما وبينه ومن
تعلم بعرك وينسب اليه فإل ان اولاد البنات نسبهم الى اباهم ولا يدخل اولاد
الغاف ولعله لم يرد هذا ولا يعلم وقد ذكرته مذهب من بين العجم والحال
في دخلان على سائر في جموع على خليل فاما قوله لشوك بنه هذا هو العقل

و في كلامه بالله مؤال وهو ان عاقله املت
انه يصح وجها على ان يشرح له طبر نفا

[illegible]

[illegible]

المسجد وهو راما الكبير
وهو أكبر قبله بضع مائة فاراد كان رأس

[illegible]

يعني البطون والعلو وكل ولا خلاف في اعتبار العدة في الامام والقاضي
والجفت والناقد في الاول في جعله ان يولي مثل ما ولي في بعض
هذا انه لو جعله ان يولي مثل ما ولي في بعض هذا انه لو جعله
فقال والقاضي ان يولي في هذا هو فوق من التولي في هذا وكوم بالله فولا
آخر فقال اذا وصى الموت الى رجل في حقه دخل فيه ولاه الوقف على هذا
يقول القاضي والوكيل والموتى ان كانا موقوفين كان لهم التولية واما وان كان
للوكيل والوكيل في الموتى فاحد قول في الله وحسن لا يجوز واحد قوله وايضا
انه جائز وثابت في مصر على التولي من جهة الموتى ان يولي ليس له في التولي
اشارة في ذلك البراءة لانه قال في التولي اذا ولاه احد غيره ان يولي له وكذا
قيد معنى ولاه القاضي بقوله وجعل له ان يولي في مثل ما ولي فيه مثل ما ولي
في وجهه جاز بالافاق وجعل هذا الفقهاء في زيد في مصر في لا فاق في
تقبل ولاه الثاني هذا واما في الخلافة اذ مات الحاكم وعدم الله سلطانه فقد
طاعه على قوله في خمسة سواهم وعن في مصر لادن يكونوا الناصبي الان فهو
او يقسم وهذا على قولنا الوكيل لا يغير نفسه الا في وجه الوكيل واما اذا لم يكن
في غير وجهه فانه يغيره هانبل العز لا يحتاج في المنصب الناصبي ولا في غير ذلك
في قوله ومثله كذا السعد في اذا قبل بالاحتياط والامان بقعدة غير راجحة في
الرواية التي روت عنه انه لو قبل بالاحتياط والامان بقعدة غير راجحة في
نصب المنصب للسادة في بوحه التولية وجهه من الله ومع هذا الصواب في كذا في
اجمعوا سبعة ابو بكر وعمر وعثمان والي عبيد بن الجراح وسام مولى جندبه وشيخ
بن سعد وعبد الوالي بكر وهذا في شفعه بن ساعدة هكذا في شرح الرزقي
وابو مصر قال هو ابو عبيدة وعبد الرحمن والسيد بن جهمر وشيخ بن سعد في
مولى جندبه وفي سبعة في شرح في مصر زاد مع هاولا غير وحملهم سبعة في
نكح على علم العقد واما في الاعتراف في العقود في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
ان يستدل بهذا من مذهبه ان الاعتراف في العقود في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

قال ابو موسى ولا بد من اجتماعهم لهذا الحدث وكل ما سطر اجتماعه اذا كانت فيه
 يحتاج الى مشاورة ورأه عن عروة الميمونة عن عبد الله بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام
 الى القسم التي لم يبق عقد لانه للزواج وعن ابي عبد الله عليه السلام قال الذي يملك
 طين الحيد واما الخشب عند هاوله اذا امكن ان تعذر له ان يحب ذاقا **باب**
 اذا وكل احدكم حاشا ان يعقد سائرا فقال ابو موسى عليه السلام وزعمت الميمونة ع
 حواره منها ان يكون في الزمان امامان فمضوا ثم قام الامام علي بن ابي طالب
 وعوفي الصبا فبطل ولايته ولا في مصر احكاما على اهل مصر فبطل ولايته فبطل
 ولا حاكم له مع اهل مصر ولا سطر كما اذا عقد الاعداء حرضا ففاز **باب** منسوب

[illegible]

والعقود وهو ما نحو العلق الكبير وهو ان يكون الوصية **قوله** ومثله ذكر ما هنالك
 عنه انما يكون له ان الصواب الى المصلح وقيل ان اذ انما يشترط مثله على احد القولين
 والقول الاخر انما يتم الى الموقوف عليه زواجه في النكاح **قوله** وللشتم بالحق
 مثل هذا ما كان وقفا اما ما كان من العلقه في الموقوف ولا واسبا **قوله** والاشتر
 انه لا يحتاج قبل هذا هو الصحيح لانه يفت عن نفسه ولذا قال في تقديمه على الموقوف
 له اسما طاعا عن نفسه ولكن اذا قلنا انه يفت عن نفسه وتحويله الى الموقوف من على الموقوف
 جائز اسما طاعا عن نفسه ولكن لا يلزم ان يفت عن نفسه جا الفولان هل من الموقوف
 الامن بق عليه او الى الاما **قوله** فارتبط اذا وقع الى الموقوف عليه جاز هو يقع الوجوب
 على ما ذكره كرس من المذاهب من قبل ووجه ذلك انه اخذ فاشبه ميراث ذرى الاما
 وما يطأ به من اعلى قبل ان يها من مورثه الى بنت المان قال العتقه وكلامه في الموقوف
 صوته هذه المسئلة في بلاءه مواضع الاول تأويله بتمام طرانه انما يجوز مع الغير
 عن ما هو المقصود انه لا فرق بين ان يكون غنيا او فقيرا الساقى قوله وهكذا احسب قوله
 فانه لم يعرف للما الاول واسد انه يجوز اذا كان فقيرا الثالث قول ان وضع مال
 المصلحة في الاعيان اما يجوز على طريق المصلحة للائحة فانه قد ذكر انه يجوز للاما في دفع
 فمن فيه مصلحة ولو لم يكن موقفا ومثله ذكره بالمع في البقيع الى القامي واما في هذه المسئلة
 فمعي على فوطر لم يوافق وان لم يكن لم يحطه وقوله للائحة قد تقدم في الركوة كلام القصة
 ان لزب المالك يتألف **قوله** في السابعة يكونه اسارتها الى مده بطوله قبل وبعد
 الكراهة بان يكون وفيه مستغنيا فقل او خذوا لاسهاده على الاشارة وكل ذلك
 سبى والطولة الثلاث **قوله** في مع الكراهة ان كان كذا الموجز صاحب الحاف في
 ذلك وان كان ولبانه كنول او قاف المسير وخولا لك فشرط مع الاجارة ان يفت
 المسير وخوة مصلحه في طولها يعوق هذه المسئلة مع فخذ الميرة والاقا جاز في مده
 من اصلها **قوله** في السابعة في الوجه المقصود مثل ولا يمنع من البيع لو امكن الاستماع
 بع وغنى المقصود كالذي يتوقف له الجاهل فتخرج جاز بيعها وان امكن الانتفاع بها
قوله فانه يجوز بيعه هذا انه هيناء في مجيد وفارش لا يجوز كما بعد لعقبة
 فانه لا يجوز بيعه فلما العنق لمنفعة العبد والموقف لمنفعة الغير فاذ لم يكن الاستماع به
 بيع كالتمرة **قوله** يوقف على ما كان موقفا عليه على في الشرح ان هذا الجاهل الموقوف
 وهو نوعان هذا على طريق الوجوب وقد قال في الكافي هذا اذا بلغ ثمنه ذلك
 صرف الشئ حقيقة هل بين هذا وبين ان يطلع الغير فزف او لها ستوا في قد ما العوي
 للموقوف عليه **قوله** والية اطلب من الله مثل يعنى في جواز البيع واما ان يفت فهو غير
 كما اذا تلف **قوله** في النكاحه لراستبقت هذه الارض باملاك الناس واما ان يفت فانه لا
 يجوز المزاياه في ميثاق الملك وقفا وعكسه مثل ولو كانت الارض المملوكة للموقوف
 عليه كانت المنفعة له والربيه لله حيث انشأ وقد تقدم هذا في مسئلة المصلحة



ومثله ذكر ما هنالك
 عنه انما يكون له ان الصواب الى المصلح وقيل ان اذ انما يشترط مثله على احد القولين
 والقول الاخر انما يتم الى الموقوف عليه زواجه في النكاح

مثل هذا ما كان وقفا اما ما كان من العلقه في الموقوف ولا واسبا
 انه لا يحتاج قبل هذا هو الصحيح لانه يفت عن نفسه ولذا قال في تقديمه على الموقوف

له اسما طاعا عن نفسه ولكن اذا قلنا انه يفت عن نفسه وتحويله الى الموقوف من على الموقوف
 جائز اسما طاعا عن نفسه ولكن لا يلزم ان يفت عن نفسه جا الفولان هل من الموقوف

الامن بق عليه او الى الاما فارتبط اذا وقع الى الموقوف عليه جاز هو يقع الوجوب
 على ما ذكره كرس من المذاهب من قبل ووجه ذلك انه اخذ فاشبه ميراث ذرى الاما

وما يطأ به من اعلى قبل ان يها من مورثه الى بنت المان قال العتقه وكلامه في الموقوف
 صوته هذه المسئلة في بلاءه مواضع الاول تأويله بتمام طرانه انما يجوز مع الغير

عن ما هو المقصود انه لا فرق بين ان يكون غنيا او فقيرا الساقى قوله وهكذا احسب قوله
 فانه لم يعرف للما الاول واسد انه يجوز اذا كان فقيرا الثالث قول ان وضع مال

المصلحة في الاعيان اما يجوز على طريق المصلحة للائحة فانه قد ذكر انه يجوز للاما في دفع
 فمن فيه مصلحة ولو لم يكن موقفا ومثله ذكره بالمع في البقيع الى القامي واما في هذه المسئلة
 فمعي على فوطر لم يوافق وان لم يكن لم يحطه وقوله للائحة قد تقدم في الركوة كلام القصة

